الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 94/03 (05/(09/14) – ش (370)

المجلس الاقتصـادي والاجتماعي
الـدورة العاديـة (94)

اللجنـــة الاقتصاديـــة

تقريـــر الأميـــن العـــام

القاهرة: 8 و9 سبتمبر/ أيلول 2014

المحتويات

أولاً:	- متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية (93) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي – (الجزء الاقتصادي)	-3-
ثانياً:	- الموضوعات المحالة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية في دورتها العادية (25) (الكويت: مارس /آذار 2014)	-27-
ثالثا:	- نشاط القطاع الاقتصادي فيما بين دورتي المجلس (93 و94)	-29-

(أولاً)

متابعة تنفيذ قرارات الدورة (93)

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(الجزء الاقتصادي)

قرار رقم (1977) بشأن تقرير الأمين العام

- **نص القرار:**

1- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (92) للمجلس، ونشاط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بين دورتي المجلس (92) و(93).

2- التأكيد على منظمات العمل العربي المشترك ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والطلب من الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم القرار على جميع المنظمات العربية المتخصصة المعنية عرضت الأمانة العامة للجامعة هذا الموضوع على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة(23) المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ولقد دار نقاش مطول حوله وتم التأكيد على تطبيق الآلية التي سبق أن وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (84) رقم 1802بتاريخ 2009/9/3 بشأن التزام المنظمات العربية بتطبيق قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تم رفع توصية من اللجنة بالطلب من المنظمات العربية المتخصصة عدم عرض أية مواضيع على المجالس التشريعية والتنفيذية يؤدى إلى إصدار قرارات تتعارض مع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى المدراء العاميين للمنظمات العربية تبصير أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة قبل اجتماعات المجالس التشريعية والتنفيذية بفترة كافية .

<u>أولاً: القرارات الاقتصادية</u>

قرار رقم (1978) بشأن تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك

- **نص القرار:**

أولاً: الإحاطة علماً بما جاء في تقرير وتوصيات فريق العمل الثالث الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك الذي انعقد بتاريخ 2014/1/28، على أن يستكمل أعماله في أعقاب الدورة (25) للقمة العربية المقرر عقدها في دولة الكويت مارس 2014، مع مشاركة كبار المسؤولين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعات فريق العمل.

ثانياً: عرض ما يتم التوصل إليه في اللجنة المشكلة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن معايير مشاركة منظمات المجتمع المدني بصفة مراقب في أعمال المجلس على

فريق العمل الرابع الخاص بالإصلاح وتطوير البعد الشعبي للعمل العربي المشترك للاستئناس برأيه قبل العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ القرار اللازم في هذا الشأن.

ثالثاً: عرض التقرير والتوصيات الصادرة عن فريق العمل الثالث على اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير الجامعة العربية ومن ثم عرض الموضوع على كبار المسؤولين في الاجتماع التحضيري للقمة (25) في الكويت، تمهيداً لعرضه على الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل انعقاد الدورة (25) للقمة العربية المقرر عقدها في دولة الكويت مارس 2014.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

سيتم توزيع تقرير عن آخر ما توصل إليه فريق العمل الثالث الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

قرار رقم (1979) بشأن اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (تونس: يناير/كانون الثاني 2015)

- **نص القرار:**

أولاً: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير / كانون ثان 2013).

1-الإحاطة علما بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة للجامعة والدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة لتنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون الثاني 2013).

2-مواصلة الأمانة العامة للجامعة والدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية المتخصصة جهودها في متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير/ كانون الثاني 2013) وتقديم تقارير دورية بالمستجدات تتضمن الإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية بالتنفيذ والصعوبات التي واجهتها والمقترحات والتوصيات للتغلب عليها.

ثانياً: الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (تونس : يناير / كانون ثان 2015).

1-تشكيل لجنة مشتركة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجمهورية التونسية لدراسة المقترحات والمشروعات والبرامج المقترح عرضها على القمة العربية

التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (تونس: يناير/ كانون الثاني 2015)، طبقاً للمعايير التي أقرتها القمة في هذا الشأن، ومن ثم عرض ما تتوصل إليه على اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

2- دعوة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى موفاة الأمانة العامة للجامعة بالموضوعات المقترحة للعرض على القمة في دورتها الرابعة (تونس: يناير/ كانون الثاني 2015) وفقاً للمعايير المتبعة في هذا الشأن، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر بشأنها، على أن تقدم الموضوعات إلى الأمانة العامة في موعد أقصاه 15 يوليو 2014.

3- الطلب من الأمانة العامة للجامعة التنسيق مع الدول الأعضاء، ومؤسسات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، للإعداد والتحضير الجيد لأعمال القمة وعقد الاجتماعات واللقاءات اللازمة في هذا الشأن.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19.
- ستعقد اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمم العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا على هامش اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (94) لمتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض 2013)، كما تم الاتفاق على عقد تنسيقي بين الأمانة العامة والجمهورية التونسية لبحث التحضيرات للقمة العربية التنموية في دورتها الرابعة المزمع عقدها عام 2015 في الجمهورية التونسية يوم 2014/7/15.

قرار رقم (1980) بشأن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية (25) (الكويت: 25 – 2014/3/26)

- **نص القرار:**

1- أن يتضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة والعشرين الموضوعات التالية:

أ- تقرير حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية في دورتها العادية (24) (الدوحة: مارس/ آذار 2013)، بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

ب- تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في

دورتها الثالثة (الرياض: 21-2013/1/22).

ج- تقرير مرحلي بشأن الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (تونس: 2015).

د- مقترح إنشاء آلية عربية لتنسيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية في الدول العربية.

ه- الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية الواردة من الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك وفق المعايير والضوابط الخاصة بالعرض على القمة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1406).

2- دعوة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة إلى سرعة موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة (25) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وفق المعايير والضوابط الخاصة بالعرض على القمة في موعد أقصاه 24 فبراير/ شباط 2014، والطلب من الأمانة العامة إرسال الملف مع مشاريع القرارات إلى الدول الأعضاء قبل موعد بدء الاجتماعات التحضيرية للقمة بأسبوعين.

3- عقد اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية في دورتها العادية (25) (الكويت: مارس/ آذار 2014) على مستوى كبار المسؤولين يوم الخميس الموافق 2014/3/20 وعلى المستوى الوزاري يوم السبت الموافق 2014/3/22.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**
- تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19.

قرار رقم (1981) بشأن تفعيل اللجان القطاعية المشتركة في إطار التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

- **نص القرار:**

الطلب من الأمانة العامة إعداد مذكرة شارحة تفصيلية تمهيداً لعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19 وسيتم مناقشته في البند المخصص لذلك.

قرار رقم (1982) بشأن متابعة تنفيذ لإعلان ليما الصادر عن القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ليما :1- 2012/10/2)- الجوانب الاقتصادية

- **نص القرار:**

1-دعوة الأمانة العامة للجامعة (قطاع الشؤون الاقتصادية) والدول العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى مواصلة جهودها في متابعة تنفيذ الجوانب الاقتصادية في إعلان ليما.

2-دعوة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى موافاة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بالموضوعات الاقتصادية التي ترغب في عرضها على الاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والمزمع عقده عام 2014 في بوليفيا، وكذلك الفقرات التي ترغب في تضمينها في البيان الوزاري الذي سيصدر عن الاجتماع، وذلك في موعد أقصاه 2014/5/6.

3-تكليف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بتقديم تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول متابعة تنفيذ الجوانب الاقتصادية في إعلان ليما.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19. تابعت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية)، والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة تنفيذ الفقرات الاقتصادية الصادرة عن إعلان ليما، وأعدت تقرير موجز في هذا الشأن سيتم مناقشته في البند المخصص لذلك.

قرار رقم (1983) بشأن متابعة تنفيذ إعلان الكويت وقرارات القمة العربية الأفريقية في دورتها الثالثة (الكويت: 19- 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013) – الجوانب الاقتصادية

- **نص القرار:**

1. شكر دولة الكويت على استضافة القمة العربية الأفريقية في دورتها الثالثة (الكويت: 19- 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013)، وعلى ما قدمته من مساهمات مالية كبيرة تهدف إلى توثيق العرى بين الدول العربية والدول الأفريقية.
2. دعوة الأمانة العامة للجامعة (قطاع الشؤون الاقتصادية) والدول العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى مواصلة جهودها في متابعة وكذلك الجوانب الاقتصادية في إعلان الكويت.

3. تكليف الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بتقديم تقرير دوري إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول متابعة تنفيذ الجوانب الاقتصادية الصادرة عن إعلان الكويت وقرارات القمة العربية الأفريقية الثالثة.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تابعت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية)، والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة تنفيذ الفقرات الاقتصادية الصادرة عن إعلان ليما، وأعدت تقرير موجز في هذا الشأن سيتم مناقشته في البند المخصص لذلك.

قرار رقم (1984) بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

- **نص القرار:**

أولاً: متابعة مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1- تحرير التجارة السلعية

أ- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (36) للجنة التنفيذ والمتابعة (29-2013/12/31). وعقد اجتماع لفريق عمل موضوع آلية مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية للمعالجات التجارية مع الإشارة إلى كون هذا الموضوع لا يدخل ضمن اختصاصات لجنة المفاوضات التجارية.

ب- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (26) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (27-2013/10/30).

ج- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (27) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية(2-2014/2/5) (مرفق رقم 5) مع التوصية بما يلي:

1- الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إعداد قائمة بنود السلع غير المتفق عليها، وموافاة الدول بها في موعد أقصاه نهاية شهر فبراير2014.

2- الطلب من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لديها سلع حساسة في قائمة بنود السلع غير المتفق عليها موافاة الأمانة العامة للجامعة بهذه السلع معززة بالبيانات اللازمة.

3- الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إعداد تقرير بقوائم السلع في ضوء البيانات التي ستزود الدول العربية الأعضاء بها.

4- عقد اجتماع استثنائي على مستوى كبار المسؤولين في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبمشاركة لجنة قواعد المنشأ لمناقشة التقرير وذلك خلال الفترة من 13 – 2014/5/15.

2- تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

1- الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (10-2013/11/11) .

2- تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد ورقة عمل حول الإيجابيات، والعقبات والسلبيات التي تواجه المرحلة التفاوضية للانتهاء من جولة بيروت وكذلك الفرص المتاحة للدول للاستفادة من الاتفاقية العربية للخدمات، وعرض ورقة العمل على المجلس في دورته القادمة.

3-التعاون الجمركي العربي

1- الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع مدراء عامين الجمارك في الدول العربية(31) (مراكش – المملكة المغربية) (29-2014/1/30) مع التأكيد على أن لجنة الاتحاد الجمركي هي اللجنة المعنية بكافة قضايا الاتحاد الجمركي العربي.

2- الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبور"الترانزيت" بين الدول العربية (25-2013/12/26).

ثانياً: متابعة مرحلة الاتحاد الجمركي العربي:

1- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (25) للجنة الاتحاد الجمركي العربي (6-2013/11/7).

2- تكليف الأمانة العامة بعرض تقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة حول واقع المراحل التي وصلتها المفاوضات المتعلقة بإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، وقيامها بعرض مرئيات الدول لخطة التحرك خلال المرحلة القادمة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:

- **أولاً: مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "التنفيذ والمتابعة والمتطلبات":**

1- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية من حيث المتابعة والأداء

عقد الاجتماع(37) للجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة للجامعة الدول العربية خلال الفترة 3-2014/6/5، حيث تناول الاجتماع خمس بنود هي كالتالي:

- بند متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتم التأكيد على الطلب من الجمهورية اليمنية الإبلاغ للمنافذ الجمركية بما يفيد تطبيق التخفيض الجمركي 100% لأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والطلب من الدول الأعضاء التي لم توافي الأمانة العامة سرعة موافاتها ما يفيد اعتماد المواصفة الدولية في حال عدم وجود مواصفة عربية موحدة وأسماء المحكمين المعنيين بفض المنازعات التجارية الناتجة عن البرنامج التنفيذي للمنطقة، كما

أكد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1960 د.ع92 2013/9/12 والذي نص على رفض الاستثناءات المقدمة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية اليمنية، إلى جانب دعوة الأمانة العامة لتكثيف جهودها في تنفيذ قرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن برامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول الأقل نمواً أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- بند تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني لفريق الخبراء والمختصين في مجال المنافسة ومنع الاحتكار خلال الفترة 11-2014/5/13، والذي تناول الدليل الاسترشادي العربي الموحد للمنافسة ومراقبة الاحتكارات وورقة عمل الأمانة العامة حول أهمية حماية المنافسة ودورها في النمو الاقتصادي، كما تناول مشروع مذكرة التفاهم للتعاون الفني بين الدول الأعضاء والتعاون الدولي وبناء القدرات في مجال حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وأحيطت اللجنة علما بالتقرير المشار إليه أعلاه، ودعوة الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماعات القادمة لفريق الخبراء والمختصين في مجال المنافسة ومنع الاحتكار.
- بند التقارير الدورية للدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد أحيطت اللجنة بتقارير سبع دول عربية وأكدت على ما نصت عليه المادة التاسعة من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حول ما يجب أن تتضمنه التقارير القطرية من جوانب من حيث التقدم في تطبيق البرنامج والعقبات والمشاكل والحلول المقترحة والأساليب المقترحة لتطوير عمل البرنامج التنفيذي للمنطقة،وعلى ذلك تم التأكيد علة الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بالتقارير الدورية لعام 2013 في موعد أقصاه أكتوبر 2014 حتى يتسنى عرضه في الاجتماع القادم للجنة وتكون معدة طبقا للمنهجية المذكورة في المادة التاسعة من البرنامج التنفيذي للمنطقة، والطلب من الأمانة العامة إعداد تقرير ملخص يتضمن كافة مواضيع التقارير المعروضة ومدى توافقها مع البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة العربية الكبرى.
- بند تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والطلب من الأمانة العامة موافاة الدول العربية الأعضاء بالتقرير رقم 21 والطلب من الاتحاد الموقر السعي لاستقطاب مشاركة واسعة من قبل الشركات العربية في الاستبيان المتعلق بالمنطقة الحرة العربية الكبرى مع تحديد تفاصيل وافية ومحددة بشأن عقبات القطاع الخاص والأخذ بملاحظات الدول العربية

الأعضاء حول التقرير المذكور أعلاه.

- تم عقد الاجتماع (28) للجنة الفنية لقواعد المنشأ على مستوى كبار المسئولين بمقر الأمانة العامة للجامعة الدول العربية خلال الفترة 20-2014/5/22والذي تناول بند وحيد وهو مناقشة القائمة النهائية من قواعد المنشأ التفصيلية في الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتم التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1984 وعلى ذلك تقدمت ست دول عربية بقوائم أولية للسلع ذات الأهمية النسبية، وتم الاتفاق على معايير للبيانات التي سوف تقدم من الدول وعلى الأمانة العامة مراجعة القوائم وفقاً لتلك المعايير، إلي جانب مراعاة الدول الأقل نمواً وتم الاتفاق على عقد اجتماع لكبار المسئولين وبحضور الأعضاء الفنيين للجنة قواعد المنشأ قبل دورة سبتمبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- تحرير التجارة في الخدمات

تم عقد اجتماع مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية بمقر الأمانة العامة للجامعة (16-2014/4/17) وقد تناول تقييم الوضع الحالي للمفاوضات واستعراض جميع المراحل التي مرت بها منذ انطلاقة جولة بيروت للمفاوضات في عام 2004 ونظرا لتعثر المفاوضات وصعوبة تحديد جدول زمني لإنهاء الجولة تم الطلب من الأمانة العامة مخاطبة المندوبيات الدائمة للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دون ورود أية ردود من الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى ذلك سيتم مخاطبة معالي وزراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص، إلى جانب برنامج الدعم الفني المقدم من البنك الدولي فيما يخص تحرير التجارة في الخدمات وتحديد احتياجات الدول العربية من الدعم الفني المطلوب من البنك الدولي وعلى ذلك تم تكليف الأمانة العامة للجامعة بالتنسيق مع الجمهورية اللبنانية بإعداد مذكرة تفصيلية في ضوء ما تلقته من الدول العربية بالاحتياجات الفنية وفقاً للأولويات التي حددتها الدول العربية للعرض في الاجتماع القادم ومن ثم تقديمها للبنك الدولي.

ثانياً: مرحلة الاتحاد الجمركي العربية

تم عقد الاجتماع (26) و(27) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بمقر الأمانة العامة خلال الفترة2-2014/4/3 و11-2014/6/12 على التوالي.والذي تناول البنود التالية:

- برنامج عمل لجنة الاتحاد الجمركي العربي وعلى ذلك تم الطلب من الدول

العربية إبداء مرائياتها بشأن البرنامج المقترح من الأمانة العامة والتأكيد على ما جاء في الاجتماع 24 للجنة الاتحاد الجمركي العربي بخصوص برنامج عمل اللجنة خلال المرحلة المقبلة.

- اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع 27 للجنة التعريفة الجمركية الموحدة الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 20-2014/4/24 والذي تناول تصورات الدول العربية حول مرحلة التفاوض على الرسوم الجمركية، وإنشاء فريق فني لتعديل جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة من النظام المنسق لعام 2007 إلى النظام المنسق لعام 2012 وتم اعتماد جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة بالكامل في الاجتماع 27 واعتماد تقريري الفريق المعني بتعديل جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة من النظام المنسق لعام 2007 إلى النظام المنسق لعام 2012 كما تم عمل زيارة للجمارك الأردنية خلال الفترة 25-2014/5/27 لتضمين هيكل التعريفة للمملكة الأردنية الهاشمية في قاعدة البيانات الخاصة بالتعريفة الجمركية والمعدة من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كما اعتمد تقرير وتوصيات الاجتماع 21و22 للجنة القانون الجمركي العربية الموحد والذي عقد خلال الفترة3/30-2014/4/1 و 8-2014/6/10 على التوالي مع التأكيد على الطلب من الدول المتحفظة على الفقرة الأولى من المادة 2 من اللائحة التنفيذية تقديم مرئياتها والطلب من الأمانة العامة إعداد قائمة بالدول العربية الأعضاء باتفاقيتي كيوتو المعدلة واسطنبول.
- كما أحيطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة العامة حول متابعة استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتأكيد على أهمية وسرعة استكمال باقي متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- وحول متابعة تنفيذ تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة بإعداد تقرير حول الاتحاد الجمركي العربي وعلى ذلك تم الطلب من الأمانة العامة إعداد التقرير المشار إليه أعلاه وعرضه على الاجتماع القادم للجنة تمهيدا لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة وذلك في خلال شهر من تاريخ الاجتماع السابع والعشرون.

ثالثاً: التعاون الجمركي العربي

تم عقد الاجتماع (32) لاجتماع مدراء عامين الجمارك في الدول العربية بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 11-2014/6/12.والذي تناول البنود التالية:

- المتابعة والتنفيذ للموضوعات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

والاتحاد الجمركي العربي، وعلى ذلك أحيطت الاجتماع علماً بشأن متابعة موضوعات العمل الجمركي العربي المشترك على مستوي التعاون بين الإدارات الجمركية، كما أحيط الاجتماع بالمواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المكتب الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط التابع لمنظمة الجمارك العالمية، كما أحيط الاجتماع علما بمسميات الاتصال الجمركية لأربع دول عربية والتي وافت الأمانة العامة للجامعة بها، وأحيط الاجتماع بملاحظات خمس دول عربية والتي وافت الأمانة العامة حول نموذج البيان الجمركي العربي الموحد وأحيط الاجتماع علماً بتقرير وتوصيات الاجتماع الثامن للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات والمعني بوضع مسودة دليل الإجراءات الجمركية العربية الموحد في إطار الاتحاد الجمركي العربي (2014/4/2-3/30) وأحيط علما بمذكرة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن تأسيسها لمركز المعلومات الجمركي الخاص وتجربة الجمارك الجزائرية المعلوماتية ومقترحات العراق بشأن مركز معلومات جمركي بالإضافة إلى مذكرة المملكة العربية السعودية بشأن توفر التشريعات ذات العلاقة بتبادل المعلومات إلكترونياً، وقد وافت إحدى عشر دولة عربية الأمانة العامة بالاستبيان الخاص بالمنافذ الجمركية المؤهلة للاتحاد الجمركي العربي، وأحيط علما بمرئيات الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية بشأن الصعوبات التي تواجهها أثناء عملية استيراد البضائع أو تصديرها عن طريق إرساليات البريد وأيضا بمقترحات الإدارات الجمركية لخمس دول عربية حول مسودة المبادرة العربية لأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة وأيضا مقترحات جمهورية مصر العربية حول توصيات المنتدى العربي الثالث لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية الملكية الفكرية وعلى ما سبق اتخذ الاجتماع 32 لمدراء عامي الجمارك العديد من التوصيات التي تتناول ما سبق.

- متطلبات الاتحاد الجمركي العربي حيث تم التأكيد علة قرار قمة الرياض رقم ق.ق 29 د.ع (3) – ج3- 2013/1/22 حول دخول الدول العربية للتفاوض على فئات التعريفة الجمركية من اجل الانتهاء منها عام 2015 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1984 د.ع93 والذي نص على تولى مدراء عامون الجمارك الإشراف المباشر على كافة متطلبات الاتحاد الجمركي ذات العلاقة مع التأكيد أن لجنة الاتحاد الجمركي العربي هي اللجنة المعنية بكافة قضايا الاتحاد الجمركي العربي، كما أحيط علما بوثيقة الأمانة العامة حول متطلبات الاتحاد الجمركي العربي الراهنة والمستقبلية من واقع التجارب الإقليمية والدولية وعلى ذلك وصت الاجتماع بأن يتم المنافذ الجمركية الغير مؤهلة كنقطة دخول واحدة خلال الفترة 2015-2017

والطلب من الإدارات الجمركية التي تحتاج منافذها الجمركية للتأهيل موافاة الأمانة العامة بإستراتيجية العمل التطويرية ومتطلباتها لإدراجها ضمن برامج الدعم الفني التي تتيحه مبادرة المساعدة من اجل التجارة، كما كلفت لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات بمتابعة برامج تسهيل التجارة والمحدد في إطار برنامج المساعدة من أجل التجارة والذي يخدم تأهيل المنافذ الجمركية غير المؤهلة كنقطة دخول واحدة إلي جانب التأكيد علة تعاون الأمانة العامة مع منظمة الجمارك العالمية ممثلة بالممثل الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط بما بخدم تسهيل التجارة بين الدول العربية.

- الموافقة علي تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية والذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 11-5/14/ 2014 والذي يتناول بند وحيد وهو تطوير وتحديث اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية.
- كما تناول الاجتماع مذكرة جمهورية مصر العربية حول المستجدات العالمية في المجال الجمركي وأوصى بلقاء سنوي على هامش اجتماعات مدراء عامين الجمارك مع المجتمع التجاري العربي ممثل باتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحادات النقل المتخصصة لمناقشة المعوقات التي تواجهها الجمارك ورجال الأعمال والناقلين وسبل معالجتها وطلب موافاة الدول العربية بورقة جمهورية مصر العربية حول التنسيق مع الجمارك والقطاع الخاص.

قرار رقم (1985) بشان الاستثمار في الدول العربية

- **نص القرار:**

<u>التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة لوضعها موضع التنفيذ مع بداية عام 2014</u>

1. دعوة الدول العربية إلى الإسراع في التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة لوضعها موضع التنفيذ وذلك تنفيذاً لقرارات قمة الرياض الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص.

2. الطلب من الدول العربية الأعضاء التعاون مع الأمانة العامة في الأمور والقضايا المتعلقة بالاستثمار، وموافاتها بنقاط الاتصال المعنية للتواصل معها فيما يتعلق بموضوعات الاستثمار.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

- عقدت إدارة التكامل الاقتصادي العربي بالقطاع الاقتصادي بالتعاون والتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (sida) ورشة عمل توضيحية حول " الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة: التحسينات الرئيسية وعملية التصديق"، وذلك يومي 7 و 8 /2014/4 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والتي اعتمدت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الرياض 2013 (الرياض 2013)، وقد شارك في الورشة المشار إليها وفود عربية من كل من: الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، كما شارك كل من البرلمان العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، محكمة الاستثمار العربية، والمكتب التجاري والاقتصادي الاسباني بالقاهرة، اللجنة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي في القاهرة، وممثلين من السفارة البريطانية بالقاهرة وممثل عن القطاع الخاص، ويعد الغرض من هذه الورشة رفع مستوى الوعي حول التحسينات الرئيسية في التعديل للمستثمرين ومناقشة عملية التصديق على الاتفاقية، كما ركزت أيضاً على الأثر الايجابي للاتفاقية ودورها في زيادة الاستثمارات العربية وقد قامت بالفعل كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين بالتصديق على الاتفاقية.

- عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية– إدارة التكامل الاقتصادي العربي) الاجتماع التشاوري خلال الفترة 9–2014/6/10 حول منطقة الاستثمار الحرة العربية الكبرى لمناقشة مقترح إنشاء المنطقة وفقاً للتوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في دولة الكويت على هامش القمة العربية الدورة (25) خلال شهر مارس 2014، والتي نصت على تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد الدراسات اللازمة لإنشاء منطقة الاستثمار الحرة العربية الكبرى لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي"،وفي هذا الإطار تم عقد الاجتماع، والذي بدء بجلسة عصف ذهني للتباحث حول الموضوع والتعرف على أفضل السبل الكفيلة بتطوير مناخ الاستثمار بين الدول العربية وجدوى إنشاء منطقة استثمار حرة كما تطرق لجهود الأمانة العامة في إصدار اتفاقية تأشيرة موحدة لرجال

الأعمال والمستثمرين في الدول العربية وتطوير نظام تحكيم تجاري على أسس متخصصة وعالمية بعيده عن النظم الحالية تزيد من كفاءة بنية الاستثمار في الدول العربية، بالإضافة إلى تحفيز انضمام الدول العربية إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة والتي اعتمدت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الرياض 2013)، كما تتطرق إلى أن الأساس من هذا المشروع هو بناء مؤسسي لإدارة ما هو موجود وتطويره وليس اقتراح شي جديد، وعلى ذلك تم الاتفاق على إقرار بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية
2. التأشيرة الموحدة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب
3. نظام التحكيم التجاري في الدول العربية
4. تحفيز انضمام الدول العربية إلى منطقة استثمار حرة عربية كبرى

قرار رقم (1986) بشأن إنشاء مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الأرصاد الجوية والمناخ

- **نص القرار:**

تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد مذكرة شارحة حول علاقة عمل المجلس المراد إنشاؤه والمجالس الوزارية المتخصصة القائمة والمنظمات العربية المتخصصة وإرسالها إلى الدول بوقت كاف لدراستها، وعرض ذلك على الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً للبت فيها.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19. وسيتم تناوله بالتفصيل في البند المخصص لذلك.

قرار رقم (1987) بشأن مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي

- **نص القرار:**

1. دعوة الدول العربية الراغبة في التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى من مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي، التي تم اعتمادها من قبل وزراء الزراعة العرب،

إلى التنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

2. دعوة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة إلى تقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19. ويتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة متابعة تنفيذ القرار.

قرار رقم (1988) بشأن إنشاء لجنة عربية دائمة لإعداد وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء

- **نص القرار:**

تكليف الأمانة العامة بتعميم مقترح إنشاء لجنة عربية دائمة لإعداد وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء على الدول العربية تمهيداً لمناقشته في الدورة القادمة واتخاذ القرار النهائي بشأنها.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19. وسيتم تناوله بالتفصيل في البند المخصص لذلك.

قرار رقم (1989) بشأن نتائج الاجتماع الوزاري الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار في الدول العربية وتركيا (مرسين– تركيا : 2013/9/25)

- **نص القرار:**

1. التأكيد على أهمية متابعة تنفيذ نتائج الاجتماع الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار بين الدول العربية وتركيا، الذي عقد بمدينة مرسين التركية بتاريخ 2013/9/25، في إطار منتدى التعاون العربي التركي، في ضوء التصور الذي أعدته الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية)، لتشجيع التجارة والاستثمار بين الطرفين.

2. الترحيب باستضافة دولة الكويت للاجتماع الثاني لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار بين الدول العربية وتركيا في الربع الأول من عام 2015، والتأكيد على مشاركة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات فيه، دعماً للعلاقات العربية التركي.

- **.الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19. وسيتم تناوله بالتفصيل في البند المخصص لذلك.

قرار رقم (1990) بشأن اجتماع الدورة الخامسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثالثة لندوة الاستثمار (الصين –تشنغ دو 8–2013/12/10)

- **نص القرار:**

1. الترحيب باستضافة الجمهورية اللبنانية لأعمال الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الرابعة لندوة الاستثمار في بيروت خلال عام 2015، والتأكيد على مشاركة الجانب العربي فيه، دعماً للعلاقات العربية الصينية.
2. دعوة الدول العربية للمشاركة الفاعلة في أعمال الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني على مستوى وزراء الخارجية وكذلك اجتماع كبار المسؤولين من الجانبين في جمهورية الصين الشعبية – بجين خلال النصف الثاني من عام 2014.
3. التأكيد على استمرار التعاون مع الجانب الصيني والمشاركة الفاعلة في جميع الفعاليات وعلى مختلف المستويات لأهمية التعاون معها والاستفادة من إمكانياتها المتقدمة.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

قامت الأمانة العامة بإبلاغ بعثة جامعة الدول العربية بنص القرار بموجب مذكرتها رقم 5/1011 بتاريخ 2014/2/23، لإبلاغ السادة السفراء العرب والجهات المعنية في الصين لاتخاذ اللازم مع الجهات المنظمة تنفيذا للفقرة(1) منه بخصوص عقد الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والندوة الرابعة للاستثمار في بيروت عام 2015. كما قامت الأمانة العامة بتعميم القرار المشار إليه أعلاه على المندوبيات الدائمة بموجب مذكرتها رقم 5/1050 بتاريخ 2014/2/24 التي أفادت فيها بأنها قامت بتعميم القرار على بعثة الجامعة في بكين لاتخاذ اللازم مع السادة السفراء العرب والجهات المعنية في جمهورية الصين الشعبية، كما طلبت من المندوبيات الدائمة الموقرة بالإحاطة علما، والتفضل بإبلاغ الجهة المعنية (الوزارات المعنية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي) في دولتكم الموقرة بالفقرتين(2 و3) منه، وذلك تعزيزا للعلاقات العربية الصينية. وتجدر الإشارة إلى إنه تم عقد الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني

على مستوى وزراء الخارجية، وكذلك اجتماع كبار المسؤولين من الجانبين في مدينة بجين يومي 5 و6 يونيو / حزيران 2014. وسيتم متابعة هذا الموضوع في البند المعني بالمنتديات العربية الدولية.

قرار رقم (1991) بشأن الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني (طوكيو/ اليابان: 15-2013/12/17)

- **نص القرار:**

1. حث الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة الفعالة في الدورة الرابعة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني المزمع عقدها باستضافة كريمة من المملكة المغربية خلال شهر ديسمبر 2014، وتقديم مبادرات بهذا الشأن، وذلك للدفع بالعلاقات العربية مع اليابان بما يحقق المصالح المتبادلة في مجالات التعاون المختلفة.
2. التأكيد على استمرار التعاون مع اليابان في كافة المجالات، والمشاركة في جميع الفعاليات وعلى مختلف المستويات لأهمية التعاون معها والاستفادة من إمكانياتها المتقدمة.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

في إطار التحضيرات الجارية لعقد الدورة الرابعة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني المزمع عقدها في ديسمبر 2014 وذلك باستضافة كريمة من المملكة المغربية تنفيذا لقرار مجلس الجامعة رقم 7615 د .ع (139) بتاريخ 2013/3/9 الفقرة (3) والتي تنص على: " **الترحيب باستضافة المملكة المغربية بدلا من المملكة الأردنية الهاشمية للدورة الرابعة للمنتدى الاقتصادي العربي – الياباني عام 2014** ". **وسوف يعقد** الاجتماع التحضيري الأول للدورة المذكورة أعلاه خلال شهر أغسطس 2014، لمناقشة موضوعات جلسات العمل في مشروع جدول أعمال المنتدى، بالإضافة إلى التحضيرات و الترتيبات والتي تتضمن الأمور اللوجيستية اللازمة وما يستجد من أعمال لعقد المنتدى، وجاري إعداد " الإعلان المشترك " الذي سيصدر في ختام أعمال المنتدى مع الجانب الياباني، وستكون تلك الدورة من المنتدى بمثابة انطلاق أعمال الحوار السياسي العربي الياباني ليشمل التعاون في المجالات السياسية والثقافية و التعليمية. ومن المزمع عقد الاجتماع التحضيري الثاني للمنتدى خلال شهر أكتوبر 2014، وذلك لاستكمال مناقشة مشروع جدول أعمال المنتدى، والانتهاء من تحديد كافة الأمور اللوجيستية اللازمة وما يستجد من أعمال لعقد المنتدى.

قرار رقم (1992) بشأن دراسة تقيميه تحليلية عن نتائج المنتديات العربية الدولية

- **نص القرار:**

1. دعوة الدول العربية إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنتديات القائمة، من خلال تكثيف العمل الثنائي مع دول المنتديات؛ باعتبار أن المنتديات مكملة وليست بديلاً عن العمل الثنائي.
2. الطلب من الدول العربية الاسترشاد بنتائج هذه الدراسة تحضيراً للمنتديات المقبلة.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19.

قرار رقم (1993) بشأن متحف طوابع البريد العربي الكائن في المقر الدائم للأمانة العامة للجامعة بالقاهرة

- **نص القرار:**

تكليف الأمانة العامة بإحالة موضوع تمديد مدة سريان مذكرة التفاهم المبرمة مع دولة قطر بشأن إعارتها متحف البريد، إلى مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، وتفويضه باتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم 0522/3 بتاريخ 2014/2/19 ومذكرة رقم40/1 بتاريخ 2014/2/19.

قرار رقم (1994) بشأن عضوية جامعة الدول العربية بصفة مراقب في منظمة التجارة العالمية

- **نص القرار:**

تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقديم مقترحات بشأن دعم عضوية الجامعة في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب وتفعيل مشاركة الدول العربية في أعمالها وذلك بالتنسيق مع ممثلي الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية وبعثة الجامعة في جنيف والاستعانة بأية خبرات أخرى

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

عقد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية اجتماعا تشاورياً مع رئيس مجموعة طلال أبو غزالة حيث يمثل الأخير في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بصفة مراقب ورصيد خبرة ناتجة عن مشاركته في العديد من المشاريع التطويرية لمنظمة التجارة العالمية. وعلى ذلك قامت الأمانة العامة بموجب مذكرتها رقم 5/1347 بتاريخ

2014/3/6 بمخاطبة رئيس بعثة الجامعة بجنيف حول الخطوات الواجب اتخاذها من اجل انضمام الجامعة بصفة مراقب لمنظمة التجارة العالمية، والتي تلخصت في الأتي:

- تشكل الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منطقة تجارة عربية حرة باسم: "اتحاد منطقة التجارة الحرة لدول الجامعة العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة" "LAS Countries members of WTO Free Trade Area Union"
- تكون الدول العربية غير العضو في منظمة التجارة العالمية عضو بصفة مراقب في هذا الاتحاد.
- يفوض اتحاد منطقة التجارة الحرة لدول الجامعة العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة مكتب جامعة الدول العربية في جنيف وأن يكون مقر وعنوان الاتحاد.
- يفوض سفير الدولة العربية لدى المنظمة العالمية للتجارة الذي يرأس المجموعة العربية في جنيف بتقديم هذا الطلب إلى المنظمة العالمية.
- في حالة عدم التجاوب تقدم شكوى إلي مركز حسم المنازعات في منظمة التجارة العالمية، حول المعاملة التمييزية التي تعامل بها الدول العربية الأعضاء علي غير غرار الاتفاقيات الإقليمية الأخرى والتي تتمتع بها العديد من الدول الأعضاء في المنظمة.
- تلقت الأمانة العامة محضري اجتماعي السادة السفراء العرب الأعضاء والمراقبين لدى منظمة التجارة العالمية 2/18 و2014/3/13 والتأكيد على ما جاء في البند الثاني من محضر اجتماع مارس 2014 بشأن انضمام جامعة الدول العربية بصفة مراقب لمنظمة التجارة العالمية والجهود المبذولة من السادة السفراء العرب والقطاع الاقتصادي لتحقيق هذه الغاية وطلب موافاة القطاع الاقتصادي بنتاج هذه التحركات المرسلة من قبل القطاع الاقتصادي للعرض على معالي السادة السفراء العرب واستعداد القطاع الاقتصادي بتوفير الخبرات أو اى خطوات داعمة لهذا المقترح.

قرار رقم (2001) بشأن تقارير المجالس الوزارية واللجان

- **نص القرار:**

أولاً: المجالس الوزارية

الإحاطة علماً بـ :

- تقرير وقرارات مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات في دورته العادية (17) (الجزائر – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 2013/9/30)
- تقرير وقرارات مجلس وزراء النقل العرب في دورته العادية (26) (الإسكندرية – جمهورية مصر العربية: 23/10/ 2013)

- تقرير وقرارات المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته العادية (16) (المنامة – مملكة البحرين: 30-2013/10/31)
- تقرير وقرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته (25) (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2013/11/7)
- تقرير وقرارات الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (عمان – المملكة الأردنية الهاشمية: 2013/12/15).
- تقرير وقرارات مجلس الوزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته العادية (30) (مقر الأمانة العامة للجامعة: 17-2013/12/18)

ثانياً اللجان:

- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 8-2014/2/9 مع حذف البند الثاني المتعلق بمذكرات التفاهم التي وقعتها الأمانة العامة للجامعة مع بعض الدول الأعضاء لإسقاط المتأخرات على المنظمات العربية المتخصصة.
- الموافقة على الأنظمة واللوائح المكملة التالية للنظام الأساسي لموظفي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالصيغة المرفقة.
  - أ- نظام مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الأكاديمية.
  - ب- لائحة صندوق الرعاية الاجتماعية لموظفي الأكاديمية.
  - ج- لائحة صندوق الرعاية الطبية لموظفي وطلاب الأكاديمية.
  - د- اللائحة التنفيذية الخاصة باستخدام الخبراء في الأكاديمية
  - ه- لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين والمعاشات للعاملين بالأكاديمية.
  - و- اللائحة التنفيذية الخاصة بالمتعاقدين في الأكاديمية.
  - ز- لائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية.

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم عرض الموضوع المتعلق بمذكرات التفاهم التي وقعتها الأمانة العامة للجامعة مع بعض الدول الأعضاء لإسقاط المتأخرات على المنظمات العربية المتخصصة على الاجتماع 23 للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والتي عقدت بالجمهورية التونسية خلال الفترة 15-2014/6/23 واتخذت التوصية التالي نصها:

"- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة الاستفادة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي وقعها الأمين العام لجامعة الدول العربية السابق مع وزراء خارجية الدول

الأعضاء التالية (مملكة البحرين – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – دولة قطر – سلطنة عمان – دولة الكويت – المملكة المغربية – الجمهورية اليمنية) وفقاً لما جاء بهذه المذكرات

– الطلب من المنظمات العربية المتخصصة عقد اتفاقيات ثنائية مع كافة الدول العربية لجدولة متأخراتها غير المعترض عليها ومعالجة المتأخرات المعترض عليها."

ثانيا : الموضوعات المحالة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية في دورتها العادية (25) (الكويت :مارس /آذار 2014)

قرار رقم (ق 2003 – د.ت–2014/3/22) بشأن مشروع أنشاء المفوضية المصرفية العربية

- **نص القرار:**

إحالة مقترح إنشاء المفوضية المصرفية العربية ومذكرة صندوق النقد العربي في هذا الخصوص إلى مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية للدراسة وإبداء الرأي ومن ثم عرضه على دورة قادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي*

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم5/1893 بتاريخ 2014/3/30 ومذكرة رقم5/1893 بتاريخ 2014/3/30. تابعت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) تنفيذ القرار مع صندوق النقد العربي وتلقت مذكرة رقم 01/09–147 بتاريخ 2014/7/8 مفادها بان أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعهم الذي عقد يوم 2014/6/22 في أبو ظبي والذي تم خلاله التوصية بحفظ الموضوع لعدم توفر المبررات الكافية لإنشاء مثل هذه المفوضية على ضوء توفر الأطر والآليات المناسبة للتنسيق بين الدول العربية على صعيد قضايا الرقابة المصرفية والاستقرار المالي.

قرار رقم (ق 2004 – د.ت–2014/3/22) بشأن بإعداد دراسة حول منطقة استثمار حرة عربية كبرى

- **نص القرار:**

تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد الدراسات اللازمة لإنشاء منطقة الاستثمار الحرة العربية الكبرى، لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

- **الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار والنتائج:**

تم تعميم نص القرار على المندوبيات الدائمة والمنظمات العربية المتخصصة بموجب مذكرة رقم5/1893 بتاريخ 2014/3/30 ومذكرة رقم5/1893 بتاريخ 2014/3/30. وسيتم مناقشته بالتفصيل في البند المخصص لذلك.

---

* **عدم الحاجة إلى رفع موضوع مقترح إنشاء المفوضية المصرفية العربية إلى القمة ويكتفى بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

* **عدم الحاجة إلى رفع موضوع إعداد دراسة حول منطقة استثمار حرة عربية كبرى إلى القمة ويكتفى بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

الإشارة: 09/ ت ... /14
8 يوليو 2014

سعادة الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري المحترم
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
جامعة الدول العربية
القاهرة - جمهورية مصر العربية
فاكس : 20225796404+

تحية طيبة وبعد،،

عطفاً على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 2003- د ت – 2014/3/22) الخاص بمشروع "انشاء المقوصية المصرفية العربية"، والذي ينص على "احالة مقترح انشاء المقوضية المصرفية العربية ومذكرة صندوق النقد العربي في هذا الخصوص إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للدراسة وابداء الرأي ومن ثم عرضه على دورة قادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي"، فكم تعلمون تنقل أصحاب السعالي والسعادة أعضاء المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعهم الذي عقد في 22 يونيو 2014 في أبوظبي، مقترح انشاء المقوصية والمذكرات المرتبطة بالموضوع. وقد أصدر المكتب الدائم توصية بحفظ الموضوع لعدم توفر البيانات الكافية لإنشاء مثل هذه المقوضية على ضوء توفر الأطر والآليات المناسبة للتنسيق بين الدول العربية على صعيد مهام الرقابة المصرفية والاستقرار المالي.

هذا وإذ نأمل بعرض هذه التوصية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه القادم، تنتهز هذه المناسبة لنعرب لكم عن شكرنا على تعاونكم المستمر مع الصندوق في إنجاح الأعمال والأنشطة التي يقوم بها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام،،

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

ثالثا : نشاط القطاع الاقتصادي

فيما بين دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي (93 و 94)

- في مجال التكامل الاقتصادي العربي
- في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
- في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات.
- في مجال الطاقة.
- في مجال النقل والسياحة.
- في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات.
- في مجال المنظمات والاتحادات العربية.
- في مجال العلاقات الاقتصادية.
- في مجال الملكية الفكرية والتنافسية.
- وحدة التنسيق والمتابعة

1. في مجال التكامل الاقتصادي العربي:

- استكمالاً لمسيرة العمل للوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي وإتمام مراحله، وذلك من خلال متابعة تطبيق قرارات القمم العربية الدورية والتنموية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة ببرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخطوات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي.
- ولوضع الإطار التكاملي بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تم العمل ضمن عدة مسارات استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أهمها متابعة القيود غير الجمركية، وبحث شكاوي القطاعين العام والخاص، وإيجاد الآليات اللازمة للحد منها بوضع آلية فض المنازعات التجارية موضع التنفيذ وتجميع المحكمين التجاريين العرب والاجتماعات الخاصة بسياسات المنافسة ومنع الاحتكارات بالدول العربية للوصول إلي قانون عربي موحد للمنافسة ومنع الاحتكارات وتتدرج هذه الجهود ضمن تنسيق التشريعات الوطنية للدول العربية مع بعضها البعض من اجل انسياب التجارة العربية البينية.
- وفيما يخص الدول الأقل نموا الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (السودان – فلسطين – اليمن) وتنفيذا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن لدعم تلك الدول فقد تلقت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقات التجارية جمهورية مصر العربية رقم 12031 بتاريخ 2013/12/5 والتي تفيد أن جمهورية مصر العربية على استعداد لتقديم برامج تدريبية في مجالات مهارات المفاوضات التجارية – اتفاقيات منظمة التجارة العالمية – التكامل الاقتصادي ومراحله – قواعد المنشأ وذلك تبعاً لمذكرتي فلسطين والسودان والخاصة بالاحتياجات المطلوبة لعام 2014.
- أما فيما يخص بتحرير التجارة في الخدمات فقد تم عقد اجتماع مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية (مقر الأمانة العامة للجامعة : 16-2014/4/17) وقد تناول تقييم الوضع الحالي للمفاوضات واستعراض جميع المراحل التي مرت بها منذ انطلاقة جولة بيروت للمفاوضات في عام 2004 ونظرا لتعثر المفاوضات وصعوبة تحديد جدول زمني لإنهاء الجولة تم الطلب من الأمانة العامة مخاطبة المندوبيات الدائمة للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دون ورود أية ردود من الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى ذلك سيتم مخاطبة معالي وزراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص، وقد تناول برنامج الدعم الفني المقدم من البنك الدولي فيما يخص تحرير التجارة في الخدمات وتحديد احتياجات الدول العربية من الدعم الفني المطلوب، كما تناول وضع جدول زمني لاختتام جولة بيروت حول المفاوضات

لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، كما استكمل مناقشة المقترح اللبناني لدفع عملية المفاوضات في إطار جولة بيروت.

- وجاري العمل على العديد من الإجراءات ذات العلاقة بالاتحاد الجمركي حيث تم عقد اجتماعات لاستشفاف مدى إمكانية إطلاق الاتحاد الجمركي مطلع 2015 ووضع منهج وتصور مستقبلي للدخول في مراحل أكثر تعمقا للتكامل الاقتصادي العربي وعلى ذلك تم الانتهاء من جدول التعريفة الجمركية العربية الموحدة والمتعلقة في فئات الرسوم الجمركية بعد أن تم الانتهاء من إضافة التفريعات الوطنية الخاصة بالدول العربية، وتم تعديل جدول النظام المنسق للتعريفة الجمركية من 2007 إلى 2012 بالتزامن مع إنشاء قاعدة بيانات للتعريفات الجمركية العربية للمساهمة في إطلاق المفاوضات العربية على الرسوم الجمركية للتعريفة العربية الموحدة.وفي إطار عمل لجنة القانون الجمركي العربي تم الطلب من الدول المتحفظة على الفقرة الأولى من المادة 2 من اللائحة التنفيذية تقديم مرئياتها والطلب من الأمانة العامة إعداد قائمة بالدول العربية الأعضاء باتفاقيتي كيوتو المعدلة واسطنبول.
- وفي إطار تنفيذ توصيات مدراء عامي الجمارك بالدول العربية جاري العمل على متابعة وتنفيذ الموضوعات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، وعلى ذلك أحيطت الاجتماع علماً بشأن متابعة موضوعات العمل الجمركي العربي المشترك على مستوي التعاون بين الإدارات الجمركية، كما أحيط الاجتماع بالمواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المكتب الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط التابع لمنظمة الجمارك العالمية، كما أحيط الاجتماع علما بمسميات الاتصال الجمركية لأربع دول عربية والتي وافت الأمانة العامة للجامعة بها، وأحيط الاجتماع بملاحظات خمس دول عربية والتي وافت الأمانة العامة حول نموذج البيان الجمركي العربي الموحد وأحيط الاجتماع علماً بتقرير وتوصيات الاجتماع الثامن للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات والمعني بوضع مسودة دليل الإجراءات الجمركية العربية الموحد في إطار الاتحاد الجمركي العربي (2014/4/2-3/30) وأحيط علما بمذكرة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن تأسيسها لمركز المعلومات الجمركي الخاص وتجربة الجمارك الجزائرية المعلوماتية ومقترحات العراق بشأن مركز معلومات جمركي بالإضافة إلى مذكرة المملكة العربية السعودية بشأن توفر التشريعات ذات العلاقة بتبادل المعلومات إلكترونياً، وقد وافت إحدى عشر دولة عربية الأمانة العامة بالاستبيان الخاص بالمنافذ الجمركية المؤهلة للاتحاد الجمركي العربي، وأحيط علما بمرئيات الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية بشأن

الصعوبات التي تواجهها أثناء عملية استيراد البضائع أو تصديرها عن طريق إرساليات البريد وأيضا بمقترحات الإدارات الجمركية لخمس دول عربية حول مسودة المبادرة العربية لأمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة وأيضا مقترحات جمهورية مصر العربية حول توصيات المنتدى العربي الثالث لمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية الملكية الفكرية وعلى ما سبق اتخذ الاجتماع 32 لمدراء عامي الجمارك العديد من التوصيات التي تتناول استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تناول متطلبات الاتحاد الجمركي العربي حيث تم التأكيد على قرار قمة الرياض رقم ق.ق 29 د.ع (3) – ج3– 2013/1/22 حول دخول الدول العربية للتفاوض على فئات التعريفة الجمركية من اجل الانتهاء منها عام 2015 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1984 د.ع93 والذي نص على تولى مدراء عامون الجمارك الإشراف المباشر على كافة متطلبات الاتحاد الجمركي ذات العلاقة مع التأكيد أن لجنة الاتحاد الجمركي العربي هي اللجنة المعنية بكافة قضايا الاتحاد الجمركي العربي، كما أحيط علما بوثيقة الأمانة العامة حول متطلبات الاتحاد الجمركي العربي الراهنة والمستقبلية من واقع التجارب الإقليمية والدولية وعلى ذلك وصت الاجتماع بأن يتم المنافذ الجمركية الغير مؤهلة كنقطة دخول واحدة خلال الفترة 2015–2017 والطلب من الإدارات الجمركية التي تحتاج منافذها الجمركية للتأهيل موافاة الأمانة العامة بإستراتيجية العمل التطويرية ومتطلباتها لإدراجها ضمن برامج الدعم الفني التي تتيحه مبادرة المساعدة من اجل التجارة، كما كلفت لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات بمتابعة برامج تسهيل التجارة والمحدد في إطار برنامج المساعدة من أجل التجارة والذي يخدم تأهيل المنافذ الجمركية غير المؤهلة كنقطة دخول واحدة إلي جانب التأكيد علة تعاون الأمانة العامة مع منظمة الجمارك العالمية ممثلة بالممثل الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط بما يخدم تسهيل التجارة بين الدول العربية، إلى جانب الموافقة علي تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية والذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 11–5/14/ 2014 والذي يتناول بند وحيد وهو تطوير وتحديث اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية، كما تناول الاجتماع مذكرة جمهورية مصر العربية حول المستجدات العالمية في المجال الجمركي وأوصى بلقاء سنوي على هامش اجتماعات مدراء عامين الجمارك مع المجتمع التجاري العربي ممثل باتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحادات النقل المتخصصة لمناقشة المعوقات التي تواجهها الجمارك ورجال الأعمال والناقلين وسبل معالجتها وطلب موافاة الدول العربية بورقة جمهورية مصر العربية حول

التنسيق مع الجمارك والقطاع الخاص.

- وفي مجال الاستثمار وتنفيذا لقرار قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتي اعتمدت اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ودعت الدول العربية للتصديق عليها مطلع عام 2014، تمت مخاطبة الجهات المختصة بالدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيعها، بالإضافة إلى الطلب من الجهات المعنية إرسال قائمة بالمختصين ليتسنى إعداد نقاط الاتصال الخاصة بمواضيع الاستثمار من اجل تقوية التعاون بين الدول العربية في هذا الخصوص، كما تم التواصل مع محكمة الاستثمار العربي لموافاتها بالمستجدات كونها أحد ركائز الاتفاقية فيما يخص فض المنازعات الناشئة عن مواضيع الاستثمار، وللوصول لأهداف الاتفاقية يتم التنسيق والعمل مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وذلك للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، كما تمت ترجمت اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال العربية في الدول العربية إلى اللغة الانجليزية وإعداد بروشور تعريفي للاتفاقية وذلك في إطار الإعداد لعقد ورشتي عمل بتنسيق مشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الOECD تكون محاورهما التعريف بالاتفاقية وبناء المقدرة وأدوات ضمان الاستثمار والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وستكون الدعوة الموجهة للدول العربية متمثلة بصناع القرار والقطاع الخاص والنقابات المهنية والغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية.
- كما يجري التعاون بين القطاع الاقتصادي والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لوضع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لرجال الأعمال طور التنفيذ وذلك بعرض الاتفاقية على الجهات المختصة لإبداء الملاحظات النهائية الخاصة بالجانب الأمني والاقتصادي للاتفاقية كما ورد ملاحظات اتحاد عام غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية ممثل القطاع الخاص وسيتم العرض على مجلس وزراء الداخلية العرب ومن ثم العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماد الاتفاقية بصورتها النهائية.
- ولتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجال التعاون الدولي والإقليمي تم توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة السويدية للتعاون والتنمية SIDA ووضع مصفوفة عمل تتضمن تقديم الدعم لتعزيز قدرات الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) والتي تمثلها إدارة التكامل الاقتصادي وتعزيز قدرات أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيداً لانضمامهم للاتحاد الجمركي العربي 2015، إلى جانب التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECEDوSIDA في ورشة العمل التوضيحية حول " الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة: التحسينات الرئيسية وعملية

التصديق"، وذلك يومي 7 و 8 أبريل 2014 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، والتي اعتمدت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الرياض 2013 (الرياض 2013)، وقد شارك في الورشة المشار إليها وفود عربية من كل من: الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، كما شارك كل من البرلمان العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، محكمة الاستثمار العربية، والمكتب التجاري والاقتصادي الاسباني بالقاهرة، اللجنة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي في القاهرة، وممثلين من السفارة البريطانية بالقاهرة وممثل عن القطاع الخاص، ويعد الغرض من هذه الورشة رفع مستوى الوعي حول التحسينات الرئيسية في التعديل للمستثمرين ومناقشة عملية التصديق على الاتفاقية، كما ركزت أيضاً على الأثر الايجابي للاتفاقية ودورها في زيادة الاستثمارات العربية وقد قامت بالفعل كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين بالتصديق على الاتفاقية.

- كما عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي– إدارة التكامل الاقتصادي العربي) الاجتماع التشاوري خلال الفترة 9–2014/6/10 حول منطقة الاستثمار الحرة العربية الكبرى لمناقشة مقترح إنشاء المنطقة وفقاً للتوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في دولة الكويت على هامش القمة العربية الدورة (25) خلال شهر مارس 2014، والتي نصت على تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد الدراسات اللازمة لإنشاء منطقة الاستثمار الحرة العربية الكبرى لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي"،وفي هذا الإطار تم عقد الاجتماع، والذي بدء بجلسة عصف ذهني للتباحث حول الموضوع والتعرف على أفضل السبل الكفيلة بتطوير مناخ الاستثمار بين الدول العربية وجدوى إنشاء منطقة استثمار حرة كما تطرق لجهود الأمانة العامة في إصدار اتفاقية تأشيرة موحدة لرجال الأعمال والمستثمرين في الدول العربية وتطوير نظام تحكيم تجاري على أسس متخصصة وعالمية بعيده عن النظم الحالية تزيد من كفاءة بنية الاستثمار في الدول العربية، بالإضافة إلى تحفيز انضمام الدول العربية إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة والتي اعتمدت من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الرياض 2013)، كما تتطرق إلى أن الأساس من هذا المشروع هو بناء مؤسسي لإدارة ما هو موجود وتطويره وليس اقتراح شئ

جديد، وعلى ذلك تم الاتفاق على إقرار بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية
2. التأشيرة الموحدة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب
3. نظام التحكيم التجاري في الدول العربية
4. " تحفيز انضمام الدول العربية إلى منطقة استثمار حرة عربية كبرى"

2. في مجال البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

<u>في مجال البيئة</u>

- تابعت الأمانة العامة للجامعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة في دورته (25) (مقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2014/11/7).
- شاركت الأمانة الفنية في ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي حول حماية النظم البيئية واستعادتها لدعم أهداف الإستراتيجية الدولية الجديدة للتنوع البيولوجي وأهداف أيشي 2020 بعمان – المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1-2014/2/5) وتأتي هذه الورشة في إطار تنفيذ قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (ق414- د.ع25 - 7 /2013/11) الذي نص علي دعوة الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة /المكتب الإقليمي لغرب أسيا تقديم الدعم اللازم للدول العربية في تنفيذ أهداف الإستراتيجية الدولية الجديدة وفي ضوء المخطط الإقليمي العربي لدعم أهداف التنوع البيولوجي (ق343 – د.ع22-2010/12/20). وهدفت ورشة العمل لتدريب المشاركين علي الهدف 5، 11، 15 لتنفيذ أهداف الإستراتيجية.
- شاركت الإدارة في ورشة عمل دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية المستدامة 2014/2/9 بالقاهرة، وإدارات إحدى الجلسات في ورشة العمل.
- شاركت الإدارة في اجتماع يوم 2014/2/13 مع مكتب الإستراتيجية الدولية للحد من مخاطر الكوارث لمناقشة التحضير للمنتدى العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث المزمع عقدة في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية يومي 14و2014/9/15.
- شاركت الإدارة في معرض التعاون بين دول الجنوب للمنطقة العربية" خلال الفترة 18-2014/2/20 بالدوحة، بتنظيم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة دولة قطر، وشمل عدة فعاليات وجلسات ومحاور مختلفة بالإضافة إلى معرض شامل حول فرص التعاون بين دول الجنوب.
- نظمت الإدارة في جلسة خاصة في شكل جلسة حوارية (Panel Discussion) حول "إطلاق حوار إقليمي حول ترابط أمن الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة

العربية" وذلك في الدوحة– دولة قطر يوم 2014/2/20.

- شاركت الإدارة في الاجتماع السنوي لمسئولي الأوزون في دول غرب آسيا للتحضير لمؤتمر الأطراف 26 لبرتوكول مونتريال بمدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 26و2014/2/27 وناقش الاجتماع التحضير للاجتماع 25 لمؤتمر الأطراف للبرتوكول المقرر عقده في نيروبي خلال شهر نوفمبر 2014.
- شاركت الإدارة في اجتماع لجنة مفتوحة العضوية للممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي خلال الفترة 23–2014/3/27، وتم عقد اجتماعات تنسيقية يومية للمجموعة العربية للاتفاق حول الموقف العربي بشأن الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال، وخاصة ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والإجراءات النظامية للجمعية العامة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- شاركت الإدارة في الورشة الإقليمية الثانية تحت عنوان "إعداد التقارير الوطنية لاتفاقية بازل للبلدان العربية" والتي عقدت بمدينة الإسكندرية في الفترة 24–2014/3/26 بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية بازل بجنيف، وتلاها اجتماع لجنة تسيير المركز يوم 2014/3/26.
- شاركت الإدارة في المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة بمدينة عمان بالأردن خلال الفترة 2–2014/4/4، الذي أجاز المسودة الثانية للإطار الإستراتيجي العربي للتنمية المستدامة.
- شاركت الإدارة في اجتماع اللجنة التنسيقية للتحضير للمنتدى العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث يوم 2014/4/23 بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة الوزراء بالقاهرة في جمهورية مصر العربية.
- شاركت الإدارة في الاجتماع الثنائي رفيع المستوى مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا برئاسة السيد/ عبد الله حمدوك نائب الأمين التنفيذي للجنة بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2014/5/4.
- شاركت الأمانة الفنية في المنتدى الإقليمي حول " الحمى "بدعوة من الإتحاد الدولي لصون الطبيعة" وذلك بعمان – المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (6–2014/5/7) ذلك تحت رعاية الأمير الحسن بن طلال بهدف تبادل الخبرات وقصص النجاح حول نموذج "حمى" كمبادرة من المملكة الأردنية الهاشمية عن كيفية الإدارة المستدامة في المناطق الجافة والمراعي وبحث إمكانيات تعميم ونشر التجربة علي المستوي الوطني لدول غرب أسيا، وفي النهاية صدر عن المنتدى إعلان الحمى وهي وثيقة إقليمية لمتخذ القرار و كل الأطراف المجتمعية عن مفهوم الحمى وأهمية تقوية الأسس العلمية والبحث العلمي لضمان تأكيد الجودة، توفير بيئة

مناسبة لاتخاذ القرار السياسي المناسب، خلق الحوافز للمجتمعات المحلية للمشاركة بشكل فعال، خلق التوعية علي جميع المستويات بأهمية هذا النموذج وفوائده المجتمعية وتقوية المشاركة المجتمعية.

- شاركت الإدارة في اجتماع الخبراء لتعزيز القيادة في مجال الحد من مخاطر الكوارث في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي نظمه البنك الدولي في دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة يومي 19و2014/5/20.
- شاركت الإدارة في التدريب الإقليمي لتقييم الاحتياجات لفترة ما بعد النزعات الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البنك الدولي بالقاهرة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة 9-2014/6/12.
- عقدت الدورة الاستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة باستضافة كريمة من جمهورية مصر العربية بالجونة في مدينة الغردقة يوم 2014/6/15 وسبقها الاجتماع التحضيري على مستوى كبار المسؤولين يوم 2014/6/14، وناقشت الدورة الاستثنائية التحضير العربي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الجزء الخاص بالتنمية المستدامة، الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة، التحضير العربي للاجتماع الأول للجمعية العامة البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عرض نتائج اجتماع مناقشة المخطط التنفيذي للإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وصياغة موقف عربي لإطار عمل هيوغو ما بعد 2015، الاقتصاد الأخضر بالبلدان العربية :نحو رؤية إستراتيجية واستثمارية مشتركة والمقترحة من الجمهورية التونسية، عقد اجتماع 28 للجنة العلمية للحيوان لاتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (سايتس) في إسرائيل في مايو/ 2015.
- شاركت الإدارة في مؤتمر العربي حول "فرص الاستثمار في المشروعات البيئية" على هامش أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة باستضافة كريمة من جمهورية مصر العربية بالجونة في مدينة الغردقة خلال الفترة 15-2014/6/17.
- عقدت ورشة عمل حول مواءمة الخطة الوطنية لمكافحة التصحر مع الخطة الإستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدبي – الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 18– 2014/6/20 برعاية كريمة من معالي الدكتور/ راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتنظيم مشترك من قبل الأمانة الفنية للمجلس، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي لصون الطبيعة وسكرتارية الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، شمل برنامج ورشة العمل

تدريب عملي ومحاضرات نظرية على القضايا المتعلقة بمواءمة الخطط الوطنية لمكافحة التصحر وتنفيذها وإعداد التقارير الوطنية الخاصة بمراجعة الأداء وتقيم التنفيذ، بناءً على ما قدم من محاضرات ومداخلات ومناقشات من المشاركين تم التوصل إلى تشجيع الدول العربية على الإسراع في مواءمة خططها الوطنية مع الخطة الإستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكذلك إعداد التقارير الوطنية الخاصة بمراجعة الأداء وتقييم التنفيذ عن الفترة 2012 – 2013، ورفعها إلى أمانة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر قبل نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر) 2014، دعوة أمانة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمي إلى القيام بالتزاماتهم تجاه بناء قدرات الدول العربية لتنفيذ أهداف الإستراتيجية العشرية للاتفاقية وإعداد التقارير الوطنية، وذلك بتوفير الدعم المالي والفني المناسبين لتحسين عملية التنفيذ، وكذلك الوفاء بالتزاماتهم المادية تجاه الطلبات المقدمة مسبقاً من بعض الدول العربية لمواءمة خططها الوطنية مع أهداف الإستراتيجية العشرية للاتفاقية.

- شاركت الإدارة في الورشة الإقليمية حول الإدارة المستدامة للنفايات الخطرة بمدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية يومي 21و2014/6/22 بالتعاون مع سكرتارية اتفاقية بازل بجنيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتلتها أحداث جانبية هامة حول القضايا الإستراتيجية الحرجة والتي تتعلق بالحظر (Ban Amendment)يوم 2014/6/23، والأخرى لمبادرة الشراكة من أجل العمل بشأن معدات الحاسوب (PACE) يوم 2014/6/24.
- عقد الاجتماع الإقليمي التشاوري للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والأحياء المائية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالقاهرة خلال الفترة (22-2014/6/24) بهدف مناقشة التقدم المحرز في إنشاء هيئة إقليمية للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتحديد الوظائف والمهام التي ستقوم بها هذه الهيئة ووسائل التمويل وكذلك مراجعة تنفيذ مشروع تقييم الموارد البحرية في منطقة البحر الأحمر.
- شاركت الإدارة في المنتدى العالمي رفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك خلال الفترة 6/30-2014/7/9.
- شاركت الإدارة في الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي عقد في جنيف يومي 14و2014/7/15.
- شاركت الإدارة في الاجتماع الرابع والثلاثون للفريق العامل مفتوح العضوية للدول الأعضاء في بروتوكول مونتريال والذي عقد بمدينة باريس خلال الفترة 14-2014/7/18

- عقد الاجتماع 31 للفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 27-2014/4/29 وأهم البنود التي عرضت عليه التحضير لاجتماعات مؤتمر الأطراف العادية المتزامنة لكل من اتفاقية استكهولم واتفاقية روتردام واتفاقية بازل بجنيف خلال عام 2015.

<u>في مجال الإسكان والتعمير</u>

- تابعت الأمانة العامة للجامعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (30) (مقر الأمانة العامة للجامعة يومي 17و2014/12/18).
- -عقد الاجتماع الأول لفريق صياغة الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 18-2014/3/20، وتم وضع مقترح للهيكل والإطار العام للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة كذلك تم تقسيم المراحل الزمنية لإعداد مسودة الإستراتيجية إلي ثلاث مراحل على أن يتم الانتهاء من أعداها خلال 12 أسبوع، سيتم إعداد الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة حتى عام 2050، وتم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني لفريق صياغة الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة خلال النصف الأول من شهر يونيو 2014. كما قام خبراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية بالطلب إلى الدول العربية تحديد البيانات والمعلومات المطلوب تضمينها في الإستراتيجية والعمل على تحيينها.
- - شاركت الإدارة في المنتدى الحضري العالمي السابع (WUF7) خلال الفترة 5-2014/4/11 بمدينة ميدلين – كولومبيا تحت عنوان "العدالة في التنمية الحضرية-مدن من أجل الحياة"، وقد شارك في هذا المنتدى أكثر من 22 آلف مشارك من 140 دولة يمثلون قطاعات كثيرة وواسعة من ممثلي الحكومات والبلديات وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والعاملين بمجال التنمية العمرانية والأكاديميين وغيرهم. وناقش المنتدى ستة موضوعات رئيسية وهما كالأتي: العدالة في قوانين التنمية الحضرية،التخطيط والتصميم الحضري من أجل تحقيق الدمج الاجتماعي، الخدمات الأساسية والشركات المحلية، نظم التمويل المحلية المبتكرة، المدن القادرة على مواجهة المخاطر والتغيرات المناخية، المدن الآمنة.
- بدعوة من وزارة السكن والعمران والمدينة بالجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، شارك وفد من الأمانة العامة للجامعة في اجتماع بشأن "مقر المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية" خلال الفترة 16-2014/5/20 بمدينة الجزائر. كما تضمنت الزيارة: زيارات ميدانية لمقار المراكز المقترحة،

زيارة ميدانية لمقر ومراكز ذات العلاقة (مخبر هندسة الـزلازل- هيئـة المراقبـة التقنية للبناء)، اجتماع مع كبار المسؤولين، اجتماع مع السيد/ وزير السكن والعمران والمدينة، وانتهت الزيارة إلي بعض التوصيات أن يتم تحويل موضوع إيجار المبنى أو شراءه إلي وزارة الشؤون الخارجية بالجزائر للبت في هذا الشأن، تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بتوجيه الدعوة للدول العربية إلي عقد جمعية عمومية بالجزائر قبل نهاية عام 2014 لاختيار المدير العام للمركـز، يـتم ترتيب زيارة من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العـرب لوفـد وزارة السكن والعمران والمدينة بالجمهورية الجزائرية لمبنـى المنظمـة العربيـة للتنمية الإدارية بالقاهرة للوقوف على التقسيمات الداخلية للمبنى وشكل القاعات وأهم المرافق الملحقة حتى يتم الاستفادة منها عند التشطيبات النهائية للمركز.

- عقد الاجتماع الثاني لفريق صياغة الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 10-2014/6/12، وتم التوصل إلي الأتي: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بإعادة مخاطبة الدول العربية التي لم توافـ باستمارة الاستبيان الخاصة بها بان ترسلها في موعد أقصاه 2014/6/30، تكليـف خبيرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية أن توافي فريق صياغة الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحـضرية المـستدامة بنتائج ورشة العمل الثانية وهي (القضايا، الرؤية، المحاور، الأهداف) بعـد إعـادة صياغتها بما تم الاتفاق عليه أثناء الاجتماع في موعد أقصاه 2014/7/1، تكليـف خبيرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للـدول العربيـة الانتهاء من المسودة الأولى للإستراتيجية وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بها في موعد أقصاه 2014/8/7، تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم المسودة الأولى للإستراتيجية على فريق الصياغة والطلب إلـيهم موافاتهـا بملاحظـاتهم فـي موعـد أقـصاه 2014/8/28، حتى يتسنى إرسالها إلي باقي الدول العربية بعد إدخـال ملاحظـات فريق الصياغة عليها، ومن ثم عرضها على الاجتماع (60) للجنة الفنيـة العلميـة الاستشارية لمجلسي وزراء الإسكان والتعمير العرب والمقرر عقده بمقـر الأمانـة العامة للجامعة خلال الفترة 21-2014/9/23 حتى يتم المناقشة حولها وإدخال أيـه ملاحظات أخرى من الدول العربية حتى يتسنى رفعهـا للاجتمـاع (78) للمكتـب التنفيذي ومن ثم إلي الدورة (31) لمجلـس وزراء الإسـكان والتعميـر العـرب لاعتمادها بعد إدخال ملاحظات الدول العربية.

<u>في مجال الأرصاد الجوية والمناخ:</u>

- عقدت اللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية دورتها الثلاثين في مدينـة الكويـت خلال الفترة 10-2014/3/13 باستضافة كريمة من الإدارة العامة للطيران المدني

- إدارة الأرصاد الجوية في دولة الكويت، ومشاركة وفود 15 دولة عربية بالإضافة إلى وفود المنظمات العربية والدولية. ومن أهم الموضوعات التي ناقشتها اللجنة تطوير وتفعيل التعاون العربي والإقليمي في ما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات والبحث العلمي؛ الاتصالات ونظم معلومات الأرصاد الجوية؛ المناخ والتغير المناخي؛ تطبيقات الأرصاد الجوية؛ الجودة والإعلام لخدمات الأرصاد الجوية؛ وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي للجنة ليشمل التكتلات الإقليمية والدولية.
- شاركت الإدارة الاجتماع رفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة بمشاركة عدد من رؤساء الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني لاستكشاف النهج والمبادرات الجديدة التي يمكن أن توسع إلى حد كبير من عمل المناخ والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ في أبو ظبي يومي 4 و2014/5/5. تناول الاجتماع الأفكار والمبادرات في تسعة مجالات للعمل هي تعزيز كفاءة الطاقة، استخدام مصادر الطاقة المتجددة، الحد من الملوثات المناخية قصيرة الأمد، والحد من إزالة الغابات، والزراعة الصديقة للبيئة، الحد من تغير المناخ على مستوى المدن، تشجيع وسائل النقل منخفضة الكربون، تحسين المرونة من خلال التكيف والحد من مخاطر الكوارث، وتمويل العمل المناخي، مناهج جديدة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة مع مجموعة من الأطراف الفاعلة ونماذج الأعمال التي أثبتت جدواها.
- عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية اجتماعين متزامنين خلال الفترة 14-2014/5/17 هما ورشة عمل "تشغيل المركز العالمي لمعلومات الأرصاد والخدمات المناخية بجدة GISC" وندوة علمية حول تفعيل دور المركز الإقليمي لمراقبة الجفاف والإنذار المبكر في إصدار التوقعات الفصلية الشاملة اعتبارا من فصل الصيف لعام 2014؛ تناولت الورشة دور المركز العالمي على المستوى الإقليمي والدولي وضرورة تفعيل مهامه في إطار تعليمات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ بينما تناولت الندوة العلمية آليات تفعيل دور المركز الإقليمي لمراقبة الجفاف والإنذار المبكر وربطه بإدارات الجفاف والإنذار المبكر بمرافق الأرصاد الجوية العربية والاستفادة من البرامج والأنشطة التي تتم في إطار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO، وخاصة الإطار العالمي للخدمات المناخية.
- عقد فريق عمل الجودة والإعلام لخدمات الأرصاد الجوية اجتماعه الرابع في مدينة الدوحة خلال الفترة 20-2014/5/22 برئاسة دولة قطر ومشاركة وفود (11) دولة عربية؛ وناقش الاجتماع موقف مرافق الأرصاد الجوية العربية من الحصول على شهادة الـ ISO ومعاونة المرافق في الحصول عليها؛ تفعيل سبل التعاون بين مرافق الأرصاد الجوية العربية والقطاعات المستفيدة من خدماتها؛ وضع إطار عام

للشراكة على المستوى الوطني والدولي لدعم خدمات الأرصاد الجوية؛ وضع آلية لتفعيل العلاقة بين مرافق الأرصاد الجوية العربية ووسائل الإعلام المختلفة؛ وعقدت ورشة عمل "تطوير مفهوم الجودة والإعلام في مرافق الأرصاد الجوية العربية" ضمن أعمال الاجتماع.

- عُقِدت "ورشة العمل الثانية لتنمية قدرات المفاوضين من الدول العربية" في مدينة عمَّان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 26-2014/5/28 وصاحبها عقد الاجتماع السابع للمجموعة التفاوضية العربية بشأن تغير المناخ يوم 2014/5/28 للتحضير العربي للجولة القادمة من مفاوضات تغير المناخ (بون: 4-2014/6/15) شارك في ورشة العمل 28 خبيراً من 13 دولة عربية بالإضافة إلى ممثلي جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ وقدم ممثل الأمانة العامة للجامعة محاضرتين خلال الورشة: الأولى بعنوان "دور جامعة الدول العربية في التنسيق الإقليمي للتعامل مع قضايا ومفاوضات تغير المناخ" تناول فيها آليات الجامعة في تناول قضايا تغير المناخ والتعاون الإقليمي العربي في قضايا تغير المناخ؛ والثانية بعنوان "الآلية والرؤية العربية المستقبلية في مفاوضات تغير المناخ" تناول فيها بالشرح آليات التعامل العربي مع مفاوضات تغير المناخ والتحرك العربي في مفاوضات تغير المناخ ومتابعة قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في هذا الشأن.
- شاركت الإدارة في اجتماعات الهيئات الفرعية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ متزامنة وهي: الدورة (40) للهيئة الفرعية للتنفيذ؛ الدورة (40) للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية؛ الجزء الخامس للدورة الثانية المستأنفة لفريق العامل المخصص المعني ببرنامج ديربان لتعزيز العمل في مدينة بون بألمانيا خلال الفترة 4-2014/6/15؛ وقد شارك في الاجتماعات حوالي أربعة آلاف خبير ومتخصص منهم أكثر من ألف وخمسمائة ممثل لمنظمات حكومية وغير حكومية إقليمية ودولية منها ممثلي الأمانة العامة للجامعة بالإضافة لممثلي وسائل الإعلام المختلفة. وقد عقد يومي 5و2014/6/6 اجتماع رفيع المستوى بمسمى "المائدة المستديرة الوزارية" ترأسها كل من رئيس مؤتمر الأطراف التاسع عشر (بولندا) والرئيس المكلف لمؤتمر الأطراف العشرين (بيرو)؛ وقد بدأ التنسيق العربي منذ اليوم الأول للاجتماعات الأربعاء 2014/6/4 بتوضيح الموقف العربي المتفق عليه والذي تم تقديمه في كلمات الافتتاح التي أعدتها الأمانة العامة للجامعة وقدمتها المملكة العربية السعودية باسم المجموعة العربية ضمن كلمات الافتتاح للمجموعات الإقليمية في الجلسة العامة. ثم كانت هناك اجتماعات يومية للمجموعة العربية لمتابعة سير المفاوضات سواء في الجلسات العامة أو مجموعات العمل أو

المشاورات غير الرسمية والتأكيد على الموقف العربي المتفق عليه وضرورة أخذ ما يصدر عن السكرتارية بكل حذر حتى لا تصدر وثائق بغير ما تم الاتفاق عليه. من أهم الموضوعات المطروحة على مائدة المفاوضات: بناء القدرات، التمويل، تدابير الاستجابة، آلية التنمية النظيفة، الزراعة، تطوير ونقل التكنولوجيا، آليـــة وارســـو الدولية للخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ، النهج القطاعية، فريق منهاج دربان المعني بمناقشة وصياغة ووضع عناصر الاتفاقية الجديدة لتغير المناخ مـــن خلال مسارين للعمل: مسار العمل الأول (الإجراءات لما بعد 2020)؛ مسار العمل الثاني (الإجراءات لما قبل 2020).

- شاركت الإدارة في الاجتماع الثاني لمجلس وزراء شئون البيئة والتغيرات المناخية في أثينا يوم 2014/5/13 وهدف الاجتماع إلى المصادقة على الإعلان الـــوزاري لوزراء شئون البيئة والتغيرات المناخية لدول الاتحاد من أجل المتوسط.

<u>في مجال المياه:</u>

- عقد اجتماع مشترك بين الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربـــي للميـــاه واللجنـــة التنظيمية للمؤتمر العربي الثاني للمياه بمؤسسة كهرباء القطرية بالدوحة يومي 23-2014/4/24 للإعداد والتحضير للمؤتمر.
- عقد الاجتماع الأول للجنة العربية التحضيرية يوم 2014/4/27 بمقر الأمانة العامة للجامعة للتحضير والإعداد للمنتدى العالمي السابع للمياه، بمشاركة الدول العربيـــة الأعضاء في اللجنة وبعض المنظمات العربية والإقليمية.
- شاركت الإدارة في الاجتماع الثاني للشركاء للتحضير للمنتدى العالمي السابع للمياه بكوريا والذي عُقد بمدينة كيونغجو – كوريا يومي 27و2014/2/28 أهم الموضوع التي ناقشها الاجتماع البرنامج العام للمنتدى السابع، والحصول على منحـــة لـــدعم المسار الإقليمي في المنطقة العربية.
- عقد الاجتماع الحكومي التشاوري الرابع يومي 28-2014/4/29 بمقـــر الأمانـــة العامة للجامعة بشأن مشروع الاتفاقية الخاصة بالموارد المائية المشتركة بين الدول العربية، وتم مناقشة الملاحظات الفنية والقانونية التي وردت منها.
- شاركت الإدارة في الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي الثالث للمياه بالقاهرة يـــوم 2014/5/15 وناقش الاجتماع برنامج المنتدى وربطه بالمسار الإقليمـــي للمنتـــدى العالمي السابع.
- عقد المؤتمر العربـــي الثانـــي للميـــاه خلال الفترة 27-2014/5/29 وموضوعـــه "نحو إدارة رشيدة لقطاع المياه في الدول العربية– حلول خلاقة ومستدامة لمواجهـــة التحديات" على هامش اجتماعات الدورة السادسة للمجلس الوزاري العربـــي للميـــاه والتي عقدت بالدوحة– دولة قطر يوم 2014/5/29، وســـبقتها الاجتمـــاع العاشـــر

للمكتب التنفيذي للمجلس يوم 2014/5/26، والاجتماع العاشر للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس خلال الفترة24-2014/5/26، ولأهمية هذا المؤتمر أنه يوفر فرصة ممتازة لمتخذي القرار الخبراء والباحثين حول تبادل الآراء والأفكار وإيجاد الحلول الممكنة فيما يخص قضايا المياه والطلب المتزايد عليها في الوطن العربي. ومن أهم المحاور التي تضمنها المؤتمر: مصادر وإدارة الموارد المائية وعلاقتها بالأمن الغذائي، التقنيات الحديثة وتطبيقاتها في قطاع المياه، السياسات المائية واستراتيجيات التنمية المستدامة، والمشاريع والتجارب الرائدة. أما بالنسبة للموضوعات التي درجت على مشروع جدول أعمال المجلس الوزاري العربي للمياه وناقشها المجلس هي: الخطة التنفيذية للإستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة بعد إدخال تعديلات الدول العربية عليها. والإعداد والتجهيز العربي للمنتدى العالمي السابع للمياه (كوريا 2015)، والتعاون العربي مع الدول والتجمعات الإقليمية، وجائزة المجلس الوزاري العربي للمياه 2014.

- شاركت الإدارة في ورشة العمل حول "الترابط مياه طاقة وغذاء في المناطق الجافة" والتي عقدت بتنظيم من جامعة تكساس ومركز برشلونة للعلاقات الدولية وكينغ كوليج ومركز الدراسات السياسية لمكتب الفوسفاط بمدينة الرباط يومي 12و2014/6/13 وتم تقديم عرض وورقة حول نتائج الحوار الإقليمي حول الترابط طاقة مياه غذاء وآفاق العمل في المنطقة العربية.

3. في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات:

-عقدت الدورة (35) للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (القاهرة: 2014/3/6)، وتم خلال اجتماع المكتب التنفيذي مناقشة نتائج الاجتماع (27) للجنة العربية الدائمة للبريد، وكذلك نتائج الاجتماع (34) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات، حيث تضمن مناقشة العديد من الموضوعات الهامة:

1. المتحف العربي لطوابع البريد.
2. المعرض الرابع لطوابع البريد العربي.
3. الترجمة العربية بالاتحاد البريدي العالمي.
4. خطة التنمية الإقليمية البريدية للمنطقة العربية خلال الفترة 2013-2016.
5. مبادرة حوكمة الانترنت في المنطقة العربية.
6. مشروع الربط الإقليمي لشبكات الانترنت العربية.
7. التعاون العربي المشترك مع المجموعات الإقليمية الأخرى في مجال الاتصالات

وتقنية المعلومات.

8. التحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات WTDC – 14.
9. التحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين PP-14.

<u>في مجال تقنية المعلومات</u>

- انعقد الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للمنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، خلال الفترة من 11–13 مارس2014 بالقاهرة، وتخلل اجتماعات اللجنة الاستشارية اجتماع المشاورات المفتوحة يوم 11 مارس، هدفت اجتماعات المشاورات المفتوحة إلى إتاحة الفرصة لمشاركة كافة الأطراف المهتمة بأعمال المنتدى لطرح الآراء ومناقشة المقترحات المتعلقة بعمل المنتدى والبناء على النجاحات التي حققها في أول عامين منذ تأسيسه، وكذلك المقترحات المتعلقة بانعقاد الاجتماع السنوي الثالث للمنتدى، وأكدت اللجنة على أهمية مناقشات هذه المشاورات المفتوحة بصفتها تعكس انفتاح عملية الإعداد للمنتدى، وتفعل منهجية بناء القرار من القواعد (bottom-up). وقد شهد الاجتماع مشاركة عدداً من المهتمين بمجال حوكمة الإنترنت سواء بالحضور أو من خلال المشاركة عن بعد. تم خلال الاجتماع تسمية رئيس اللجنة للفترة القادمة من خلال منظمتي المظلة، واتفق الأعضاء على إقامة الاجتماع هذا العام على مدار يومين ونصف فقط بالإضافة إلى يوم تمهيدي ينظم قبيل موعد افتتاح الاجتماع السنوي يخصص لأنشطة بناء القدرات. ناقشت اللجنة الحاجة لتعزيز جهود التواصل مع فئات وشرائح مختلفة لنشر الوعي حول قضايا الحوكمة، وذلك من خلال إعداد مواد مختلفة مصورة ومكتوبة وبأساليب متنوعة ومتجددة يتم إعدادها من خلال أعضاء اللجنة، بحيث تتلاءم مع الشرائح المتعددة من أصحاب المصلحة. وقد أكد الأعضاء على أهمية تناول المحاور الرئيسية للأولويات المختلفة في مجال حوكمة الإنترنت، وأن تعكس هذه المحاور التطورات من عام إلى عام، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية البناء على الأعمال ذات الصلة. كما أكد الحضور على أهمية دعم مشاركة الشباب كمتحدثين في الجلسات، كما قام المشاركون بطرح عدد من المقترحات حول المحاور الأساسية، واستقر الرأي حول اختيار أربعة محاور رئيسية تكون عناوين لموضوعات الجلسات الرئيسية الأربعة المخططة، وتشكل الإطار العام للموضوعات الفرعية التي سيتم تناولها خلال الاجتماع السنوي الثالث. وفى نهاية الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل 10 لجان لمتابعة أعمال التحضير للاجتماع السنوي الثالث تكون مكونة من أعضاء اللجنة الاستشارية.
- تم عقد الاجتماع السادس للجنة الاستشارية للمنتدى العربى لحوكمة الإنترنت في تونس العاصمة خلال الفترة من 3–4 يونيو2014. يأتي هذا الاجتماع في إطار استكمال أعمال اللجنة الاستشارية، وبهدف التحضير لفعاليات الاجتماع السنوي

الثالث للمنتدى والمقرر انعقاده أواخر العام الجاري، ومتابعة ما تم إنجازه من خلال اللجان الفرعية وفرق العمل المختلفة التي تم تشكيلها لهذا الغرض ضمن مخرجات الاجتماع الخامس. وقد تم استعراض ما تم من أعمال للإعداد للاجتماع السنوي الثالث للمنتدى، حيث قررت اللجنة التحول إلى المسار البديل المتاح بتولي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تنظيم الاجتماع السنوي الثالث وتوليها صفة الجهة المضيفة لهذا العام وذلك حرصا على ضمان انعقاد الاجتماع في موعده المخطط دون تعطيل؛ على أن يتم تنظيمه في دبي أو في البحرين بشكل مبدئي، في الفترة 26-27 نوفمبر 2014، مع إمكانية عقد يوم تمهيدي في اليوم السابق للاجتماع. قامت اللجنة بمراجعة واعتماد برنامج عمل الاجتماع السنوي الثالث بعد إعادة تنظيمه على مدار يومي الانعقاد وفق المستجدات فيما يخص الاستضافة، كما تم تحديد شعار المنتدى لهذا العام ليكون "**رؤية عربية لصياغة مستقبل الإنترنت**". كما تناولت المناقشات التحديات والمعوقات التمويلية التي تواجه المنتدى العربي مقارنة بتلك التحديات والمعوقات التي يعاني منها المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت، وتناولت المناقشات طبيعة التحديات التي تواجه المنتدى العربي من الناحية التمويلية، كما تمت الإشارة إلى أهم الحلول التي وضعت في المنتدى العالمي لسد الفجوات التمويلية والتي يمكن أن يطبق بعضها بعد بحثها ضمن الإطار الأوسع لأصحاب المصلحة المعنيين. واتفق الحاضرون على أسلوب متابعة الأعمال حتى الاجتماع التالي للجنة الاستشارية لضمان الوفاء بالتواريخ المحددة.

<u>في مجال الاتصالات</u>

- عقد الاجتماع (18) لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي (دبي: 19-2014/5/23)، وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة المواقف المبدئية للدول العربية حيال بنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC-2015)، كذلك تمت مناقشة آخر المستجدات في لجان الدراسة التابعة لقطاع الراديو بالاتحاد الدولي للاتصالات حول بنود جدول أعمال المؤتمر(WRC-2015)، كما تم استعراض ومناقشة مجموعة من العروض التقديمية لبعض المجموعات الإقليمية الأخرى كالمجموعة الأوربية (CEPT)، والمجموعة الأفريقية (ATU).
- وبالتزامن مع الاجتماع (18) لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي، عقد المنتدى الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات حول خدمات البث التليفزيوني الرقمي الأرضي في المنطقة العربية حيث تم استعراض نشاطات الاتحاد الدولي للاتصالات في مجال إدارة الطيف الترددي والبث الرقمي، وكذلك عقد الاجتماع العربي الأول لتنسيق القنوات الإذاعية الخاصة بالخدمة التليفزيونية الأرضية حيث تمت مناقشة

الأسس التي ستقوم عليها إجراءات تنسيق القنوات الإذاعية التليفزيونية الرقمية الأرضية بين الدول العربية.

- في إطار التحضير لمؤتمر المندوبين المفوضين التابع للاتحاد الدولي للاتصالات المزمع عقده في كوريا (بوسان: نوفمبر 2014)، عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل العربي المكلف بالتحضير للمؤتمر (البحرين: 23 – 2014/6/26). وقد تم خلال هذا الاجتماع وضع النقاط الأساسية التي تود المجموعة العربية مناقشتها خلال المؤتمر، وكذلك تم الاستماع إلى عروض تقديمية من بعض المجموعات الإقليمية الأخرى استعرضوا فيها وجهة نظرهم في الموضوعات محل النقاش في المؤتمر مثل المجموعة الأفريقية، والمجموعة الأسيوية والمجموعة الأمريكية.

<u>في مجال البريد</u>

-تنفيذا للقرار رقم (ق375 دع17-2013/9/30) الصادر عن الدورة السابعة عشر لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (الجزائر: 2013/9/30) بشأن اعتماد الهيكلة الجديدة لفرق العمل البريدية العربية، وحيث أن اللجنة العربية الدائمة للبريد أوصت في اجتماعها السابع والعشرين (الدوحة: 16-2013/12/17)، أوصت بعقد اجتماعات كل فرق العمل البريدية قبل تاريخ انعقاد اجتماعها الثامن والعشرين.

-عقد فريق العمل العربي للنفقات الختامية اجتماعه الأول بفي الرباط بتاريخ 2014/2/24، وناقش الاجتماع عديد الموضوعات: تحديد مهام الفريق، تقرير عن تقدم أشغال الفريق، تفعيل النظام العربي للنفقات الختامية، دراسات في مجال النفقات الختامية متعلقة بالموضوعات التالية: المعايير ونوعية الخدمة، البريد بدون أولوية، الرزم البريدية، البريد بدون جملة،

- كما عقد فريق عمل التنظيم والتنمية البريدية اجتماعه الأول في الجزائر يومي 9-2014/3/10، وناقش الاجتماع عدة موضوعات هامة: تحديد نواب رئيس الفريق (البريد الجزائري يتولى رئاسة الفريق)، وتحديد مهام الفريق، وضع خطة عمل للفريق لحين انعقاد المؤتمر العالمي للاتحاد البريدي الدولي 2016 (مؤتمر اسطنبول)، التجربة الجزائرية في مجال التنظيم البريدي، تحديد خطة عمل للفريق لحين انعقاد مؤتمر اسطنبول، وتتضمن هذه الخطة تحديد الأهداف والفترة الزمنية اللازمة لتحقيق كل منه وكذلك آلية تنفيذ كل هدف منه، كما رحب الفريق برغبة عدة إدارات بريدية عربية بالقيام بدراسات متعلقة بالتنظيم والتنمية البريدية.

- عقد الاجتماع الأول لفريق عمل المعايير والتقنية اجتماعه الأول بتاريخ 2014/3/23 في الدوحة، وناقش الفريق موضوعات متعددة من بينها: تحديد رئيس الفريق ونوابه، مراجعة مهام الفريق، الأمن البريدي، التوجهات المستقبلية للفريق وفقا لإستراتيجية

الدوحة.

- كما عقد فريق عمل التحضير للمؤتمرات اجتماعه الأول بتاريخ 2014/3/24 في الدوحة، وناقش المشاركون عدة موضوعات من أهمها: تحديد رئيس الفريق ونوابه، تحديد مهام الفريق، وضع خطة العمل الزمنية للفريق وآلية التنفيذ خلال الفترة 2014-2016،
- عقد فريق عمل البريد العاجل والطرود اجتماعه الأول في الدوحة بتاريخ 2014/3/25، وناقش المشاركون خلال الاجتماع عدة موضوعات من بينها: تحديد رئيس الفريق ونوابه، تحديد مهام الفريق، وضع خطة العمل الزمنية للفريق خلال السنوات الأربعة القادمة.

4. في مجال الطاقة:

قامت إدارة الطاقة التي تتولى أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بمجموعة من الأنشطة والفعاليات سواء بالتنظيم أو بالحضور والمشاركة، ومن ضمنها النشاط الخاص بمراجعة آلية عمل المجلس الوزاري العربي للكهرباء بحسب قرار المجلس في هذا الشأن، حيث عُقد الاجتماع الثاني للجنة المعنية بمقر الأمانة العامة يومي 7 و 8 ابريل 2014، وتم خلاله الموافقة على الإطار العام للدراسة والمعد من قبل أمانة المجلس، وكذلك التكليفات لكل فريق عمل مصغر، كما تم الاتفاق على تقوم أمانة المجلس بإعداد المسودة النهائية للدراسة، وتعميمها على أعضاء اللجنة في منتصف يونيو لاستلام الملاحظات، على أن تخرج الدراسة بصيغتها النهائية في نهاية شهر يونيو 2014.

وفيما يلي عرض لأهم نتائج الاجتماعات والأنشطة في مجالي الكهرباء والطاقة المتجددة:

<u>في مجال الكهرباء</u>

1- عُقد الاجتماع النهائي المخصص لمتابعة العمل في الدراسة التي يمولها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بدولة الكويت يومي 14-2014/1/15، وكان الهدف الأساسي للاجتماع تقديم النتائج النهائية لدراسة الجدوى، وملاحظات الدول العربية على النتائج المقدمة من الاستشاري، والخطوات القادمة لتحقيق هذا المشروع.
2- عُقدت جلسة عمل لإطلاق حوار إقليمي حول ترابط أمن الطاقة والمياه والغذاء في المنطقة العربية الدوحة/ قطر 18-2014/2/20، وقد صدر عن الجلسة عدة توصيات من أهمها: ضرورة صياغة استراتيجيه طاقية متكاملة وبعيدة المدى لمجابهة الطلب المستقبلي على أشكال الطاقة، والتأكيد على تنوع المصادر الطاقية لضمان أمن الطاقة.
3- عُقد الاجتماع الأول لضباط اتصال وثائق الحوكمة واللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة مع الاستشاري NR (مقر الأمانة العامة: 11-2014/5/12)، تم خلاله مناقشة ملاحظات رئيس وأعضاء اللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة، وضباط اتصال وثائق

الحوكمة، على المسودة المعدلة للاتفاقية العامة G.A، بالإضافة إلى تحديث البرنامج الزمني، والخطوات القادمة لاستكمال وثائق الحوكمة. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على الجدول الزمني للمرحلة القادمة من عمل الفريق وضباط الاتصال والاستشاري نورتون روز.

4- عُقد الاجتماع المشترك الثامن للجنة التوجيهية والحادي عشر لفريق عمل الدراسة (مقر الأمانة العامة: 12-2014/5/13). تم خلاله مناقشة الملاحظات الواردة على مذكرة التفاهم، وملاحظات الدول العربية على الاتفاقية العامة، والخطوات القادمة لاستكمال وثائق الحوكمة. وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على أن تتولى مجموعة العمل القانونية بالتعاون مع مجموعة العمل الفنية والمالية تنسيق أي ملاحظات واردة من ضباط الاتصال قبل إحالتها للاستشاري. وعلى أن يعقد الاجتماع الثاني مع الاستشاري يومي 8/31 – 2014/9/1 بمقر الأمانة العامة.

5- عُقد الاجتماع السادس للجنة خبراء الكهرباء في الدول العربية يوم 2014/6/17 بمدينة الجونة/ الغردقة بجمهورية مصر العربية، تم خلاله استعراض البنود المعروضة عليه، وصدر عنه عدة توصيات من أهمها: اعتماد النتائج والخطوات المستقبلية الصادرة عن الدراسة الشاملة للربط الكهربائي العربي التي أعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والاسترشاد بتوصياتها- الإسراع باستخدام وتطوير آليات السوق العربية للكهرباء، وذلك للاستفادة القصوى من خطوط الربط القائمة- الإحاطة علماً بما تم بشان استكمال وتطوير وثائق الحوكمة.

<u>في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة</u>

1- عقدت إدارة الطاقة العديد من الاجتماعات التحضيرية للاحتفالية الثانية لليوم العربي لكفاءة الطاقة، بحضور أعضاء اللجنة التحضيرية، وذلك للاتفاق على كافة الأمور اللوجيستية المتعلقة بالاحتفالية مع وضع خطة عمل وبرنامج وجدول تكليفات لجميع أعضاء اللجنة، كما تم الاتفاق والإعلان عن جائزة اليوم العربي لكفاءة الطاقة وهي جائزة مقدمه لأفضل مقال صحفي صادر باللغة العربية حول كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها. وبالفعل لقد تم إجراء المسابقة وحصلت على الجائزة الأستاذة سناء العليوي من فلسطين وتم تسليم الجائزة إلى معالي الدكتور/ عمر كتانة رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية خلال فعاليات المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الذي عقد في الجونة في الفترة 18-2014/6/19.

2- في إطار التعاون بين أمانة المجلس والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أقيمت ورشة عمل لمتابعة الإطار العربي للطاقة المتجددة يوم 2014/3/11 وقد أوصت الورشة بضرورة رفع الإطار العربي للطاقة المتجددة ومرفقه نموذج الخطط الوطنية للطاقة المتجددة إلى المكتب التنفيذي للمجلس

الوزاري العربي للكهرباء تمهيدًا لاعتماده ودعوة الدول العربية إلى الاسترشاد به واستخدامه كموجه رئيسي في مجال التخطيط المستقبلي للطاقة المتجددة من حيث استثمارها وتطوير تطبيقاتها في المنطقة العربية.

3- عقد الاجتماع السادس للجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة يومي 12 و 13 مارس 2014 وصدر عنه العديد من التوصيات أهمها:

4- تكليف شبكة شمسي بالنظر في النسخة النهائية لقواعد الاعتماد الخاصة بشمسي في اجتماعها المقبل والعمل على إدماج شمسي ضمن المنظومة العربية للاعتماد بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

- الموافقة على التقرير الدوري الذي أعده المركز الإقليمي حول متابعة تنفيذ وتطور الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في الدول العربية ورفعه إلى الاجتماع القادم للمكتب التنفيذي لاعتماده.

5- تم عقد اجتماع تحضيري للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا) في بيروت بتاريخ 20-21 مارس 2014 وبحضور ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإسكوا، حيث تم تحديد الملامح الرئيسية للمنتدى واختيار موضوعاته، كما تم توزيع المهام بين كافة الجهات المنظمة والتخطيط للمرحلة المقبلة من التحضيرات.

6- عقدت إدارة الطاقة العديد من الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بحضور أعضاء اللجنة التحضيرية، وذلك لمتابعة كافة الشؤون التنظيمية والأمور اللوجيستية المتعلقة بالمنتدى وفق خطة زمنية وتكليفات محددة لأعضاء اللجنة.

7- عُقد المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بجمهورية مصر العربية – الجونة: يومي 18- 2014/6/9 تحت شعار "تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية"، شارك فيه أكثر من (300) من كبار الشخصيات والباحثين العلميين ورؤساء وممثلي الشركات والمؤسسات والهيئات ومراكز البحوث العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، يمثلون (40) دولة، و(25) منظمة ومؤسسة عربية ودولية، تناول المنتدى هذا العام الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، والآليات المطلوبة مالياً وتشريعياً ومؤسسياً لدفع وتقوية هذا الدور، والسماح بمساهمة فعالة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بالمنطقة العربية. كما بادر المنتدى إلى تأسيس حوار إقليمي بين أصحاب المصلحة المعنيين لمناقشة الوضع

الحالي والآفاق المستقبلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية، ولاسيما في المناطق الريفية والنائية، والوسائل اللازمة لتعزيز مشاركتهم في إنجاز جدول أعمال "الطاقة المستدامة للجميع".

وفي نهاية فعاليات المنتدى، صدر البيان الختامي عن المنتدى تضمن عدة توصيات أهمها:

- ضرورة تكامل وتقارب سياسات الطاقة والصناعة والاستثمار والبيئة بما يضمن تهيئة مناخ أعمال جاذب للاستثمار يعتمد على أطر عمل تتسم بالشفافية،
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة تؤدي إلى توزيع المخاطر بشكل أكثر توازنا بين جميع المتعاملين في سوق الإقراض،
- تنمية القدرات الوطنية، ونشر الوعي العام وثقافة الأعمال الخاصة بين الشباب،
- تطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين،
- تخصيص برامج مساعدة تقدم الدعم الفني واللوجيستي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك توفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين لترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.

الجدير بالذكر أنه قد تم إطلاق تقرير جامعة الدول العربية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بعنوان "الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2030: خارطة الطريق وإجراءات التنفيذ" خلال فعاليات المنتدى بحضور ممثلي جميع الجهات التي شاركت في إعداده.

كما شاركت إدارة الطاقة في تنظيم الفعاليات الجانبية التي صاحبت فعاليات المنتدى سواء من خلال إدارة هذه الفعاليات أو الحضور وهي:

- ورشة عمل حول "تطوير الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة"، 19-20 يونيو، 2014 نظمتها الإسكوا بالتعاون مع إدارة الطاقة – جامعة الدول العربية
- ورشة عمل تشاورية حول "إضفاء الطابع المحلي على سلسلة القيمة لصناعة تكنولوجيات الطاقة النظيفة في المنطقة العربية"، 20 يونيو 2014، نظمتها اليونيدو بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
- ورشة عمل حول تسعير الطاقة وأثره على انتشار الطاقة المتجددة، 21 يونيو 2014، نظمها المركز أللإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

5. النقل والسياحة:

<u>في مجال النقل</u>

- عقدت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري المؤتمر الدولي الثالث للنقل البحري واللوجيستيات (مارلوج3) (الإسكندرية: 9-2014/3/11) حول صناعة اللوجيستيات في العالم العربي وكان من أهم نتائجه: الإسراع في تنفيذ خطة تطوير منطقة قناة السويس والترويج للاستثمار في منطقة شرق بور سعيد، البدء في تنفيذ عدد من المراكز اللوجيستية ومراكز التوزيع والسماح باعتبار المركز اللوجيستي منطقة جمركية، ضرورة وضع خطة إستراتيجية لتكامل وسائل النقل والاستفادة من مزايا النقل النهري، العمل على إنشاء شركات عربية لتشغيل سفن الروافد تبدأ بنظام الاستئجار.
- عقد اجتماع ورشة عمل لبحث سبل تمويل المشروعات ذات العلاقة بالربط البحري بين الدول العربية (الأمانة العامة للجامعة: 30-2014/3/31). وكان من أهم التوصيات: قيام الدول العربية والمنظمات والاتحادات بتحديد الأولويات للمشاريع الجاهزة للتنفيذ والمطلوب تمويلها، واستكمال البيانات الخاصة بها لعرضها على جهات التمويل خلال المنتدى البحري العربي الأول (دبي: 28-2014/5/29) .
- عقد الاجتماع المشترك للجان الفنية للنقل البري والبحري ومتعدد الوسائط (الأمانة العامة: 29-2014/4/30) وكان من أهم التوصيات: رفع دراسة مخطط الربط البري بالسكك الحديدية بين الدول العربية إلى الدورة القادمة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب للتوصية باعتمادها، واعتبار ما يرد من تحديث للمعلومات كملحق مكمل للدراسة، رفع المسودة النهائية لمشروع اتفاقية النقل البحري للركاب والبضائع بين الدول العربية إلى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب للتوصية باعتمادها من قبل المجلس، إحالة الصيغة النهائية لدراسة تطوير النقل متعدد الوسائط والأنظمة اللوجيستية في الدول العربية وتحقيق التكامل فيما بينها إلى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب في اجتماعه القادم للموافقة عليها.
- عقد الدورة (52) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب (دبي: 2014/5/27) وكان من أهم القرارات والتوصيات: اعتماد توصيات الاجتماع المشترك للجان الفنية للنقل البري والبحري ومتعدد الوسائط (الأمانة العامة : 29-2014/4/30)، التوصية بأن تكون اجتماعات اللجان الفنية للنقل البري والبحري ومتعدد الوسائط بحضور ممثلين عن (7) دول عربية على الأقل، حث الدول العربية على الانضمام إلى اتفاقية العمل البحري الدولية لحفظ حقوق العمالة البحرية على متن السفن
- عقد المنتدى البحري العربي الأول (دبي: 28-2014/5/29) وكان من أهم

توصياته: إنشاء شركة عربية لإدارة وتطقيم السفن في الدول العربية.

- تعقد الإدارة اجتماع للجنة الفنية للنقل البحري (الأمانة العامة: 1-2/9/2014) لمراجعة وإبداء الملاحظات حول دراسة تطوير دور النقل البحري في تنمية التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول في أمريكا الجنوبية والتي تعدها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وذلك تمهيداً لرفعها إلى مجلس وزراء النقل العرب لاعتمادها.

<u>في مجال السياحة</u>

- عقد الاجتماع الأول للجنة المصغرة لمتابعة تنفيذ وتطوير الإستراتيجية السياحية العربية (الأمانة العامة: 2014/2/27) وكان من أهم التوصيات: تكليف المنظمة العربية للسياحة بإعداد تقرير يتضمن الإنجازات والمعوقات التي تعترض تنفيذ الإستراتيجية السياحية العربية، ودعوة منظمة السياحة العالمية إلى تقديم الشروط المرجعية (TOR) لمشروع تنفيذ الإستراتيجية السياحية العربية لعرضها على المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة .

6. الإحصاء وقواعد المعلومات:

قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) فيما بين دورتي المجلس بعدد من الأنشطة تتلخص في ما يلي:

- **<u>فيما يخص قواعد البيانات الإحصائية:</u>**

- قام (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) بتحديث بيانات قاعدة بيانات التجارة الخارجية العربية وإضافة ما أرسلته إليها الدول العربية من بيانات تفصيلية تخص السنوات 2000-2013.
- مواصلة العمل في بناء قواعد البيانات التفصيلية المتعلقة بجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية عن الدول العربية، وفي إعداد البيانات المطلوبة لهذه القواعد.

- **إصدار العدد الخامس من كتيب "الدول العربية: أرقام ومؤشرات".**

- **<u>المنح الدراسية السنوية في المركز الديمغرافي:</u>**

تمت متابعة الدارسين في المركز على منح الجامعة لعام 2014، كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح عام 2015 التي يتم تقديمها للكوادر الإحصائية العربية العاملة في الأجهزة الإحصائية العربية للدراسة بالمركز الديمغرافي بالقاهرة، وذلك للحصول على درجة الدبلوم العام أو الدبلوم الخاص أو الماجستير

- **<u>اللجان الإحصائية وفرق العمل:</u>**

قام (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات) بمتابعة تنفيذ توصيات الاجتماعات الإحصائية لعامي 2013 و2014، والإعداد لعقد الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة الفنية الدائمة للإحصاء ولجانها الفرعية وفرق العمل المنبثقة عنها على النحو التالي:

- اجتماع لجنة تنسيق إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أبو ظبي: 14-2014/4/16)، وقد شارك في الاجتماع كل من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتم فيه حصر وتبادل ما تسلمته كل من الجهات الثلاث من بيانات التقرير عن عام 2013، كما تمت مراجعة سلسلة بيانات الحسابات القومية للدول العربية للسنوات 2000 –2012، كذلك تم الاتفاق على تقديرات أولية للناتج المحلى الإجمالي لعام 2013 للدول التي لم ترسل بياناتها بعد في ضوء أهم التطورات والمؤشرات الأولية المتاحة لكل دولة، وقد تم الاتفاق على استمرار الجهات المشاركة في توفير البيانات الإحصائية للفصول التي تتولى إعدادها طبقا للقواعد المتفق عليها.
- الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بتطوير التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الدول العربية الذي تم عقده في مقر الأمانة العامة للجامعة خلال الأيام 20-2014/5/22، وقد عقد هذا الاجتماع بناء على مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين شبكة القياسات الصحية التابعة لمنظمة الصحة العالمية وبين القطاع الاقتصادي في الأمانة العامة، وكذلك تنفيذا لتوصية اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء في اجتماعها السابع والثلاثين (القاهرة : 28و2013/1/29) بتشكيل فريق العمل.وقد تم عقد هذا الاجتماع بالتعاون مع المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية، وشارك فيه المعنيون بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أجهزة الإحصاء ووزارات الصحة ووزارات الداخلية في 14 دولة عربية، و الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب والأمانة الفنية لمجلس وزراء الداخلية العرب إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. ونتج عنه عدد من التوصيات تهدف إلى العمل على تحسين وتطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الدول العربية.
- اجتماع الشبكة العربية للمعلومات الذي عقدته إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة بقطاع الإعلام بالأمانة العامة يومي18و2014/6/19. هدف الاجتماع إلى دراسة إعادة إحياء مشروع الشبكة العربية للمعلومات وهي شبكة للمؤسسات ذات العلاقة بالمعلومات والمكتبات، ومراكز التوثيق، وبنوك المعلومات، ومراكز البحث ومراكز المعرفة. وحضر الاجتماع عدد من المنظمات العربية المتخصصة حيث عرضت كل منها خبراتها وتجاربها التي يمكن أن تساعد في إحياء هذا المشروع، كما

حضر الاجتماع مجموعة من المتخصصين في مجال التوثيق ونظم المعلومات وذلك للاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية.وقد قدمت إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات عرضا حول ما توصلت إليه في بناء قواعد بيانات التجارة الخارجية لدول الوطن العربي وقاعدة بيانات السياحة، وقواعد البيانات التي تخص المجموعة الإحصائية (السكان وقوة العمل، الزراعة، الطاقة والصناعة، النقل، الاتصالات والمعلومات، الأسعار، التعليم، الصحة، الحسابات القومية، ميزان المدفوعات، النقدية، البناء والتشييد والإسكان، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة) كما تم عرض ما توصلت إليه الإدارة في بناء الموقع الخاص بها.

- التعاون مع مركز العقد الاجتماعي في القاهرة التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء وذلك من أجل توفير فرص تدريبية لعدد من الكوادر الإحصائية العربية في الدورة الثامنة للبرنامج التدريبي حول "بناء القدرات في مجال مقاييس الفقر، واللامساواة، والطرق المختلفة لاستهداف الفقراء"، التي عقدها المركز في القاهرة خلال الفترة 8–20 /2014/2، كذلك في البرنامج التدريبي الذي عقده المركز عن "تقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية باستخدام التحليل الإحصائي المتقدم" وذلك خلال الفترة 7–2014/6/19.

7. في مجال المنظمات والاتحادات العربية:

وفقاً لنص المادة (8) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي، يشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها، يقوم بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازناتها ودراسة إنجازاتها وتقارير الهيئات الرقابة الخاصة بها، وكل ذلك يتم من خلال لجنة فنية متخصصة منبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تضم في عضويتها جميع الدول العربية والمنظمات العربية المعنية. وتجتمع هذه اللجنة (لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة) مرة واحدة كل عامين لإقرار خطط وموازنات المنظمات تمهيداً لاعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تجتمع اللجنة مره واحد كل عام لدراسة إنجازات المنظمات والحسابات الختامية وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية الخاصة بها.

قطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) هي الأمانة الفنية للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام وسبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر قراراً طلب فيه من قطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) أن تشارك في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقرير دوري عن ذلك .

تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية مشاركة الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) في اجتماعات المنظمات العربية المتخصصة وتقديم تقرير بهذا الشأن للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

شاركت الأمانة العامة(قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة المنظمات والاتحادات العربية) في الاجتماعات التالية لتوضيح قرارات مجلس جامعة الدول العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة وشرح توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة ولجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك وذلك على النحو التالي :-

1. اجتماع المسئولين الماليين عن تطبيق البرنامج الآلي للنظام المالي والمحاسبي الموحد في المنظمات العربية المتخصصة :مقر الأمانة العامة للجامعة :16-2014/2/17.

وبعد المناقشة تم الاتفاق على:-

- تقديم الشكر للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وعلى رأسها رئيس الأكاديمية الأستاذ الدكتور/ إسماعيل عبد الغفار إسماعيل فرج لمبادرتهم، وخبراء البرنامج الآلي المحاسبي من الأكاديمية لما قدموه من عرض وشرح للبرنامج.
- الطلب من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري النظر في إمكانية أن يتضمن البرنامج نظام المخازن و نظام المشتريات والصناديق الخاصة (صندوق مكافأة نهاية الخدمة – صندوق الضمان الاجتماعي) وفروق العملة، والموارد البشرية والحضور والانصراف وغيرها من احتياجات المنظمات العربية المتخصصة.
- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة موافاة الأمانة العامة للجامعة – ادارة المنظمات والاتحادات العربية – والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالمحاسبين والفنيين بالمنظمة المعنية، على أن يتم إعداد جدول زمني للمنظمات العربية المتخصصة للاجتماع مع الأكاديمية لمدة أقصاها (5) أيام لدراسة البرنامج وتفعيله ومعرفة الاحتياجات المطلوبة لكل منظمة واخذ الملاحظات حول تطبيق البرنامج ودراسة إمكانيات كل منظمة على حدي، على أن يراعي دعوة كل من مدير الإدارة المالية والمحاسب المالي ومسئول تكنولوجيا المعلومات إن وجد) في كل منظمة.
- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – ادارة المنظمات والاتحادات العربية – لتنظيم اجتماع ثاني للمسئولين والمحاسبين الماليين في المنظمات العربية المتخصصة بشأن البرنامج الآلي المحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة قبل اجتماعات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة القادم (23) والمقرر

عقدها خلال الفترة 15–23 يونيو 2014 بالجمهورية التونسية، لدراسة البرنامج في صيغته النهائية تمهيداً لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة سبتمبر 2014 .

2. المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة": المملكة العربية السعودية – الرياض: 24–2014/2/26

- ألقت الأمانة العامة للجامعة كلمة في افتتاح أعمال المنتدى الثاني للتنمية والتشغيل الذي نظمته منظمة العمل العربية بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة العمل السعودية بالرياض – المملكة العربية السعودية والذي يهدف إلى الاتفاق على إطار عام لدعم التنمية والتشغيل في ضوء المتغيرات القائمة وتوافق الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بناء على رؤية مشتركة توازن بين مقتنيات الحماية الاجتماعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وان الوطن العربي يواجه تحديات محلية ودولية تمس أمن وسلامة واستقلال دوله وسلمه الاجتماعي ومنها الفقر والبطالة وتدني معدلات النمو والتجارة والاستثمارات البينية، وهجرة الأموال والكفاءات العربية للخارج وعدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية والمنافسة العالمية بالإضافة إلى مشكلات الأمن الغذائي والمائي وعدم الاستخدام الأمثل للموارد واضطراب الأسواق المالية العالمية والانكماش الاقتصادي وتأثيراته السلبية على عملية التنمية في الوطن العربي وإن التنمية البشرية هي الإطار الذي تسعى إليه المجتمعات لتحقيق النمو الشامل، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، خدمة للفرد والمؤسسة والمجتمع، وانطلاقاً من هذا المفهوم الإنساني للتنمية البشرية لا يمكن لأي مجتمع أن يرقى درجات سلم التقدم ما لم يحسن تهيئة وتوظيف موارده البشرية، وكثير من الدول العربية تواجه تحديات وصعوبات في جهودها التنموية وأهم هذه التحديات مدى استثمار الإمكانات والطاقات البشرية استثماراً رشيداً يعظم من المردود الاقتصادي والاجتماعي، وانه رغم التطورات التي تحققت في المنطقة العربية في عدد من المجالات مثل التعليم والصحة، لكن لا تزال معظم البلدان العربية تعاني من التحديات التنموية وفي مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر وتفاقم معدلات البطالة حيث تحتفظ منطقتنا العربية بأعلى معدلات بطالة مقارنه بباقي الأقاليم في العالم حيث وصل المعدل العام إلى 17% مما يعني وجود أكثر من 20 مليون عربي عاطل عن العمل وهذه النسبة مرشحة للزيادة نظراً للظروف التي تمر بها بعض البلدان العربية، مع تزايد معدل نمو العمل في المنطقة العربية بنسبة تفوق معدلات النمو في بقية مناطق العالم بسبب الطفرة السكانية حيث قفزت معدلات نمو السكان لتتجاوز 2.4 % مقارنه بحوالي 1.7% كمعدل عالمي، كما أشارت

تقارير التنمية الإنسانية العربية للأعوام الأخيرة إلى أن البطالة والفقر من أهم المصادر الرئيسية لانعدام أمن الإنسان في البلدان العربية حيث أن هناك ارتفاع كبير لمعدلات التزايد السكاني في المنطقة العربية وتزايد أكبر لطالبي العمل، والداخلين إلى أسواق العمل في المنطقة العربية مع ضعف معدلات النمو التي لا تستطيع أن توفر فرص العمل المطلوبة، كما أن الهيكل الاقتصادي لمعظم الدول العربية لا يوفر فرص عمل تتناسب مع تركيبة نمو قوة العمل، علماً أن البطالة العربية بطالة شباب تزيد فيها الحاصلين على مؤهلات عليا مع تسارع دخول المرأة العربية لسوق العمل. إن هذه معدلات البطالة في المنطقة العربية تعتبر خطيرة وتهدد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ولابد من إيجاد حلول مناسبة لهذه الظاهرة، حلول تقوم على أساس تبني أنماط نمو تخلق وتولد فرص عمل جديدة وإعادة النظر في سياسات التعليم والتدريب والتثقيف على نحو يؤهل قوة العمل العربية كماً ونوعاً وتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال المواءمة بين مخرجات التعليم الفني والمهني والارتقاء بمراكز التدريب المهني.

- وقد تناول المؤتمر يتناول محاور في غاية الأهمية منها محور موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل والمحور الذي يتناول التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان توفير العدالة الاجتماعية والتوازن بين دور الدولة كمنظمة للاقتصاد ودور القطاع الخاص كمحرك ومشغل للاقتصاد وهناك محور آخر في غاية الأهمية وهو المناخ الاستثماري الداعم لخلق فرص العمل في المنطقة العربية، فمعظم الاستثمارات في دولنا العربية لا زالت حتى الآن لا تخلق الكثير من فرص العمل لأنها غير متوافقة مع نوعية قوة العمل المتاحة.

3 – اجتماع الدورة (80) لمجلس ادارة منظمة العمل العربية : القاهرة 8-2014/3/9

- استعرض المدير العام متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة لمجلس ادارة المنظمة وقد اتخذ المجلس قراراً بتوجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونيه في المكتب والمعاهد والمراكز على جهودهم في تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الإدارة في دورته السابقة وأخذ العلم بالترشيحات العربية لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية من الدول التالية بحسب أسبقية ورودها " الإمارات / البحرين / الأردن / لبنان "، ودعوة منظمة العمل العربية إلى إجراء الاتصالات المناسبة لدعم الترشيحات العربية في عضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية 2014 – 2017 .
- بشأن البند الثاني :المسائل المالية تم اخذ قرار بمناشدة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2014 وكذلك الدول التي عليها

متأخرات، بتسديد مساهماتها والمبالغ المتأخرة عن سنوات سابقة التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الدستورية بشأن جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء وتقديم الشكر والتقدير إلى الدول التي سددت كامل مساهماتها وهى : (دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، المملكة المغربية)

- استعرض رئيس هيئة الرقابة لمنظمة العمل العربية تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة ورد المنظمة عليه، وتم أخذ العلم بتقرير هيئة الرقابة المالية على تقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية للمكتب والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31، والردود والإيضاحات الواردة منها على التوصيات الواردة في تقرير الهيئة وإحالة تقرير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية للمكتب والمعاهد والمراكز التابعة للمنظمة للسنة المنتهية في 2013/12/31، مع الردود والإيضاحات والإجابات المعدة من قبلها إلى المؤتمر العام القادم للمنظمة مع التوصية بالمصادقة عليها ، وتكليف المدير العام المساعد والسيد/ مدير إدارة الشئون المالية بالتعاون مع السيد رئيس هيئة الرقابة المالية بدراسة سبل تنفيذ توصيات هيئة الرقابة المالية والقرارات الإدارية والإجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ هذه التوصيات، وتقديم تقرير بنتائج أعمالها إلى المدير العام للمنظمة.
- بشأن المسائل الإدارية وخاصة موضوع استكمال برنامج تطوير منظمة العمل العربية فقد تقرر إرجاء النظر في موضوع تطوير المعاهد والمراكز التابعة للمنظمة إلى دورة قادمة لمجلس الإدارة، وذلك في ظل انتخاب مدير عام لمنظمة العمل العربية لفترة ولاية جديدة وانتظاراً لتقرير اللجنة المشكلة على مستوى الجامعة العربية لتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي المشترك والمنظمات العربية المتخصصة .
- بخصوص مشروع موازنة منظمة العمل العربية للعامين (2015 – 2016) فقد تم الموافقة على مشروع موازنة منظمة العمل العربية (مكتب العمل العربي بالقاهرة) للعامين 2015 – 2016 بمبلغ (10.452.040) دولار أمريكي منها مبلغ (5.121.520) للعام المالي 2015 ومبلغ (5.330.520) دولار أمريكي للعام المالي 2016، وكذلك مشروع موازنات المعاهد والمراكز التابعة وإحالتها إلى الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي عام (2014) مع التوصية بإقرارها، و دعوة وزراء العمل العرب للمزيد من التنسيق مع الوزراء المعنيين الذين يمثلون دولهم في المجلس الاقتصادي

والاجتماعي من أجل الموافقة على الموازنة المقدمة من منظمة العمل العربية لعامي (2015 – 2016) .

- بشأن تعديل المادة الخامسة من نظام عمل هيئة الرقابة المالية بشأن ميعاد اجتماعات الهيئة : فقد تم الموافقة على تعديل المادة (الخامسة) من نظام عمل هيئة الرقابة المالية بحيث يكون نصها على النحو التالي : " تدعى الهيئة للاجتماع من قبل المدير العام لمكتب العمل العربي مرة واحدة في العام، وذلك خلال شهر فبراير/ شباط من كل سنة قبل عرض الحساب الختامي على الهيئات الدستورية، ويكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور غالبية أعضائها وتكون اجتماعاتها سرية، وتستمر اجتماعات الهيئة إلى أن يتم بحث المسائل المدونة في جدول الأعمال ما لم تقرر الهيئة فض الاجتماع قبل ذلك " وإحالة التعديل المذكور إلى مؤتمر العمل العربي في دورته القادمة الحادية والأربعين مع التوصية بإقراره .
- كما تم تحديد مشروع جدول أعمال الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي (مارس/ آذار 2015) و الموافقة على أن تتم جلسة تكريم السيد مدير عام منظمة العمل العربية خلال الدورة (41) للمؤتمر على أن توجه دعوة إلى معالي الامين العام لجامعة الدول العربية لإلقاء كلمة في حفل التكريم، كما تم الاتفاق على عدد من الإجراءات التنفيذية لانتخاب المدير العام وإجراءات تسلم مهامه.
- كما قدم معالي السيد/ احمد المجدلاني – وزير العمل الفلسطيني – شرحاً لتقرير تم مناقشة حول " المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل" واتخذ مجلس الإدارة قرار بتكليف المدير العام لمكتب العمل العربي بتحرير مذكرة إلى مدير عام منظمة العمل الدولية يطلب فيها أن يكون تقريره بشأن أوضاع العمال الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة أحد الموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بجنيف .
- بشأن التقرير حول المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل " نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة والذي عقد في (الرياض : 24 – 26 فبراير / شباط 2014) .فقد تقرر دعوة منظمة العمل العربية لمواصلة التعاون والتنسيق مع البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية والمنظمات ذات العلاقة لمتابعة تنفيذ المبادئ المقرة في الإعلان والتوصيات الصادرة عن المنتدى لمواجهة التحديات الهيكلية للتشغيل والتوسع في نطاق برامج الحماية الاجتماعية. وتكليف المدير العام لمنظمة العمل العربية باتخاذ ما يلزم من تنسيق ومتابعة تنفيذ ما صدر عن

المنتدى من توصيات ورفع "إعلان الرياض" إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة في تونس عام 2015.

- بشأن تعديل موعد انعقاد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي من ابريل إلى سبتمبر 2014 : لقد اثأر موضوع اقتراح تأجيل مؤتمر العمل العربي الكثير من النقاش والجدل، حيث أن رئاسة المؤتمر كانت لدولة قطر فقد تحدث البعض عن أن دولة قطر ليس فيها تمثيل نقابي ولذلك لا يمكن لها أن تترأس المؤتمر، وكان رأي المدير العام للمنظمة انه لابد من تعديل موعد انعقاد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي مبرراً تزامن انعقاد المؤتمر مع الانتخابات الرئاسية في دولة المقر، وأن عقد المؤتمر بعد الانتخابات الرئاسية سيكون مجسداً لدعم مصر، علماً أن الدورة السابقة (40) لمؤتمر العمل العربي والتي عقدت بالجزائر مارس 2013 تم اتخاذ قرار" بعقد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي (مارس2014) في جمهورية مصر العربية، وفي نهاية النقاش اتخذ مجلس الإدارة القرار التالي نصه : " تعديل موعد انعقاد الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي إلى النصف الأول من شهر سبتمبر أيلول 2014 . وتفويض المدير العام لمنظمة العمل العربية بالتواصل مع وزارة العمل بجمهورية مصر العربية لاستضافة أشغالها " .
- والملاحظ أن وزير العمل في جمهورية العراق رئيس مجلس ادارة منظمة العمل العربية كان معترضاً على قرار تأجيل المؤتمر .
- وقد تحدث رئيس وفد الأمانة العامة للجامعة وطرح بعض التساؤلات في مجلس الإدارة على النحو التالي: –

–هل من حق مجلس الإدارة تأجيل عقد مؤتمر العمل العربي ؟

–هل تنص لوائح ونظم المنظمة على ضرورة أن يكون لرئيس المؤتمر تمثيل نقابي في دولته ؟

- وكانت الإجابة انه ليس هناك نص يشترط أن من يتولى رئاسة المؤتمر يكون له تمثيل نقابي في دولته والأمانة العامة للجامعة كانت ترى أنه ليس من حق مجلس الإدارة تعديل قرار صادر من مؤتمر العمل العربي دون الرجوع له.

4 – اجتماع اللجنة الفنية المعنية بتطوير النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة لإعداد نظام مالي ومحاسبي خاص للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري: الإسكندرية 15–2014/4/17

- أطلعت اللجنة على المذكرة الشارحة التي أعدتها الأمانة العامة للجامعة – إدارة المنظمات والاتحادات العربية، ومشاريع الأنظمة التي قدمتها الأكاديمية على النحو التالي:–

1. النظام المالي والمحاسبي للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
2. نظام المشتريات للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
3. نظام المخازن للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- راعت اللجنة عند إعدادها لمشاريع الأنظمة المشار إليها أعلاه المعايير والاعتبارات التالية:-

1. خصوصية ووضعية الأكاديمية باعتبارها منظمة عربية متخصصة تعتمد على التمويل الذاتي، وغير معنية بالنظام المحاسبي للمنظمات العربية المتخصصة بصندوق النقد العربي.
2. طبيعة الأنشطة التعليمية والبرامج واختصاصات ومهام الأكاديمية.
3. طبيعة الهيكل التنظيمي والإداري للأكاديمية.
4. تعدد الفروع والمراكز والأجهزة الملحقة بها.

- ناقشت اللجنة النظم واللوائح التالية:

1. النظام المالي والمحاسبي للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
2. نظام المشتريات للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
3. نظام المخازن للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- بعد الاستماع إلى رئيس الأكاديمية والمختصين بها، ومداخلات ممثلي الدول والأمانة العامة للجامعة، وبعد المناقشة، توصلت اللجنة إلى الآتي:-

1- الموافقة على النظام المالي والمحاسبي للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 1).
2- الموافقة على نظام المشتريات للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 2).
3- الموافقة على نظام المخازن للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 3).
4- تكلف الأكاديمية بإعداد اللوائح التنفيذية للنظام المالي والمحاسبي ونظام المشتريات ونظام المخازن، ويتم إرسالها للأمانة العامة للجامعة (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) لمراجعتها بما يتماشى مع مشاريع الأنظمة الثلاثة المشار إليها أعلاه، تمهيداً لعرضها على الاجتماع القادم للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
5- يتم تطبيق النظام المالي والمحاسبي ونظامي المشتريات والمخازن للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مع بداية السنة

المالية (يوليو) التي تلي موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

6- تستمر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بتطبيق النظام المالي والمحاسبي ونظامي المشتريات والمخازن المعمول بهم حالياً في الأكاديمية إلى حين موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الأنظمة الثلاثة الجديدة.

7- تكليف الأمانة العامة للجامعة (قطاع الشؤون الاقتصادية –إدارة المنظمات والاتحادات العربية) بالتنسيق مع ادارة الأكاديمية لمراجعة المرفقات الملحقة بالنظام المالي والمحاسبي وهما:-

أ- مرفق رقم (1) الخاص بالهيكل النموذجي لتصنيف الحسابات.

ب- مرفق رقم (2) الخاص بنموذج البيانات والمعلومات لإعداد تقرير هيئة الرقابة المالية.

8- تقوم الأمانة العامة للجامعة بعرض النظام المالي والمحاسبي ونظامي المشتريات والمخازن واللوائح والنماذج المكملة لهم، على جدول أعمال الاجتماع (23) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمقرر عقده بالجمهورية التونسية خلال الفترة 15-2014/6/23، تمهيداً لاعتمادهم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في (دورته العادية 94 سبتمبر 2014).

5 – <u>لجنة شؤون عمل المرأة العربية: الندوة القومية حول آفاق تشغيل المرأة العربية ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة: شرم الشيخ 15-2014/4/17</u>

أولا: عقدت منظمة العمل العربية خلال فترة من 15-17/ابريل 2014 في شرم الشيخ، ندوة حول (أفاق تشغيل المرأة العربية ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة) وشارك فيها عدد من الدول وحضور ممثلي البرلمان العربي وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قدمت الدول المشاركة في الندوة أهم المواضيع حول تنمية دور المرأة في المجتمع.

ثانيا: في بداية أعمال الندوة القومية حول أفاق تشغيل المرأة العربية ودورها في تحقيق التنمية المتوازية قدمت موضوعات تتضمن دور منظمة العمل العربية في التنمية المرأة، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في خطط التنمية، وتفتيش العمل ودوره في دعم مشاركة المرأة في التنمية.

ثالثاً: في اليوم الثاني من الندوة تم مناقشة الصحة و السلامة المهنية في عمل المرأة، ودراسة العوامل المؤثرة في بناء أجندة الفضائيات العربية تجاه قضايا المرأة ودور القطاع الخاص في تنمية القدرات التنافسية للمرأة العربية.

رابعاً: في اليوم الثالث كان محور الندوة يدور حول محو الأمية القانونية بحقوق المرأة العربية، والحوار الاجتماعي ودورة في حماية المساواة وتعزيز مشاركة المرأة وقدم بعض ممثلين الدول العربية المشاركين في الندوة التجارب القطرية في مجال تشغيل المرأة

خامساً: أهم توصيات الندوة :-

- العمل على زيادة أعداد النساء العضوات في النقابات العمالية والمهنية.
- تفعيل آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالمرأة وإدماجها في خطط التنمية للدول العربية .
- ضرورة تطوير الدساتير العربية بما يضمن توسيع مشاركة المرأة في المجال السياسي لضمان مساهمتها في صناعة القرار.
- العمل على تنقية الخطاب الإعلامي من التناقضات عند التعامل مع قضايا المرأة الذي يعمل على تغذية المجتمع بقيم رجعية حول دور المرأة .
- العمل على نشر ثقافة الصحة والسلامة المهنية بأعداد الكتيبات الإرشادية المبسطة.
- التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني لإعداد الفنية من النساء التي تحتاجها الفرص الاستثمارية.

6- ورشتي العمل الخاصة بالمفاهيم العامة لفلسفة التمويل الذاتي والتجارب الناجحة لبعض المنظمات العربية في تنمية مواردها الذاتية بصفتها بيوت خبرة عربية : مقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2014/4/23،وورشة العمل الخاصة بإعداد مؤشرات قياس الأداء في المنظمات العربية المتخصصة مقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2014/4/24. وبعد المناقشة توصل المشاركون في الورشة إلى النتائج التالية :

- التأكيد على المنظمات العربية اختيار المقاييس التي تصف وتعكس الأهداف الإستراتيجية وتعبر عن النتائج وتركز على المخرجات،على أن تتصف المقاييس التي يتم تصميمها بما تستجيب للأولويات التنظيمية المتعددة، و تشجع على التحسن في الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة، وإعطاء صورة واضحة وكاملة ودقيقة وصادقة عن أداء المنظمة وان يتضمن مزيد من المؤشرات المالية وغير المالية .
- التأكيد على وضع توصيف دقيق للأعمال المطلوب القيام بها لتحقيق المستهدف ليساعد في تحديد توقعات الأطراف المستفيدة من الخدمات والارتقاء بجودة أداء هذه الخدمات مما يساعد في إعداد برامج التطوير والموازنات المطلوبة و يوفر أسلوب للتطوير والتحسين المستمر الذي يمكن أن يوظف التقييم الذاتي لإدارات المنظمة مما يؤدي لزيادة الفعالية الإدارية

وتمكين الصف الثاني من القيادات الإدارية وتحقيق التنمية الإدارية المستدامة.

- مراعاة عدد من العناصر يجب توافرها في مؤشر القياس على أن يكون المقياس يحقق الأهداف التي تسعى المنظمة للوصول إليها ومرتبط بالأنشطة والبرامج التي تقوم بها المنظمة على أن يتم تحديد الممارسات الإدارية الفاعلة.
- على المنظمة توفير مؤشرات تتعلق بالمستقبل لتحديد النتائج السلبية التي يمكن أن تحدث فيما بعد.
- وضع الأهداف للمنظمة بصورة دقيقة من خلال وضع أهداف مرحلية تفصيلية لكل نشاط تقوم به المنظمة وتحديد المخرجات المتوقعة من كل هدف وتحديد المستفيد من كل مخرج من المخرجات وتحديد من يقوم بالقياس مع وضع معايير أو مؤشرات الأداء بكل نشاط مع تصميم للنماذج الخاصة بمتابعة الأداء، وتصميم نماذج قياس الأداء، وكتابة تقرير بنتائج قياس الأداء يبين مدى تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية
- أن يكون تقييم الأداء دورياً كل شهر أو ثلاثة شهور وليس سنوياً حتى يمكن تحديد الأخطاء والانحرافات بسرعة والتدخل لعلاجها ولكي يكون التقييم موضوعياً يفضل أن يصمم نظام التقييم على الحاسب الآلي لسهولة المتابعة واسترجاع المعلومات.

أهم التوصيات والمقترحات العامة لورشتي العمل { المفاهيم العامة لفلسفة التمويل الذاتي و إعداد مؤشرات قياس الأداء في المنظمات العربية } :-

- عقد ورشة عمل موسعة بالتنسيق مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ومن يرغب من المنظمات العربية مدتها (3) أيام على أن تقسم زمنياً في الفترة الأولى يتم تقديم فكرة عامة عن مؤشرات قياس الأداء للمنظمات العربية ثم الفترة الثانية يتم عمل مجموعات متزامنة من المنظمات العربية المتخصصة لصياغة أهدافها وتصنيفها للخروج بمخطط أساسي ورئيسي تستطيع المنظمات العربية تنفيذه.
- عقد مؤتمر سنوي في نهاية 2015 للمنظمات العربية المتخصصة لتوحيد الرؤى والأهداف وتشجيع المنظمات على توحيد أهدافها مع أهداف منظومة العمل العربي المشترك، على أن يكون به جانب ترويجي وتسويقي لعمل المنظمات العربية المتخصصة.
- دعوة المنظمات العربية التي تتوفر لها مجالات عمل تساعد في التمويل الذاتي أن تقدم رؤية مستقبلية واضحة لتوسيع وتنويع أنشطتها وبرامجها

باتجاه تنمية مواردها الذاتية ومن خلال تقديم خدماتها بمقابل .

- عقد دورة تدريبية تطبيقية تنظمها الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – ادارة المنظمات والاتحادات العربية – للمنظمات العربية المتخصصة حول كيفية قياس الأداء مع تحديد عد (2) من المسئولين في المنظمات العربية لديهم الخبرة في الإدارة وفي مجال شؤون الموارد البشرية للمشاركة في الدورة .
- العمل على وضع معايير وأحكام عامة موحدة تساعد المنظمات العربية المتخصصة للسير نحو التمويل الذاتي.

7– اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمؤتمر العربي الثالث عشر للثروة المعدنية (مراكش: 28–2014/4/30)

أولا : المؤتمر العربي الثالث عشر للثروة المعدنية :

نظمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين المؤتمر العربي الثالث عشر للثروة المعدنية تحت شعار " الثروة المعدنية إمكانات واعدة لتنمية صناعية مستدامة " وبالتعاون مع وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بالمملكة المغربية، ووزارة البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية وبحضور عدد من الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية ومشاركة 350 من المسئولين والخبراء العرب والأجانب الذين يمثلون المؤسسات والهيئات والشركات العربية والأجنبية ذات العلاقة بقطاع التعدين والصناعة وكذلك أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة. قدم خلال المؤتمر 65 ورقه عمل واتخذ المؤتمر العديد من التوصيات منها :

- تشجيع الاستثمار التعديني والاستفادة من الفرص المتاحة بوضع حوافز جاذبة للاستثمارات المعدنية مع تبسيط الإجراءات المتبعة في مجال الاستثمارات ومواكبه المستثمر في جميع مراحل انجاز مشروعة
- فسح المجال للقطاع الخاص العربي للاستثمار في مجال التعدين ووضع الآليات الناجحة لتيسير التنسيق بين المستثمرين
- رفع كفاءة الموارد البشرية المهنية في قطاع التعدين والتركيز على التدريب التقني فئ مجالات التنقيب
- أنشاء مراكز تدريب لخلق جيل واع بمتطلبات العمل في هذا المجال والاعتناء بالعنصر البشرى العامل في مجالات البحث واستغلال الثروة المعدنية .
- الاستفادة من المختبرات ومراكز البحوث المعدنية الموجودة في الدول العربية والتنسيق فيما بينهم.

ثانياً: الاجتماع (45) للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين :

أهم القرارات التي اتخذت :

- تم الموافقة على مشروع إليه تطوير عمل المجلس التنفيذي المقدم من اللجنة المشكلة من قبل المجلس التنفيذي ورفعه إلى الجمعية العامة.
- اطلع المجلس على مقترح الاجتماع التشاورى للوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية بشان إنشاء مجلس وزاري عربي للثروة المعدنية وأكد على الأسلوب المتبع لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة والمجلس التنفيذي، وعلى أن يتضمن وفد الدولة المشارك في الاجتماعات ممثلين عن وزارات الثروة المعدنية وهيئات المواصفات والمقاييس .
- تم عرض موضوع تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين 2015-2016 وقرر رفع العروض المقدمة بشأن اختيار مراقب الحسابات القانوني إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة مع التوصية باختيار المكتب العالمي لتدقيق الحسابات.
- تقرير المراقب المالي الداخلي لعام 2013 وقرر اعتماده.
- تقرير مراقب الحسابات القانوني والحساب الختامي لعام 2013 وتقرر رفع التقرير إلى الجمعية العامة لاعتماده.
- تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية للعام 2013:- تقرر رفع تقرير هيئة الرقابة لعامي 2012-2013 إلى الجمعية العامة لاعتماده مع التأكيد على الإدارة العامة للمنظمة بتنفيذ توصيات هيئة الرقابة المالية والإدارية.
- اطلع المجلس على بند انتخاب المدير العام للمنظمة وقرر رفع الترشيحات الواردة من الدول العربية إلى الجمعية العامة لانتخاب المدير العام الجديد للمنظمة (عدد 9 مرشحين)، وتكليف المنظمة بإعداد المعايير والمواصفات والشروط الخاصة بشغل منصب المدير العام والمدير العام المساعد للمنظمة وتقديمها للمجلس التنفيذي في الدورة القادمة تمهيدا لاعتمادها من الجمعية العامة .
- تم اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني والأربعون للجنة الاستشارية العليا للتقييس و كذلك مشاريع المواصفات المعروضة كمواصفات قياسية عربية موحده .
- حث الدول الأعضاء المعنية بسداد مساهمتها في موازنة المنظمة لعام 2014 بأسرع وقت ممكن، وفقا لنص المادتين 50 و52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
- التأكيد على الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن.

8 اجتماعات الدورة (99) للمجلس التنفيذي والدورة (51) للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة 5-2014/5/8

أهم القرارات:-

- تم الموافقة على تقارير الحسابات الختامية والمركز النقدي والقوائم المالية للمنظمة وتقارير مدقق الحسابات الخارجي لعامي 2010-2011 وتقرير المراقب الداخلي، مع استمرار المنظمة في متابعة مطالبة الدول العربية بسداد مساهماتها والمتأخرات.
- الموافقة على تقريري هيئة الرقابة المالية والتدقيق الخارجية عن عامي 2012-2013 ورد المديرية العامة على التقريرين.
- المصادقة على الخطة والموازنة التقديرية للمنظمة للعامين 2015-2016.
- الموافقة على الإعلان عن شغور وظيفة المدير العام للمنظمة وفتح باب الترشيح وفق الإجراءات النظامية المعمول بها في جامعة الدول العربية .
- تشكيل المجلس التنفيذي على النحو التالي " المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – المملكة العربية السعودية – سلطنة عمان – دولة الكويت –جمهورية مصر العربية –المملكة المغربية "وذلك على أن يكون تمثل الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي على مستوى معالي الوزراء.

9- الاجتماع غير العادي الثاني عشر للمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية: القاهرة:2014/5/6

تضمن جدول أعمال الاجتماع عدد من المواضيع منها:

- التصديق على محضري كل من: الاجتماع العادي الحادي عشر للمجلس التنفيذي للمنظمة (8-2013/12/9) والاجتماع غير العادي الحادي عشر للمجلس التنفيذي للمنظمة (الخرطوم 2014/1/24).
- تقرير عن أعمال الإدارة العامة للمنظمة في الفترة منذ الأسبوع الثاني من ديسمبر /كانون أول 2013 حتى أخر ابريل/نيسان 2014.
- تقرير اللجنة المصغرة المكلفة بدراسة ملف الترشيحات لشغل منصبي المديرة العامة ونائب المديرة العامة لدائرة الاتصال والمعلوماتية والشؤون المالية والإدارية .
- اختيار المديرة العامة للمنظمة .
- اختيار نائب المديرة العامة لدائرة الاتصال والمعلوماتية والشؤون المالية والإدارية للمنظمة.
- المؤتمر الخامس لمنظمة المرأة العربية " أولويات إستراتيجية المرأة العربية ما بعد 2015"

- وضعية المنظمة وعلاقتها بجامعة الدول العربية في ضوء القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7764 بتاريخ 2014/3/9.
- توجيه الشكر لسعادة الدكتورة / شيخه سيف أرحمة الشامسي المديرة العامة للمنظمة .

أهم القرارات التي صدرت :-

- بشأن البند الخاص بوضعية المنظمة وعلاقتها بجامعة الدول العربية في ضوء القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7764 بتاريخ 2014/3/9، تقرر" تشكيل لجنة مصغرة من عضوات المجلس التنفيذي للتباحث في نقاط الخلاف حول وضعية المنظمة وعلاقتها بجامعة الدول العربية، على أن ترفع اللجنة ما تتوصل إليه إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع الأخذ في الاعتبار الموقف الرسمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "علاقة منظمة المرأة العربية بجامعة الدول العربية والذي طلب فيه مستشار مندوبية الجزائر إرفاقه بالقرار".
- بشأن البند الخاص باعتماد أعمال الإدارة العامة للمنظمة في الفترة منذ الأسبوع الثاني من ديسمبر /كانون أول 2013 حتى أخر ابريل/نيسان 2014، وقدمت المديرة العامة للمنظمة شرحاً عن متابعة أعمال الإدارة العامة للمنظمة في الفترة السابقة وما تضمنته من برامج ومشروعات ومنتديات عن الدراسات المسحية والشباب وقواعد البيانات عن المرأة وتشجيع البحث العلمي والدراسة والإبداع الفني في مجال المرأة وبرنامج الإعلام ودعم المرأة وحماية المرأة الريفية وكذلك قدمت المديرة العامة شرحاً للمشروعات بالتعاون مع المؤسسات ذات الاهتمام المشترك لمحو الأمية والنهوض بتعليم المرأة، واتخذ المجلس التنفيذي قرار باعتماده والموافقة على طلب معالي الدكتورة مبروكه الشريف جبريل – ممثلة دولة ليبيا– توجيه المبلغ المخصص لدعم المرأة الليبية في موازنة المنظمة لعام 2013 بموجب القرار الصادر عن المجلس التنفيذي في اجتماعه العادي الحادي عشر رقم (23) لسداد جزء من متأخراتها تجاه المنظمة .
- كما اتخذ المجلس التنفيذي قرار بوضع موضوع السعي نحو توفير مقر دائم للمنظمة بين يدي المديرة الجديدة للمنظمة.
- بشأن تقرير اللجنة المصغرة المكلفة بدراسة ملف الترشيحات لشغل منصبي المديرة العامة ونائب المديرة العامة لدائرة الاتصال والمعلوماتية والشؤون

المالية والإدارية :دار نقاش مطول بين عضوات المجلس التنفيذي للمنظمة، وفي إطار المناقشات التي دارت تم الطلب من من عضوات المجلس التنفيذي موافاة الإدارة العامة للمنظمة بمقترحاتهم بخصوص معايير ترشيح المديرة العامة للمنظمة ونائبتيها الواردة في آلية الترشيح لمنصب المديرة العامة، كما دعت إلى حث اللجنة المكلفة بتطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة على بدء عملها ووضع برنامج زمني له وصولا للهيكل المطلوب في أسرع وقت ممكن، كما تم الموافقة على الطلب المقدم من جمهورية السودان للانضمام لعضوية لجنة تطوير الهيكل الوظيفي، والطلب من الإدارة العامة للمنظمة الاستعانة ببعض الخبرات النسائية العربية التي قابلتها اللجنة المصغرة المكلفة بدراسة ملف الترشيحات لمنصب المديرة العامة ونائبة المديرة العامة على أن يكون التعاقد مع الخبيرة لمدة عاميين .

- بشأن البند الخاص بانتخاب المديرة العامة للمنظمة، تحدث رئيس وفد الأمانة العامة للجامعة المستشار / محمد خير عبد القادر – مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية – مؤكداً على علاقة منظمة المرأة العربية مع جامعة الدول العربية وشدد على أهمية العمل العربي المشترك، وأكد على أن هذه المنظمة أنشأت في إطار الجامعة العربية ويجب أن تعمل في إطارها وتحت مظلتها، ودعا لحوار هادئ في هذه الموضوع، وأهمية التوافق على اختيار مديرة، وحتى لا نعطي انطباع للشارع العربي بوجود اختلافات في منظمة المرأة العربية، مؤكداً على دعم الجامعة العربية لمنظمة المرأة العربية وأهدافها وبرامجها بما يخدم العمل العربي المشترك، واقترح أن يتم الالتجاء للاقتراع السري لاختيار المديرة العامة القادمة للمنظمة وهو ما تم الموافقة عليه.
- توصل المجلس إلى القرار التالي تم اختيار سعادة السفيرة / مرفت التلاوي (جمهورية مصر العربية) لشغل منصب المديرة العامة للمنظمة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، على أن تتسلم عملها في الأول من يونيو 2014، ورفع القرار للمجلس الأعلى للاعتماد بالتمرير.
- بشأن اختيار نائب المديرة العامة لدائرة الاتصال والمعلوماتية والشؤون المالية والإدارية للمنظمة،تم اختيار الدكتورة / مليكة الصروخ (المملكة المغربية) لشغل منصب نائب المديرة العامة لدائرة الاتصال والمعلوماتية والشؤون المالية والإدارية لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط على أن تتسلم عملها في الأول من يونيو 2014 ورفع القرار للمجلس الأعلى للمنظمة للاعتماد بالتمرير .

- بشأن البند الخاص بالمؤتمر الخامس لمنظمة المرأة العربية " أولويات إستراتيجية المرأة العربية ما بعد 2015"، بعد الشرح الذي قدمته معالي الوزيرة / مشاعر احمد الأمين عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية عن جمهورية السودان ورئيسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس للمنظمة والتوصيات التي صدرت عن الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس للمؤتمر والتي عقدت بالقاهرة 2014/5/5 تم الموافقة على أن يعقد المؤتمر الخامس للمنظمة في الفترة من 19-2014/12/21 بجمهورية السودان على أن يسبقه عقد الاجتماع العادي الثاني عشر للمجلس التنفيذي للمنظمة بالسودان يومي 18 و19 ديسمبر2014، كما تم الموافقة على التشكيل المقترح من جمهورية السودان للمؤتمر الخامس للمنظمة مع الأخذ بالاعتبار المقترحات التي تقدمت بها عضوات المجلس التنفيذي ونائب المديرة العامة للتخطيط والبرامج ورئيس الفريق العلمي للمؤتمر ومدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية بجامعة الدول العربية .
- في ختام الاجتماع تم توجيه الشكر لسعادة الدكتورة / شيخه سيف ارحمه الشامسي المديرة العامة للمنظمة على جهودها في تسيير أعمال المنظمة وعلى مبادراتها من اجل تحسين أداء المنظمة وتعزيز رسالتها الهادفة للنهوض بالمرأة العربية .

10- اجتماعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية:

الكويت 12-2014/5/14

أهم القرارات :

- قررت الجمعية إعادة تعيين الدكتور أحمد عبدالولي السماوي في منصب المدير العام المساعد للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لفترة ثانية مدتها أربع سنوات تنتهي في 2018/7/31.
- اعتمدت الجمعية تقريري رئيس وحدة الرقابة الداخلية لعامي 2012 و 2013.
- تم اعتماد الجمعية الحسابات الختامية للمنظمة لعامي 2012 و 2013م وفق لما ورد في تقرير المراجع القانوني المعتمد وتوصيات هيئة الرقابة المالية، كما أكدت الجمعية على الالتزام بتنفيذ توصية هيئة الرقابة المالية بشأن موقف وممتلكات البرنامج العربي للاستزراع السمكي في المياه العذبة وذلك مع جهات الاختصاص في حكومة السودان ورفع الأمر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حالة عدم معالجة الموضوع بطريقة تصون حقوق المنظمة.
- اعتمدت الجمعية موازنة المنظمة لعامي 2015 و 2016، ورفعها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها.

- اعتمدت الجمعية توصية هيئة الرقابة المالية للمنظمة للعام المالي 2013 بشأن تسجيل الأموال التي كانت محجوزة لدى المصرف العربي الدولي بالقاهرة كديون على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الحسابات المدينة الأخرى لكونها حقاً ثابتاً ومشروعاً للمنظمة وبخاصة أن هذه الأموال مستحقة لصندوق نهاية الخدمة وصندوق الضمان الاجتماعي الخاص بالمنظمة. وطلب من أصحاب المعالي أعضاء الجمعية العامة دعم موضوع استرجاع أموال المنظمة لدى الجهات الخاصة ببلدانهم (وزارات الخارجية) وذلك لضمان إدراج المبالغ المطلوبة في موازنة الأمانة العامة للجامعة وسدادها للمنظمة.

سبق للجمعية العامة في اجتماعها الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم : 2013/4/17 أن اتخذت قراراً بالتمديد للمدير العام الحالي لفترة خمسه سنوات للولاية الثانية وقد عرض هذا الموضوع على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة في الإسكندرية يونيو 2013، التي رفعت توصيه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن هذا القرار مخالف وعليه عرض الموضوع مرة أخرى على اجتماع الجمعية العامة والتي أكدت على قرار الجمعية العامة غير العادية للمنظمة، التي عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 2013/4/17 والتوصية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في حكم الفقرة الثانية من القرار كإجراء استثنائي لضمان التوافق بين انتخاب مدير عام المنظمة.

11 – اجتماعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني: الرباط 14-2014/5/17

أولا : اجتماعات الدورة (45) للمجلس التنفيذي للهيئة العربية للطيران المدني:-

أهم القرارات :-

- تم اعتماد عنوان "مجلة الطيران العربي" كعنوان لمجلة الهيئة العربية للطيران المدني على أن تنشر باللغتين العربية والانجليزية، واعتماد الدليل المؤسساتي للهيئة.
- تم دعم وتأييد طلب الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة للترشح لمنصب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي أو لرئاسة مجلس الأيكاو.
- تم التأكيد على الدول الأعضاء تسديد مساهماتها السنوية في بداية السنة المالية ومناشدة الدول الأعضاء المعنية سداد ومتأخراتها.
- الموافقة على تقارير هيئة الرقابة المالية والإدارية والمراجع القانوني والمراقب لعامي 2012 و2013، ورد الإدارة العامة عليها، وعرض تقارير على الجمعية

العامة لإقرارها.

- قرر المجلس التنفيذي اقتراح تعيين هيئة الرقابة لعامي 2014-2015 من خمس دول طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1798-د ع84-2009/9/3، وعرض المقترح على الجمعية العامة (20) للاعتماد .
- الموافقة على مشروع موازنة الهيئة لعامي 2015-2016. وفق التبويب المرفق بمشروع الموازنة كما يلي:
  أ. 1,870,000.00 دولار أمريكي لسنة 2015.
  ب. 1,870,000.00 دولار أمريكي لسنة 2016.، و ربط إعداد مشروع الموازنات وفق التخطيط الاستراتيجي المعتمد.
- عرض مشروع الموازنة المقترحة على الجمعية العامة (20) لإقرارها، ومن تم رفعها إلى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تمهيدا لاعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- اقتراح تعيين مكتب (المكتب العالمي لتدقيق الحسابات) كمراقب حسابات لعامي 2015-2016 بمبلغ (22.500.00 درهم) للسنة المالية 2015 و(24.500 درهم) للسنة المالية 2016 خارج مبلغ الضريبة على القيمة المضافة، مع مراعاة الالتزام بالمهنية في إعداد التقارير المطلوبة وفق النظام المالي والمحاسبي الموحد، والقواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا، وعرض الموضوع على الجمعية العامة (20) قصد الإقرار.

8 في بند ما يستجد من أعمال :

- تقدمت المملكة العربية السعودية باستمرار عدد أعضاء المجلس التنفيذي (9) أعضاء، وقد أوضح ممثل جامعة الدول العربية المستشار / محمد خير عبد القادر مدير ادارة المنظمات والاتحادات العربية أن الجمعية العامة غير العادية للهيئة العربية للطيران المدني والتي عقدت بالرباط خلال الفترة 20-2011/7/21 سبق وان أصدرت قراراً رقم 1-ج ع 4/غ ع والذي ينص على " الموافقة بالإجماع على زيادة عدد الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي من سبعة أعضاء إلى تسعه "
- طلب الاستفسار المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية بخصوص مشروع المقر الجديد للهيئة بالمملكة المغربية، حيث أوضح السيد/ عبد النبي منار، مدير عام المديرية العامة للطيران المدني بالمملكة المغربية بالنيابة أن هناك مقر مؤقت جاهز، كما أنه تم تخصيص قطعة من الأرض لبناء المقر الجديد، وتم رصد التمويل اللازم لها وتنتظر فقط موافقة الجهات الإدارية بالمملكة المغربية .

ثانياً : اجتماعات الدورة العادية (20) للجمعية العامة للهيئة العربية للطيران المدني:-

أهم القرارات التي صدرت عنه :-

- تم اعتماد مقترح الشعار الجديد ودليل الهوية المؤسسي والذي يزين بشعار الجامعة العربية بالتأكيد على أن الهيئة العربية للطيران المدني هي منظمة تابعة ومنبثقة عن جامعة الدول العربية. (مرفق)
- التأكيد على هيئات/ سلطات الطيران المدني للدول الأعضاء في الهيئة للتنسيق مع مندوبيهم لدى الجامعة وممثليهم في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ قرارات تتفق مع ما يتخذ من قرارات في المجالس التشريعية للهيئة.
- التنسيق بين الإدارة العامة للهيئة العربية للطيران المدني والهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة لتحديد خطة زمنية لصيانة الموقع الالكتروني للهيئة وتحديثه ليساير حاجيات الدول الأعضاء في توفير المعلومات.
- دعم وتأييد طلب الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة للترشح لمنصب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي أو لرئاسة مجلس المنظمة.
- الموافقة على مبادرة الاحتفال بتأسيس الهيئة على أن يتم ذلك كل 25 سنة.
- الموافقة على خطة عمل وبرنامج الأنشطة الفنية للهيئة لعامي 2015 و2016 المعتمدة بعد تعديل الموازنة.
- تفويض الإدارة العامة بالتصرف في تنفيذ البرنامج وفق الأولويات المناسبة.
- بشأن تشكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية، تم تعيين هيئة الرقابة الإدارية والمالية لعامي 2014 و2015 من المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، دولة قطر، دولة ليبيا، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.
-
- بشأن تشكيل المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطيران المدني، تم تشكيل المجلس التنفيذي من كل من " المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – المملكة العربية السعودية – سلطنة عمان – دولة قطر – جمهورية مصر العربية – الجمهورية اليمنية ".
- بشأن انتخاب المدير العام للهيئة العربية للطيران المدني :-

قررت الجمعية العامة انتخاب وتعيين السيد/ محمد إبراهيم الشريف، مديرا عاما للهيئة العربية للطيران المدني لمدة أربع سنوات ابتداء من 18 مايو 2014

وفقا للتعليمات والأنظمة والقوانين المعمول بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

تم التعاقد مع السيد/ محمد ولد لحظانة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية) كمستشار قانوني بالإدارة العامة للهيئة العربية للطيران المدني حسب اللائحة التنفيذية الخاصة باستخدام الخبراء المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (89) بموجب قرار رقم 1919 بتاريخ 2012/02/09.

12- اجتماعات الدورة 53 للمجلس التنفيذي والدورة (26) للمؤتمر العام للهيئة العربية للطاقة الذرية: سوسه / الجمهورية التونسية: 19-2014/5/25

تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية حول الحساب الختامي لسنة 2013 وإجابة الإدارة العامة عليه.

- أوضح رئيس هيئة الرقابة الإدارية والمالية في تقريره ضرورة أحكام العمليات المالية والمحاسبية من خلال نظام مالي ومحاسبي محكم وموحد للمنظمات العربية المتخصصة لضمان سلامة المدخلات والمخرجات وذلك بتفعيل قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1974 في دورته 92 بتكليف الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بإعداد ذلك النظام.
- المستشار / محمد خير عبد القادر أوضح أن البرنامج الآلي المحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة قد تم انتهاء من إعداده من قبل الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وتم تدريب ممثلي المنظمات العربية المتخصصة على النظام ومن ضمنهم الهيئة العربية للطاقة الذرية. وسوف يعرض على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ التوصية المناسبة تمهيداً لاعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر 2014 القادمة.
- قرر المؤتمر بـ " تفويض المدير العام بتوقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العربية للطاقة الذرية وجامعة نايف للعلوم الأمنية كما هي مرفقة".

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- المستشار / محمد خير عبد القادر أوضح أن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري هي أحد المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية وأن هذه الأكاديمية حققت العديد من الإنجازات التعليمية والتدريبية والبحثية في مجالات النقل البحري والعلوم الإدارية والهندسة. وأن شهادة الأكاديمية معترف بها من المجلس الأعلى للجامعات المصرية ومعترف بها الدول العربية، وأكد على أهمية التعاون والتنسيق بين مؤسسات العمل العربي المشترك.

- وقرر المؤتمر بـــ " الموافقة على اقتراح الهيئة العربية للطاقة الذرية للتعـــاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنفيذ برامج علميـــة أكاديمية مشتركة بينهما في مجال العلوم والهندسة النووية مع إمكانية مـــشاركة هيئة الطاقة الذرية المصرية وكلية الهندسة النووية في جامعة الإسكندرية فـــي تنفيذ البرامج".
- اطلع المؤتمر على أهم قرارات المجلس الاقتصـــــــــادي والاجتمـــــاعي في الدورتين (92) بتاريخ 8-2013/9/12 و(93) بتاريخ 9-2014/2/13.

مشروع تعديل اتفاقية إنشاء الهيئة المقترح وملاحظات الدول الأعضاء.

- المستشار / محمد خير عبد القادر أوضح أن الدورة السابقة للمـــؤتمر أجلـــت تعديل الاتفاقية لحين صدور قرار تطوير الهيكلة في قمة الكويت مارس 2014 لكن قرار القادة العرب طلب من الفرق العمل الأربعة الخاصة بتطوير جامعـــة الدول العربية مواصلة عملها، وتم عقد اجتماع يوم 2014/5/21 لفريق العمل الثالث الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك بحضور جميع الدول العربية والجهات المعنية، وتم في الاجتماع تشكيل لجنة من الدول العربية لإعداد دراسة لتقييم عمل المنظمات العربية المتخصصة، واقترح على المؤتمر العام ضرورة الإسراع في تعديل الاتفاقية بما يتوافـــق مـــع الأنظمـــة الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة التي تم تنفيذها في ابريـــل 2009 لأن ربط تعديل الاتفاقية بإجراءات تطوير منظومة الجامعة سوف يـــؤخر تعـــديل الاتفاقية.
- المدير العام للهيئة أوضح أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو السلطة العليا والمؤتمر العام السلطة التشريعية وأن كل ما يصدر عن المجلـــس الاقتـــصادي والاجتماعي ملزم ويجب تنفيذه . وأنه يحبذ أن ينتظر فرق عمل التطوير بـــدلاً أن تعدل وننتظر تعديل الاتفاقية مرة أخرى بعد سنتين.
- اقترح ممثل المملكة العربية السعودية أن يصدر قرار من المؤتمر يدعو الدول العربية التي لم تواف الهيئة بملاحظاتها عن اتفاقية الإنشاء أن ترسل ملاحظاتها للهيئة على أن تكون السلطة العليا للمجلس الاقتصادي بالنسبة للأمور الماليـــة والإدارية وأما الأمور الفنية فهي من صلاحية المؤتمر العام.
- قرر المؤتمر بـــ " إرجاء النظر في التعديلات المقترحة على اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للطاقة الذرية على أن يعاد عرضها على المجلس التنفيـــذي والمـــؤتمر العام بعد انتهاء الدول الأعضاء من تقديم مقترحاتهم إلى الهيئة".

الكادر الوظيفي للهيئة العربية للطاقة الذرية.

- قرر المؤتمر بـــ " أحيط المؤتمر علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتمـــاعي

رقم 1974 بتاريخ 2013/9/12 والخاص بموضوع التمديد للسيد سمير بن هلال ويفوض المدير العام للهيئة لاتخذ الإجراءات المناسبة بهذا الشأن".

13- اجتماعات الدورة العادية (101) للمجلس التنفيذي والدورة (22) للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجمهورية التونسية 22-2014/5/28:

أهم القرارات :-

- تفويض المجلس التنفيذي في تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة عن عامي 2015-2016.
- تفويض المجلس التنفيذي في اعتماد الحسابات الختامية للمنظمة والصناديق الخاصة(صندوق مكافأة نهاية الخدمة وصندوق الضمان الصحي والاجتماعي) عن عام 2014.
- دعوة المدير العام إلى الإعلان عن وظيفة رئيس وحدة الرقابة الداخلية للمنظمة.
- التأكيد على توأمة القدس باعتبارها عاصمة دائمة للثقافة العربية مع المدن العربية المحتفى بها كعواصم للثقافة العربية ومشاركتها في الفعاليات والأنشطة التي تتم إقامتها.
- الموافقة على اقتراح دولة فلسطين إنشاء " قصر الالكسو الثقافي" في احد المباني التاريخية في قلب مدينة القدس، بعد ترميمه بمعرفة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- تفويض هيئة مكتب المجلس التنفيذي في اختيار رئيس الوحدة بناء على ما يقترحه المدير العام وفق قائمة الترشيحات .
- تشكيل هيئة الرقابة المالية لمراجعة الحسابات الختامية للمنظمة لعامي 2015و2016 من الدول التالية " الجمهورية التونسية -جمهورية السودان جمهورية مصر العربية -المملكة المغربية -الجمهورية الإسلامية الموريتانية " والأعضاء الاحتياطيون " سلطنة عمان - الجمهورية اليمنية " .
- الموافقة على التجديد للدكتور محمد عبد الباري القدسي لشغل منصب المدير العام المساعد لمدة أربع سنوات اعتبارا من تاريخ نهاية الفترة الأولى في 2014/1/1.
- دعوة المدير العام إلى تجديد الإعلان عن شغور وظيفة مدير ادارة التربية اعتبارا من 2014/6/15 ولمدة 3 شهور وفقا للمعايير والشروط التي حددها النظام الأساسي لموظفي المنظمات العربية المتخصصة ولشروط الإعلان الصادر عن شغور الوظيفة .
- تم اعتماد التعديل الوارد على النظام الأساسي لمعهد المخطوطات العربية

(المادة الأولى والثالثة) مع مراعاة أن يكون الهدف الثامن الوارد في المادة الثالثة بالنص التالي: " يمنح المعهد دبلوم فني تطبيقي في مجال التراث العربي المخطوط" وتفويض المدير العام في اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الكفيلة بتنفيذ ما جاء في الفقرة (1) من هذا القرار ودعوة المدير العام إلى تقديم تقرير للمجلس التنفيذي في دورة قادمة عن النتائج المترتبة على تلك التعديلات من حيث المردود المادي والأكاديمي البحثي والتدريب التخصصي .

- الترحيب بدعوة المستشار / عدلي منصور رئيس جمهورية مصر العربية بإعلان العقد 2014-2024 عقدا عربيا لمحو الأمية.
- الموافقة على المقترح المقدم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلم بإنشاء قناة الالكسو عبر اليوتيوب ورفع الدراسة المتعلقة بإنشاء القناة الفضائية الثقافية العربية إلى مؤتمر وزراء الثقافة العرب للنظر فيه .
- دعوة المدير العام إلى مواصلة جهوده لاستكمال مراحل انجاز مبنى المقر الجديد بما توفر من أموال وإمكانيات متاحة. والسعي لدى الدول والهيئات ومؤسسات التمويل والشخصيات للحصول على دعم مالي لاستكمال مرحلة التأثيث وتشغيل المرافق، مع تقديم تقرير مفصل عن تطور سير العمل في مبني المقر الجديد وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته القادمة.
- الموافقة على ما عرض بشأن الدراسة المقترحة لتطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة وتحديثه وإحالتها إلى لجنة إعداد خطة العمل المستقبلي للمنظمة 2017-2022 لأخذها في الاعتبار عند صياغة مشروع خطة العمل المستقبلي وآليات تنفيها بشكلها النهائي.
- دعوة المدير العام لطباعة الدليل المرجعي العربي لمعايير الاعتماد والجودة في مؤسسات التعليم المفتوح عن بعد في الوطن العربي .

14 – اجتماعات المجلس التنفيذي للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري:

القاهرة 1-2014/6/2

أهم القرارات :-

- الإحاطة علماً بما تم من إجراءات لمتابعة قرارات وتوصيات الدورة الخامسة والعشرون للمجلس التنفيذي للأكاديمية.
- الموافقة على تحديد سن التقاعد الاختياري المبكر من 55 عاما إلى 62 عاما (سن التقاعد)
- الإحاطة علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة (93) العادية في شأن الموضوعات المتعلقة بالأكاديمية بالموافقة على الأنظمة واللوائح المكملة للنظام الأساسي لموظفي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

- استمرار العمل بفرع بورسعيد لمدة عام دراسي حتى يوليو 2015 في إطار التشغيل التجريبي وإعادة التقييم والعرض طبقاً لتطور الأوضاع للفترة التالية.
- دعم جهود رئاسة الأكاديمية بشأن تخصيص مقر دائم لفرع الأكاديمية ببورسعيد.
- دعم المجلس التنفيذي لجهود رئيس الأكاديمية في تحقيق استقرار العلاقة التعاقدية مع وزارة التربية والتعليم في شأن استغلال مقار الأكاديمية (ميامى – أسوان)
- الإحاطة علماً بالجهود المقدرة التي قام بها سعادة رئيس المجلس التنفيذي للأكاديمية وسعادة الأستاذ الدكتور/ رئيس الأكاديمية في شأن توفيق أوضاع المركز الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث.
- تفويض سعادة رئيس المجلس التنفيذي وسعادة / رئيس الأكاديمية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل الاتفاقية الحالية وإمكانية نقل المركز إلى الإسكندرية لدعم عمله بالطريقة السليمة.
- إعداد مقترح تعديل اتفاقية إنشاء المركز ولائحته التنفيذية، على أن يتوافق مع النظام الأساسي للأكاديمية مع مراعاة اعتماد الأكاديمية على التمويل الذاتي، والعرض على المجلس التنفيذي والجمعية العامة للأكاديمية.
- الموافقة على إنشاء المركز الإقليمي للتدريب والاستشارات ببورتسودان كخطوة مبدئية للانتقال إلى إنشاء فرع تعليمي للأكاديمية ببورتسودان .
- الإحاطة علما بتحويل قسم الدراسات العليا البحرية إلى معهد دراسات عليا بحرية ودعم جهود سعادة الأستاذ الدكتور/ رئيس الأكاديمية في تنظيم وتطوير عمل المؤسسات والكيانات التابعة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري .
- التنسيق والتعاون بين الأكاديمية وإدارة المنظمات والاتحادات العربية في مراجعة المعايير والشروط لتعين المراقب الداخلي للأكاديمية.

15- الدورة (32) للجمعية العمومية والدورة (35) للمجلس التنفيذي للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة القاهرة – جمهورية مصر العربية: 3-2014/6/5

أهم المواضيع التي ناقشتها الجمعية العامة:-

1- تقرير المدير العام عن الفترة بين دورتي الجمعية العمومية 31 و 32.
2- تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الفترة بين دورتي الجمعية العمومية 31 و 32.
3- مذكرة حول ملاحظات وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية

بخصوص عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي السابقتين.

4- مذكرة حول متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية في دورتها 31.

5- تقرير تقدم العمل خلال الفترة بين دورتي الجمعية العمومية 31 و 32.

6- إنجازات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة خلال عامي 2012 و2013.

7- خطة عمل وموازنة المركز العربي للعامين 2015 و 2016.

8- مذكرة حول عمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة كبيت خبرة خلال عامي 2012 و2013.

9- مذكرة حول تقديم الدعم الفني لدولة فلسطين.

10- مذكرة حول جائزة أكساد للبحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة الدورة الثانية 2014، وتحديد موضوع الجائزة للدورة الثالثة 2016.

11- مذكرة حول إحداث مكتب إقليمي لأكساد في دولة الكويت.

12- مذكرة حول تسديد المتأخرات من الجمهورية العراقية.

13- مذكرة حول اعتماد الحسابات الختامية وتقرير مدقق الحسابات لعامي 2012 و 2013.

14- مذكرة حول تقريري هيئة الرقابة المالية ورئيس وحدة الرقابة الداخلية لعامي 2012 و 2013.

15- مذكرة حول نتائج تنفيذ جدولة المتأخرات على الدول الأعضاء.

16- مذكرة حول الموقف المالي للمركز العربي في 2013/12/31.

17- مذكرة حول تجديد مدقق الحسابات القانوني لعامي 2014 و2015.

18- مذكرة حول تجديد أعضاء هيئة الرقابة المالية

19- مذكرة حول انتخاب المجلس التنفيذي لمدة عامين قادمين.

- استعرض المدير العام تقريره عن الفترة بين دورتي الجمعية العمومية 31 و 32 للمركز. والذي تتضمن إنجازات المركز خلال تلك الفترة، وقد أشاد أعضاء الجمعية العمومية بإنجازات المركز بين دورتي الجمعية العمومية 31 و 32.
- بشأن مذكرة حول ملاحظات وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية بخصوص عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمجلس التنفيذي السابقتين.

- ممثل المملكة العربية السعودية أوضح أن الجمعية العمومية في دورتها 25 في الدوحة أصدرت قراراً بتفويض المدير العام بتوجيه الدعوة لأعضاء المكتب التنفيذي بالتنسيق مع رئيس المجلس التنفيذي خلال الفترة 2010-2011 وعقد المجلس التنفيذي الدورة 33 في بيروت ولم يتم التنسيق مع

رئيس المجلس التنفيذي – وزير الزراعة في المملكة العربية السعودية، وهذا مخالف للأنظمة واللوائح وقرارات الجمعية العامة للمركز، وكان على مدير المركز أن يراعى ذلك.

- وأوضح المدير العام للمركز أنه طلب من بعض الوزراء تأجيل عقد اجتماعات المجلس التنفيذي في تلك الفترة، ولكن كان هناك حرص على عقد الاجتماع في الموعد المحدد له، وتم عرض الموضوع على معالي الأمين العام للجامعة العربية وأبدي معاليه الموافقة على عقد الاجتماع، وأكد المدير العام للمركز الدعم الكبير الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للمركز، وقد سجل المدير العام للمركز اعتذاره عن سوء التفاهم وعدم التنسيق غير المقصود، وقال أنه يقدم اعتذاره لوزير الزراعة في المملكة العربية السعودية، وأكد أن هذا الخطأ لن يتكرر مرة أخرى.
- السيد المستشار / محمد خير عبد القادر أفاد أن هذا الموضوع تم متابعته من قبل الأمانة العامة للجامعة من خلال المذكرات التي وردت من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والمندوبية الدائمة للمملكة العربية السعودية وخطابات معالي وزير الزراعة بالمملكة العربية السعودية، ونحن نتفهم تماماً موقف المملكة العربية السعودية واعتقد أننا نتفق على أهمية دور المملكة العربية السعودية في منظومة العمل العربي المشترك، والتوجه الآن أن نعالج سوء التفاهم الذي حدث ونسجل هذا الاعتذار ويتم توضيحه في ديباجة القرار الذي سينهي هذه الموضوع.
- وقد أصدرت الجمعية العمومية قراراً بالتأكيد على المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) الالتزام بالأنظمة واللوائح واحترام ما يصدر من قرارات تصدر من الجمعية العمومية وعدم تجاوزها، وفي حال التجاوز فإن ما يصدر من قرارات تعتبر غير نظامية ولا يعتد بها.

- بشأن تقرير إنجازات المركز خلال الفترة بين دورتي الجمعية العمومية 31 و 32 أصدرت الجمعية العمومية باعتماد تقرير إنجازات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لعامي 2012 و2013. ورفع التقرير إلى لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تمهيداً لرفعه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- خطة عمل وموازنة المركز العربي للعامين 2015 و 2016 أصدرت الجمعية العمومية الموافقة على خطة عمل وموازنة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لعامي 2015 و2016 وفق الصيغة المعروضة على الجمعية. والموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة المركز

للعامين المذكورين على النحو التالي: 7,000,000 دولاراً أمريكياً لعام 2015 و7,000,000 دولاراً أمريكياً لعام 2016. ورفع خطة العمل والموازنة إلى لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة تمهيداً لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- -مذكرة حول تقديم الدعم الفني لدولة فلسطين أصدرت الجمعية العمومية الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد" في تقديم الدعم الفني والتقني والمالي لدولة فلسطين، والاستمرار في دعم وزارة الزراعة في دولة فلسطين.
- مذكرة حول إحداث مكتب إقليمي لأكساد في دولة الكويت أصدرت الجمعية العمومية الموافقة على إنشاء مكتب إقليمي لأكساد في دولة الكويت، على أن تتحمل دولة الكويت كافة التكاليف المتعلقة بإحداث المكتب وإحاطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً.
- -مذكرة حول تسديد المتأخرات من جمهورية العراق أصدرت الجمعية العمومية بإسقاط المتأخرات على جمهورية العراق المسجلة في حسابات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. وتقديم الشكر لجمهورية العراق على تسديد المتأخرات بشكل كامل.
- مذكرة حول تقريري هيئة الرقابة المالية ورئيس وحدة الرقابة الداخلية لعامي 2012 و 2013 أصدرت الجمعية العمومية باعتماد تقارير هيئة الرقابة المالية ورئيس وحدة الرقابة الداخلية للمركز للعامين 2012 و2013 وما جاء به من مقترحات وتوصيات ورفع التقريرين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عنه.
- مذكرة حول تجديد مدقق الحسابات القانوني لعامي 2014 و2015 أصدرت الجمعية العمومية بتجديد تعيين الأستاذ خالد السعيد لتولي مهمة تدقيق حسابات المركز العربي للدورة المالية القادمة "سنتان" (2014 – 2015)، وفق الأجور السابقة والمحددة بخمسة آلاف دولار أمريكي.
- مذكرة حول تجديد أعضاء هيئة الرقابة المالية أصدرت الجمعية العمومية ب تجديد لهيئة الرقابة المالية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة لعامي 2014–2015 من الدول الأعضاء التالية: المملكة العربية المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، دولة الكويت. والاحتياط من الدول التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة ليبيا.
- مذكرة حول انتخاب المجلس التنفيذي لمدة عامين قادمين أصدرت الجمعية

العمومية بتشكيل المجلس التنفيذي للعامين القادمين من أصحاب المعالي وزراء الزراعة في الدول الآتية وذلك على النحو التالي: الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة الكويت، الجمهورية اليمنية وتفويض المدير العام بتوجيه الدعوة لأعضاء المجلس التنفيذي لعقد دوراته، ويحدد مكان وزمان كل دورة بالاتفاق بين رئيس المجلس التنفيذي والمدير العام.

16 – اجتماعات الدورة (23) للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:الرباط 9-2014/6/11

أهم القرارات :

- الطلب من المنظمة تضمين التقارير المقدمة للمجلس التنفيذي والجمعية العامة بحيث تشمل مستوى ونسبة الإنجاز والأثر الإيجابي المترتب على تنفيذ الأهداف القابلة للقياس كما أكد رئيس وفد الأمانة العامة للجامعة على أهمية عرض مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي تعقدها المنظمة مع الجهات الخارجية على المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمة قبل التوقيع عليها خاصة أذا كانت تترتب بشأنها أعباء مالية والتزامات على المنظمة.
- الموافقة على مقترح آلية تطوير عمل المجلس التنفيذي المقدم من اللجنة المشكلة من قبل المجلس التنفيذي استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم 414.
- تعيين أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية من كل من: (المملكة الأردنية الهاشمية، الجهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، المملكة المغربية).
- الموافقة على تشكيل المجلس التنفيذي للمنظمة من عدد 15 دولة وهى (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية).
- اطلعت الجمعية العامة على وثيقة انتخاب المدير العام للمنظمة واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام والذي أشار فيه إلى سحب جمهورية مصر العربية لمرشحها وبعد أن قام وفد دولة فلسطين بسحب مرشحها، تحدث بعض ممثلي الدول عن أهمية وجود مواصفات ومعايير للمفاضلة بين المترشحين لهذا المنصب وقد أوضح ممثل الأمانة العامة للجامعة أن هذا الموضوع سبق إبلاغ المنظمة به فقد طلبت الأمانة العامة أكثر من مرة من المنظمة موافاتها بالمعايير

الخاصة بترشيح المدير العام والمدير العام المساعد التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فكان لابد من حسم هذا الموضوع من قبل المنظمة في عام 2012، وقد أرسلنا قرار خاص بإعداد المعايير مرات عديدة وأكدنا على المنظمة مستقبلاً ضرورة وضع معايير ومواصفات وشروط لشغل منصبي المدير العام والمدير العام المساعد، وان تلتزم بالمادة (9) من النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة، وطلبنا من الجمعية العامة إصدار قرار واضح يتم فيه التأكيد على إعداد المعايير والمواصفات والشروط الخاصة بانتخاب كل من المدير العام والمدير العام المساعد مستقبلا وفى أطار هذه التوصيات تمت عملية الاقتراع السري لانتخاب المدير العام الجديد وقد حصل مرشح دولة الكويت في الجولة الثانية على 14 صوت من 19 صوت، وعليه قررت الجمعية.انتخاب الأستاذ عادل صقر الصقر مرشح دولة الكويت مديراً عاماً للمنظمة لمدة أربع سنوات اعتباراً من 2014/11/02.

- تكليف المنظمة بإعداد المعايير والمواصفات والشروط الخاصة بشغل منصب المدير العام والمدير العام المساعد للمنظمة وتقديمهما للمجلس التنفيذي في دورة قادمة مع تفويضه باعتمادهما.
- الإعلان عن شغور منصب المدير العام المساعد بعد اعتماد المعايير والمواصفات المطلوبة وتفويض المجلس التنفيذي بتعيينه في دورات قادمة.
- تشكيل لجنة من أعضاء المجلس التنفيذي برئاسة المملكة المغربية وعضوية كل من: (جمهورية السودان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية) لتتولى القيام بدراسة أوضاع جميع العاملين بمقر المنظمة والمكتب الإقليمي بالقاهرة وبما لا يتعارض مع النظم واللوائح المعمول به.
- في بند ما يستجد من أعمال: تم مناقشة موقف مشاركة المنظمة في عدة مشاريع مثل:
  - التعاون مع الاتحاد الأوروبي بتشكيل مجلس مشترك للصناعات الصغيرة والمتوسطة بميزانية 5 مليون يورو.
  - مؤتمر الصناعات الدفاعية الثقيلة والمعرض المصاحب
  - مجلس الأعمال العربي التركي.
  - وقررت الجمعية العامة قيام المنظمة بإعداد تقرير توضيحي شامل عن علاقاتها بتلك المشاريع بحيث تشمل:-

- نتائج تنفيذ الاجتماعات والمؤتمرات السابقة لهذه المشاريع.
- أسلوب وآلية مشاركة المنظمة في تلك المشاريع.
- الخطط التنفيذية لتنفيذ أنشطة هذه المشاريع.

- العائد على الدول الأعضاء بالمنظمة من تنفيذ تلك المشاريع.
- ما تم صرفه من ميزانية المنظمة على المشاريع.

كما قررت الجمعية العامة الطلب من المنظمة إعداد تقرير توضيحي شامل عن علاقة المنظمة بتلك المشاريع على المجلس التنفيذي في دورته القادمة.

- اما بالنسبة لعلاقة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بشركة دلتا والتي أصبحت شركة نماء والقائمة بتنظيم بعض فعاليات المنظمة مثل الاجتماع التحضيري الذي عقد بالقاهرة خلال فبراير 2014 المتعلق بمؤتمر الصناعات الدفاعية الثقيلة والمعرض المصاحب (المقترح عقده في أكتوبر 2014)، قررت الجمعية العامة الطلب من المنظمة إعداد تقرير توضيحي شامل لعلاقتها مع شركتي دلتا ونماء، مع عرض نتائج هذا التقرير على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم.

8- في مجال العلاقات الاقتصادية:

في مجال التعاون العربي الدولي

1- التعاون العربي الصيني

- في إطار منتدى التعاون العربي الصيني عقدت الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني في الجمهورية الصينية – بجين 2014/6/5. و صدر عن الاجتماع الوزاري إعلان بجين، تم الاتفاق فيه على توسيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والاستفادة من المزايا الاقتصادية لدى كل جانب بما يحقق المنفعة المتبادلة. كما تم اعتماد الخطة التنموية العشرية لمنتدى التعاون العربي الصيني للفترة 2014-2024، والتي تضمن مجالات التعاون ذات الأولوية، وتشمل تعزيز علاقات التعاون الاستراتيجي في المجالات السياسية والتجارية والاستثمارية والمالية، الطاقة، البنية التحتية، وكذلك تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والثروة الحيوانية والسمكية، والصناعات الغذائية، ومكافحة التصحر.
- وقد تم توقيع البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني خلال الفترة 2014-2016. كما تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال مراقبة ومكافحة التصحر بين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد و الهيئة الصينية للغابات. وجاري الإعداد والتحضير لعقد الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الرابعة لندوة الاستثمار للمنتدى في الجمهورية اللبنانية عام 2015 ".
- تلقت الأمانة العامة (قطاع لشؤون الاقتصادية – ادارة العلاقات الاقتصادية) مذكرة من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية رقم 352 بتاريخ

2014/6/17،، تقترح عقد الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمار الرابعة خلال الفترة 25-2014/5/29.

2- التعاون العربي الروسي

في إطار التحضيرات الجارية لعقد الدورة الثانية لمنتدى التعاون العربي الروسي المزمع عقدها خلال شهر أكتوبر 2014 في الخرطوم / جمهورية السودان، شاركت الإدارة في الاجتماع التحضيري الأول للمنتدى على مستوى كبار المسئولين خلال الفترة 16-2014/4/17 في مقر الأمانة العامة للجامعة، تم مناقشة عدة موضوعات تتعلق بإعداد الموضوعات المدرجة على مشروع جدول أعمال المنتدى (التعاون في مجالات : النفط – الغاز والطاقة – الزراعة والأمن الغذائي – البناء – النقل والمعدات الثقيلة –.)، وكذلك تم الاتفاق على عقد منتدى اقتصادي على هامش الاجتماع الوزاري الخاص بالمنتدى يضم رجال أعمال وممثلي الغرف التجارية ورؤساء هيئات الاستثمار والتمويل العربية ونظرائهم من الجانب الروسي، وكذلك العمل على إنشاء آلية جديدة لتنشيط مجلس الأعمال العربي الروسي، وتم مناقشة مشروع " الإعلان المشترك" الذي سيصدر في ختام أعمال المنتدى مع الجانب الروسي.

3- التعاون العربي الياباني

في إطار التحضيرات الجارية لعقد الدورة الرابعة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني المزمع عقدها في المملكة المغربية خلال شهر ديسمبر 2014، وذلك بموجب قرار مجلس الجامعة رقم 7615 د .ع (139) بتاريخ 2013/3/9 الفقرة (3) والتي تنص على: "الترحيب باستضافة المملكة المغربية بدلا من المملكة الأردنية الهاشمية للدورة الرابعة للمنتدى الاقتصادي العربي – الياباني عام 2014 ". ومن المزمع عقد الاجتماع التحضيري الأول للدورة في المملكة المغربية خلال شهر أغسطس من العام 2014، وذلك لمناقشة عدة موضوعات تتعلق بإعداد جدول أعمال المنتدى، بالإضافة إلى مناقشة التحضيرات والترتيبات والتي تتضمن الأمور اللوجيستية اللازمة وما يستجد من أعمال، وإعداد مشروع " الإعلان المشترك " الذي سيصدر في ختام أعمال الدورة الرابعة للمنتدى مع الجانب الياباني .

4- التعاون العربي التركي

في إطار تفعيل البرنامج التنفيذي لإستراتيجية وخطة عمل منتدى التعاون العربي التركي للأعوام 2012-2015، وتنفيذاً لمبادرة الرباط من اجل شراكة عربية – تركية شاملة ومستديمة (الرباط2012/11/16)، و بالإشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة 93 رقم (ق 1989- د.ع 93-2014/2/13)، والذي نص على :" التأكيد على أهمية متابعة تنفيذ نتائج الاجتماع الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار بين الدول

العربية وتركيا، الذي عقد بمدينة مرسين التركية بتاريخ 2013/9/25، جاري الإعداد والتحضير لعقد الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين والخبراء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الاستثمار في الدول العربية وتركيا بمقر الأمانة العامة يومي 7و10/8/ 2014، لمناقشة التصور الذي أعدته الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية- ادارة العلاقات الاقتصادية)، لتشجيع التجارة والاستثمار بين الطرفين ويشمل محورين، المحور الأول : المعوقات التي تواجه قطاع التجارة والاستثمار ورؤية القطاع الخاص في التجارة والاستثمار، وإنشاء مجلس أعمال عربي- تركي، المحور الثاني : مناقشة الترتيبات الخاصة بالإعداد والتحضير للاجتماع الثاني لوزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار بين الدول العربية وتركيا، الذي سوف يعقد في دولة الكويت بالنصف الأول من عام 2015.

5- <u>التعاون العربي الهندي</u>

في إطار التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر الشراكة العربي- الهندي (4) المزمع عقده خلال الفترة 26-2014/11/27 في جمهورية الهند، عقد الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر خلال الفترة 23-2014/6/24 في مقر اتحاد رجال الأعمال العرب في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية، تم خلاله مناقشة عدة موضوعات تتعلق بإعداد جدول أعمال المؤتمر، بالإضافة إلى مناقشة التحضيرات والترتيبات والتي تتضمن الأمور اللوجيستية اللازمة وما يستجد من أعمال لعقد المؤتمر، وإعداد مشروع " الإعلان المشترك " الذي سيصدر في ختام أعمال المؤتمر مع الجانب الهندي.

6- <u>التعاون مع دول آسيا الوسطى:</u>

عقد الاجتماع الأول المشترك لاتحادات الغرف العربية ورجال الأعمال مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان يوم 2014/4/29، بمقر مجلس الغرف السعودية في الرياض. واعتمد الاجتماع الرؤية المستقبلية لتطوير التعاون الاقتصادي بين المنطقتين، واعتماد آلية تنظم عمل أصحاب الأعمال والقطاع الخاص، واستشعروا المضي قدما في العديد من مجالات التعاون التي تشكل محركا أساسيا للعلاقات المشتركة، كما ركزوا على العقبات التي تؤثر على مسار التعاون الاقتصادي المشترك بين دول المجموعتين. كما تم الاتفاق على عقد الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان عام 2015 في بيروت بمقر الاتحاد العام للغرف العربية، والدورة الثانية في جمهورية طاجيكستان عام 2017. وشارك في المنتدى أصحاب المعالي وزراء الخارجية والمال والاقتصاد العرب ونظرائهم من دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، كما شاركت هيئات ومؤسسات التمويل العربية والغرف التجارية وجمعيات الأعمال ومثيلاتها في دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان. كما تم الاتفاق

على توسيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وخلق مناخ مناسب لجذب رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين. وكذلك تم توقيع مذكرة تعاون بين الأمانة العامة ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، إلى جانب توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة وجمهورية طاجيكستان على هامش المنتدى.وسوف تعقد الدورة الثانية للمنتدى خلال العام 2016 بالتنسيق مع الأمانة العامة وعبر القنوات الدبلوماسية.

<u>في مجال البحوث والدراسات</u>

- تتولى الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة العلاقات الاقتصادية) الأمانة الفنية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، حيث تقوم بالتنسيق مع الجهات الأخرى المشاركة في إعداد التقرير (صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربي المصدرة للبترول) حيث تعد الأمانة العامة أربعة فصول بالتقرير هم: التطورات الاقتصادية الدولية، الاقتصاد الفلسطيني، وفصل التعاون العربي، والتجارة الخارجية، وقد خصص فصل التعاون العربي هذا العام للتعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة، نظرا لما شهده قطاع الطاقة في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة من تحديات كبيرة، ومن ثم برز الاهتمام برفع كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها ليصبح من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ركز فصل التطورات الاقتصادية الدولية على محاولات إنعاش الاقتصاد العالمي من أزمة الديون الأوروبية السيادية التي أثرت على أداء الاقتصاد العالمي عامي 2011 و2012 وأثر ذلك على أهم المتغيرات الاقتصادية وخاصة البطالة والتضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومن ثم تعرض الفصل لانعكاس تلك المتغيرات الدولية على الاقتصاديات العربية، في حين تعد الجهات الأخرى المشاركة في إعداد التقرير تسعة فصول هم: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، قطاع الزراعة والمياه، القطاع الصناعي، التطورات في مجال النفط والطاقة، التطورات المالية، التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، فصل المحور" سياسات الدعم المطبقة بالدول العربية"، العون الإنمائي العربي. وقد تم مراجعة الفصول الأربع مع الجهات الأخرى المشاركة في إعداد التقرير خلال الاجتماع الذي عقد بمقر الصندوق النقد العربي بأبوظبي خلال الفترة15-2014/6/19.
- إعداد ورقة عمل حول " واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي: المعوقات والحلول" (مارس 2014)، حيث تناولت الورقة أهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالمنطقة العربية، والدور الذي يمكن أن تقوم به للحد من مشكلة البطالة. كما تناولت أهم التحديات التي تواجها كما تم التعرض لتجربة الصين في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واختتمت الورقة ببعض التوصيات للنهوض بتلك

المشروعات ودورها في التنمية .

- إعداد ورقة مفاهيمية حول " مدى إمكانية إقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الصين والدول العربية" في إطار منتدى التعاون العربي الصيني (مارس2014) حيث تفتح اتفاقية التجارة التفضيلية بين الدول العربية والصين آفاق لمزيد من التعاون الاقتصادي بينهما، خاصة وان الصين ترتبط باتفاقات تجارية مع معظم الدول العربية مما يسهم في تيسير التجارة بين الصين والدول العربية، كما تهدف إلى تقليص التعريفات الجمركية بين الدول العربية و الصين. ومن ناحية أخرى تساهم إقامة منطقة تفضيلية بين الجانبين تسهيل إقامة المشروعات المشتركة لتبادل المنفعة حيث أن الدولة العربية التي تسمح بإقامة مشروعات داخلها يسمح لها الاستفادة من الخبرة الصناعية ووسائل التكنولوجيا الحديثة، التي تتمتع بها الصين، وتحقيق نشاطا ملموسا في حركتها الصناعية والتجارية.
- في ضوء تكليف الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، تم إعداد ورقة عمل حول القمم الاقتصادية العربية: كمنهج للعمل الاقتصادي العربي المشترك (ابريل 2014)، حيث تناولت مسيرة تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية من خلال عده أوجه ومسارات تم إتباعها لتحقيق تعاون اقتصادي أوثق بين الدول العربية وذلك من خلال أربع مراحل أساسية من بينها القمم العربية واستحداث منهجا جديدا يهدف إلى عقد قمم عربية تخصص للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بهدف بلورة برامج عمل وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة، وقد توصلت الدراسة إلى التوصية بإعادة النظر في الفترات البينية لعقد القمم التنموية : الاقتصادية والاجتماعية وذلك لضمان حسن التحضير واستدامة تلك القمم
- إعداد ورقة عمل حول " السياسيات الاقتصادية المساندة للتشغيل بالدول العربية " (مايو2014)، والتي تناولت أهم التحولات السياسية التي تمر بها المنطقة العربية وأثارها المحتملة على تغيير السياسات الاقتصادية التي تتبناها حكومات الدول العربية والتي من أهمها : السياسات النقدية، والمالية، سياسات الاستثمار والاستثمار الأجنبي وسياسات التعليم وعلاقتها بسوق العمل والذي من الممكن أن تلعب دوراً محورياً في النهوض بالتشغيل ومن ثم الحد من معدلات البطالة وذلك إذا أخذ موضوع التشغيل الاهتمام الذي يستحقه في هذه السياسات.
- إعداد ورقة عمل حول " مقترحات لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي في إطار تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك" (يونيو 2014)، تتناول الورقة بعض المقترحات التي إذا وضعت موضع التنفيذ، قد تساعد في تهيئة المناخ لنجاح التكامل الاقتصادي العربي الذي يصبو إلية كل مواطن عربي يريد لأمته الارتقاء. قد

تم تقسيم هذه المقترحات إلى ثلاث مجموعات، الأولى ترتبط بالدروس المستفادة من تجارب التكامل الاقتصادي الدولية الناجحة، والثانية ترتبط بمقترحات مستوحاة من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، والثالثة ترتبط بالأمانة العامة للجامعة.

في مجال غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص :

تولي الأمانة العامة اهتماماً كبيراً بالقطاع الخاص في أعمالها، نظرا لدوره الحيوي في عملية التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي، ومن هذا المنطلق أعطى القسم الأولوية في التعامل مع الاتحادات العربية والغرف القطرية، وكذا متابعة مهامه مع الاتحاد العام للغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى لتنظيم آلية رجال الأعمال في المنتديات التي تنظمها جامعة الدول العربية مع التكتلات الدولية والإقليمية، فضلا عن متابعة شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة، وكذا التعاون في الأنشطة التي تنظمها الإدارات المختلفة بالأمانة العامة ذات العلاقة، ومنها مايلي:

1- المنتدى الاقتصادي العربي الهنغاري الثاني:

عقد المنتدى الاقتصادي العربي الهنغاري الثاني في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 22-2014/3/25، تحت شعار" تآزر جديد من أجل علاقات استراتيجية" برعاية مشتركة من صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز، ودولة رئيس مجلس الوزراء في هنغاريا الدكتور فيكتور أوربان. وبتنظيم مشترك بين كل من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ومجلس الغرف السعودية، والهيئة الهنغارية للاستثمار والتنمية (هيتا)، شارك في المنتدى حوالي 650 شخصية رسمية، من أصحاب السمو الملكي والوزراء، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وقيادات الغرف العربية، والغرف العربية الأجنبية المشتركة، والعديد من الشركات والمستثمرين والمصارف. هدف المنتدى إلى تطوير شراكات اقتصادية بين هنغاريا والدول العربية، وبين رجال الأعمال والمستثمرين العرب والهنغاريين، وفتح الفرص والأسواق الجديدة تجاه المبادلات التجارية من السلع والخدمات، وتعزيز إقامة المشروعات المشتركة واستقطاب وتنمية الاستثمارات المتبادلة، إلى جانب وضع الأسس لتعزيز العلاقات المؤسسية بين الجانبين من خلال التوقيع على عدد غير مسبوق من اتفاقيات التعاون الاستراتيجي. كما تم توقيع 16 اتفاقية تعاون بين الجانبين العربي والهنغاري، منها 6 اتفاقيات تعاون استراتيجي، وعشر اتفاقيات، منها على المستوى السعودي المجري كما تم توقيع اتفاقيات بين شركات مجرية مع كل من شركات لبنانية وأردنية و إماراتية، وسورية. وتضمنت أعمال المنتدى معرض كبير متخصص بالمنتجات الهنغارية، وست جلسات عمل هي: "تصنيع السلع الرأسمالية"

و"العقار ومشروعات التشييد" و "إدارة المياه. الطاقات المتجددة "، و"قطاعات الصحة، والترفيه، والسياحة، و "الزراعة والصناعات الزراعية"، "الحلول التكنولوجية المبتكرة " .

2- <u>الدورة 116 لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقدة في مدينة أربيل – جمهورية العراق(2014/3/30) :</u>

عقدت أعمال الدورة 116 لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في أربيل جمهورية العراق، وباستضافة كريمة من كل من اتحاد الغرف العراقية واتحاد غرف تجارة وصناعة إقليم كردستان، وذلك يوم 2014/3/30. برئاسة معالي الأستاذ عدنان القصار – رئيس مجلس الاتحاد، وحضور السادة أعضاء مجلس الاتحاد من الغرف القطرية واتحاد الغرف العربية . وفي ضوء جدول أعمال الاجتماع المقر، اتخذ المجلس أهم التوصيات والقرارات التالية:

1. توجيه الشكر إلى غرفة تجارة وصناعة قطر على دعمها لميزانية الاتحاد لعام 2014، بمبلغ 200 ألف دولار أميركي.
2. الموافقة على محضر اجتماع واللجنة المالية للاتحاد بشأن الميزانية المدققة الختامية لعام 2013، بتاريخ 2014/3/30. والمتضمن تحصيل المستحقات المتراكمة على الغرف العربية المعنية، وتعظيم أرباح الاتحاد المحققة في عام 2013 والبالغة 750ألف دولار كودائع بأجل لدى المصارف اللبنانية من خلال الأنشطة المتنوعة التي يقوم بها الاتحاد.
3. شكر المجلس لهذه الجهود الأمانة العامة معنويا وماديا، وعليه تم إقرار مكافأة راتب شهر لكل من الأمين العام وموظفي الأمانة العامة، مما يشكل حافزا للأمانة العامة للمضي قدما في هذا العمل المجزي.
4. تشكيل لجنة لإجراء تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد ليواكب التغيرات ولديناميكية العمل المطلوبة بما يحقق الاستقرار.
5. إنشاء لجان لسيدات الأعمال وشباب الأعمال داخل الغرف العربية واتحاداتها، تعنى بشؤونهم وتدعم مسيرتهم العمالية، وتأمين التواصل والاستمرار لمسيرتهم.
6. إنشاء مركز عربي لريادة الأعمال في الدول العربية بالتعاون مع UNIDO البحرين، ويكون الاتحاد العام المنسق بين هذه المراكز، وذلك لنشر ثقافة العمل الحر وتأهيل الكوادر.
7. استضافة الجمهورية اللبنانية للدورة القادمة لمجلس الأعمال العربي الروسي.
8. إقامة حفل تكريم لمعالي الرئيس عدنان القصار، والإبقاء عليه رئيسا شرفيا للاتحاد مدى الحياة,

9. الرئاسة الحالية للاتحاد العام للغرف العربية لموريتانيا، نائبي الرئيس هما لبنان والعراق.
10. أعضاء اللجنة التنفيذية هم: مصر، الكويت، تونس، قطر، ونائبي الرئيس
11. تعيين أمينا عاما مساعدا للاتحاد من دولة الإمارات العربية المتحدة.
12. الموافقة علي استراتيجية وخطة عمل الاتحاد للفترة 2014–2018.
13. إعداد مذكرة بشأن منح أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب تأشيرة دخول عربية، ولقاء مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لهذا الخصوص، على أن تقوم الغرف العربية واتحاداتها لرفع هذا الموضوع أيضا للجهات المعنية في بلدانها للمساعدة في إزالة العقبات أمام إصدار التأشيرة لرجال الأعمال.
14. سيعقد مؤتمر الغرف العربية في الإسكندرية وكذا مؤتمر المستثمرين وأصحاب الأعمال العرب، في الربع الأخير من هذا العام.

3- <u>الاجتماع المشترك لاتحادات الغرف العربية واتحادات دول آسيا الوسطى وأذربيجان</u>

في إطار التحضير لعقد الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية المقرر عقده بمدينة الرياض يومي 12–2014/5/13، عقدت الدورة الأولى للاجتماع المشترك لاتحادات الغرف العربية واتحادات دول آسيا الوسطى وأذربيجان يوم 2014/4/29، بمقر مجلس الغرف السعودية بالرياض تحت رعاية وبحضور معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، وبتنظيم مشترك بين مجلس الغرف السعودية بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف العربية وجامعة الدول العربية، حظي الاجتماع بحضور نوعي من أصحاب الأعمال ببلدان المنطقة العربية وآسيا الوسطى وأذربيجان وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، واتحاد الغرف العربية. وتضمن الاجتماع جلسة افتتاحية وثلاث جلسات عمل متخصصة، الأولى: تحت عنوان واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، والثانية: حول الرؤية المستقبلية لتطوير التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان، والثالثة: تناولت مبادرات ومشروعات اقتصادية يمكن تنفيذها بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان. صدر عن الاجتماع إعلانا، رفع إلى الدورة الأولى لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا وأذربيجان على المستوى الوزاري، الذي عقد في مدينة الرياض يومي **12و13 /5/2014**. وتضمن الإعلان عددا من التوصيات ومجالات تعاون إذ تمثلت فيما يلي :

1 – تسهيل منح تأشيرات الدخول لأصحاب الأعمال والمستثمرين من الجانبين.

2 – إقامة المشاريع التي تعزز ربط السكك الحديدية بين المنطقتين، تعزيزا للتبادل التجاري.

3 – تسهيل الحكومات لعملية تملك أصحاب الأعمال للأراضي.

4 – تحسين القوانين والتشريعات والسياسات التي تحكم التجارة والاستثمار والتمويل في كلا الجانبين.

5 – القيام بالإصلاحات المناسبة في القطاع المصرفي والبنكي بما يدعم حركة التجارة والاستثمار.

6– وضع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي.

7- تحديد نقاط اتصال في دول آسيا الوسطى واذربيجان للتنسيق والتعاون مع جامعة الدول العربية والاتحاد العام للغرف العربية.

4– وبالنسبة لمجالات التعاون المشترك التي تناولها الاجتماع، فإن أبرزها:

1 – اعتماد الرؤية المستقبلية لتطوير التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان واعتماد الآلية بما تتضمنه من آليات تعاون متنوعة على الصعيدين العام والخاص.

2 – إقامة الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب ودول آسيا الوسطي، وإقامة الدورة الثانية له في طاجيكستان وفق الآلية التي اتفق عليها الاجتماع.

3 – إنشاء مجلس أعمال مشترك بين الجانبين بحيث يكون أداة محركة لتعزيز الروابط بين أصحاب الأعمال والمستثمرين وأيضا العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان.

4 – إقامة مشروعات مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يشارك فيها القطاع الخاص من المنطقتين، ليكون محركا للاستثمار.

5 – إن القطاعات الاقتصادية التي تشكل محركا أساسيا للعلاقات المشتركة هي القطاعات التالية: الزراعة، الصناعة، النفط والطاقة، والنقل، والقطاع المصرفي والمال، والسياحة.

5– <u>تم تمثيل الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، بصفته عضوا في كافة مجالس إدارات الغرف التجارية العربية المشتركة في كل من:</u>

- المشاركة في الاحتفالية التي أقامتها الغرفة التجارية العربية النمساوية بمناسبة مرور 25 عاما على تأسيسها، وأيضا المشاركة في المنتدى الاقتصادي العربي النمساوي الذي ستنظمه الغرفة المذكورة يومي 21و2014/5/22،
- الاجتماع المشترك للمكتب التنفيذي ومجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الموقرة، وأيضا للمشاركة في الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السابع عشر الذي ستنظمه الغرفة الموقرة خلال الفترة 4–2014/6/6.

- اجتماعات مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الفرنسية الموقرة والجمعية العمومية المقرر عقدهما يوم 2014/6/18 في باريس.

9-في مجال الملكية الفكرية والتنافسية

شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة الملكية الفكرية والتنافسية) في الاجتماعات التالية :

- الاجتماع التنسيقى الثالث بين الجامعة العربية والمنظمات العربية العاملة في مجال التنافسية في القاهرة **2014/2/9** لصياغة مسودة وثيقة مشروع البرنامج العربي للتنافسية في الدول العربية وشارك كل من المنظمات الآتية : المنظمة العربية للتنمية الإدارية – المنظمة العربية للسياحة – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) – مجلس الوحدة الاقتصادية وذلك لإعداد مسودة مشروع وثيقة البرنامج العربي للتنافسية لعرضها على المنظمات العربية لإبداء رأيها ولإقرار الشكل النهائي لمسودة وثيقة مشروع البرنامج العربي للتنافسية للعرض علي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة.
- اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ الدورة التاسعة بمقر المنظمة العالمية للملكية الفكرية بجنيف خلال الفترة **3-5 /2014/3**، وتم تقديم ورقة عمل بعنوان " جهود جامعة الدول العربية في الحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الغش التجاري كما تم تنظيم معرض على هامش اجتماعات اللجنة ليعكس جهود الدول العربية في التوعية بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الغش التجاري والتزييف. شارك في المعرض **9** دول هي: الصين، كوستاريكا، بولندا، كوريا الجنوبية،سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، ترينداد وتوبوغو،المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية وجامعة الدول العربية.
- الاجتماع الثامن للجنة الفنية المكلفة بإعداد مشروع قانون عربي استرشادي لحماية الملكية الفكرية بمقر المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ببيروت – لبنان خلال الفترة **31 /3- 2 /4/ 2014**، وتم تشكيل هذه اللجنة بناء على قرار مجلس وزراء العدل العرب رقم **635** بتشكيل لجنة فنية لإعداد مشروع قانون عربي استرشادي للملكية الفكرية وأوصت اللجنة : بإعادة تعميم مشروع القانون حول الملكية الصناعية والمذكرة الإيضاحية على الدول العربية الأعضاء للمرة الأخيرة لإبداء ما قد يكون إليها من أراء وملاحظات وموافاة المركز بها لعرضها على اللجنة في الاجتماع القادم.
- برنامج الانتربول الإقليمي لمكافحة الاتجار بالسلع الغير مشروعة والتقليد وجرائم الملكية الفكرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقدت بمدينة الدوحة خلال

الفترة **9- 3/11/ 2014**، وتم تقديم ورقة عمل حول " جهـود جامعـة الـدول العربية في الحد من انتهاك حقوق الملكية الفكرية والغش التجاري".

- المؤتمر الإقليمي حول حماية حقوق الملكية الفكريـة وهيئـات البـث الاذاعـى والتليفزيوني في الوطن العربي، وذلك في إطار الاحتفال السنوي لإدارة الملكيـة الفكرية والتنافسية باليوم العالمي للملكية الفكرية، وقد تم تنظيمه بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة مـن **23-2014/4/24**. وتم خلال الجلسة الافتتاحية إطلاق فيلم الكـارتون "الملكيـة الفكرية حماية ليك وليا " وهو مشروع مشترك بـين جامعـة الـدول العربيـة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ويهدف إلى نشر ثقافة احترام حقـوق الملكيـة الفكرية، وقامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتكريم بطل الفـيلم الفنـان هاني رمزي والفريق العامل في هذا الفيلم.
- البرنامج التدريبي لمكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة في الـشرق الأوسـط وشمال أفريقيا خلال الفترة **26-2014/5/30**،بمدينة ليون الفرنسية" وهو برنامج يهدف إلى تدريب ضباط الشرطة في المنطقة العربية حول وسائل مكافحة الاتجار بالسلع الغير مشروعة وتم تقديم ورقة عمل تحت عنـوان " مكافحـة القرصـنة والغش التجاري لانتهاك حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية : "الفـرص والتحديات ".

10- وحدة التنسيق والمتابعة

- **<u>متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في ودورتها الثالثة (الرياض:يناير2013)</u>**

- يتم التنسيق والتعاون مع الإدارات الفرعية بقطاع الشؤون الاقتصادية بشأن متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت: يناير 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ: يناير 2011) ودورتها الثالثة (الرياض:يناير2013). لمتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية التالية التي أصدرتها القمة:

1. تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الأولى (الكويت 2009) ودورتها الثانية (شرم الشيخ 2011)
2. الاستثمار في الدول العربية – الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعدلة
3. الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة
4. استضافة مملكة البحرين لمشروع البورصة العربية المشتركة
5. مبادرة خادم الحرمين الشريفين لدعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة

- وتم عرض نتائج المتابعة على اللجنة المعنية بالمتابعة والإعداد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في اجتماعها الذي عقد بمقر الأمانة العامة يوم 2013/11/28) . كما عقدت عدة اجتماعات تنسيقية بين الأمانة العامة والجمهورية التونسية (الرئاسة القادمة للقمة) وآخرها يوم 2014/7/15 بمقر الأمانة العامة للجامعة لبحث التحضيرات للقمة القادمة في دورتها الرابعة المزمع عقدها في عام 2015 بالجمهورية التونسية.

- **<u>متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الإفريقية الثالثة (الكويت: نوفمبر2013)</u>**

  - شاركت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية – وحدة التنسيق والمتابعة) في اجتماع لجنة تنسيق الشراكة العربية الإفريقية الذي عقد يوم 2014/4/22 بمقر الأمانة العامة للجامعة برئاسة مشتركة من دولة الكويت (الرئيس الحالي للقمة) ودولة موريتانيا من الاتحاد الإفريقي دراسة خطة العمل بشأن متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة وتم خلال الاجتماع التأكيد على أهمية إنشاء أربعة فرق عمل في المجالات التالية التجارة والاستثمار، الطاقة، النقل، الاتصالات . وبالنسبة للقطاع الخاص، فسوف تكون مشاركته من خلال عقد اجتماعات منتظمة بين الاتحاد العام

لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ونظرائه من الجانب الإفريقي.

- وفي ضوء المناقشات، قامت الأمانة العامة بإجراء التعديلات اللازمة والتي سيتم مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة المزمع عقده في أديس أبابا يوم 2014/8/20.

الإعداد للقمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية

- عقدت القمة الثالثة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في ليما ببيرو يومي 1-2012/10/2، استكمالا لأسس ومبادئ التعاون التي تم إرساؤها في الدورة الأولى للقمة (برازليا : 2005) والدورة الثانية للقمة (الدوحة: 2009)، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية. وقد صدر عن القمة "إعلان ليما" الذي ركز بشكل أساسي على تعزيز التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل). وسوف تعقد القمة القادمة في الرياض في عام 2015. قامت الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاقتصادية) بمتابعة تنفيذ الفقرات الاقتصادية الواردة في "إعلان ليما" وتم عقد عدة اجتماعات لتعزيز سبل التعاون وتبادل الخبرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الإقليمين. حيث سيعقد الاجتماع الأول لنقاط الاتصال بين الجانبين خلال الربع الخير من عام 2014 وذلك لمتابعة تنفيذ ماجاء في إعلان أبو ظبي الصادر عن الاجتماع الوزاري المشترك الأول لوزراء الطاقة (أبو ظبي :يوم 2013/1/16)، وكذلك التحضير للاجتماع الوزاري المقرر عقده كل ثلاث سنوات. كما جاري التحضير لعقد اجتماع موسع لخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شهر أغسطس عام 2014 بمقر الأمانة العامة للجامعة. وقد تم تأجيل الاجتماع الثاني لوزراء البيئة في الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في الإكوادور الذي كان مقررا انعقاده في الإكوادور مع مطلع شهر يونيو **2014** ليتم عقده في عام 2015. وكذلك جاري التحضير للاجتماع الثالث لوزراء الاقتصاد والمالية والتجارة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والذي تم تأجيله ليعقد في ابريل 2015 في بوليفيا. وسوف تعقد ندوة " تقنيات تحليه المياه بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية" خلال الربع الأخير من عام **2013** باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية خلال شهر ديسمبر **2015**.

- **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA)**

عقد اجتماع تعاون بين قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة للجامعة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة يوم 2014/5/4 بمقر الأمانة العامة لبحث سبل تعزيز أوجه التعاون بين المنظمتين تنفيذا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في عام 2012. وفي ضوء المناقشات التي دارت، خلص الاجتماع إلى التوصيات التالية:

1. عقد اجتماع سنوي بين المنظمتين خلال الأسبوع الأول من شهر مايو من كل

عام.

2. التنسيق بين المنظمتين لإطلاق التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام 2014 على هامش الدورة (94) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم 2014/9/11.
3. تكثيف الجهود من قبل الأمانة العامة للجامعة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي للعمل سويا من أجل تعزيز التعاون العربي الأفريقي من خلال وضع برنامج عمل للعامين القادمين مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التالية: الأمن الغذائي، وحقوق الملكية الفكرية، البيئة والتنمية، والإحصاءات، واستشراف المستقبل.
4. دعم مقترح الأمانة العامة للجامعة بشأن انضمام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بصفة مراقب في الاجتماع القادم للجنة تنسيق الشراكة العربية الإفريقية المزمع عقده في أديس أبابا خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس عام 2014، وذلك لتقديم الدعم اللازم في تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية.

- **<u>التعاون بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (جنيف : 17-2014/6/19)</u>**

عقد الاجتماع الثاني عشر للتعاون العام بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (جنيف: 17-2014/6/19) برئاسة مشتركة، وقد سبقه عقد اجتماع تنسيقي عربي لممثلي مؤسسات العمل العربي المشترك ووفد الأمانة العامة بمقر بعثة جامعة الدول العربية بجنيف يوم 2014/6/16. وفى اليوم الأول للاجتماع بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية تم تشكيل ثلاث فرق عمل تتدارس الموضوعات التي تقع ضمن اختصاصها (فريق عمل يعنى بالقضايا السياسية والأمنية، فريق عمل يعنى بالقضايا الاقتصادية والبيئية، وفريق عمل يعنى بالقضايا الاجتماعية والثقافية). استمرت أعمال الاجتماع لمدة ثلاثة أيام صدر عنه تقرير يتضمن تعزيز التعاون في، القضايا السياسية، الاقتصادية والبيئية، الاجتماعية والثقافية، موضوعات حقوق الإنسان وتقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهات الأممية لتنفيذ ما ورد في التقرير ومصفوفة الأنشطة التي تم التوافق بشأنها في المجالات المذكورة أعلاه وسوف يتم عرض النتائج على الاجتماع القادم للتعاون العام بين منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمزمع عقده في نيويورك عام 2016.

- **<u>الإعداد للدورة (94) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي</u>**

التنسيق مع الإدارات الفرعية بالقطاع الاقتصادي من أجل إعداد وثائق البنود الاقتصادية للعرض على المجلس في الدورة **(94)** والمقرر عقدها خلال الفترة **8-2014/9/11** بمقر الأمانة العامة للجامعة. تشمل الوثائق: تقرير الأمين العام، المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاقتصادية، ووثيقة تقارير المجالس الوزارية المتخصصة واللجان.

- **<u>موضوعات مجلس الجامعة</u>**

التنسيق مع الإدارات الفرعية بالقطاع الاقتصادي وإعداد تقارير شاملة بالنسبة لما يلي:

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة والعشرين (الكويت: مارس/آذار **2014**).
- إعداد الموضوعات الاقتصادية للعرض على اللجنة الاقتصادية لمجلس الجامعة.
- نشاط الإدارات الفرعية فيما بين دورتي مجلس الجامعة **(141)** و**(142)** للعرض على الدورة العادية **(142)** لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.